جـــامعة الأزهـــــر
كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها
بطنـــــــطا

الحذف وأثره في الوقف والابتداء دراسة نحوية

(دراسة تطبيقية على سورة البقرة)

إعـــــــــــداد

د. عبـد الولي أبو بكـر عبـد الولي مرزوق
قسم اللغة العربية، كلية الآداب ، جامعة طنطا
عضو لجنة مراجعة المصحف الشريف بالأزهر

١٤٤٦هـ = ٢٠٢٥م

الحذف وأثره في الوقف والابتداء دراسة نحوية (دراسة تطبيقية على سورة البقرة)

عبد الولي أبو بكر عبد الولي مرزوق
قسم اللغة العربية، كلية الآداب ، جامعة طنطا .
الايميل الجامعي : sdmali٨٢@yahoo.com

ملخص البحث:
القرآن الكريم أوثق نص لغوي في العربية. ومن العلوم التي قامت على القرآن الكريم العلوم اللغوية والدراسات النحوية . وإن دلالات السياق في أحيان كثيرة تدفع إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة، أو الجملة كلها، أو أكثر من جملة. والمتأمل للقرآن الكريم يجد فيه كثيرا من الحذف الذي يعد سرا من أسرار إعجازه، ولم يجوز النحويون والبلاغيون الحذفً على كل حال، وإنما اشترطوا شروطا أهمها قيام دليل على المحذوف .
وقد اتبعت المنهج الاستقرائي التام، والمنهج التحليلي، وراعيت في المعالجة تقسيمً المبحث إلى مطالب كل منها تحت عنوان جامع لمقصده، والكشف عن الوجه الراجح، ثم أذكر أثر هذا الاختيار في حكم الوقف، مع التعليل لهذا الحكم وغيره مما هو مترتب على الأقوال الأخرى، وبيان الرأي الراجح غالبًا.

ولما كان الوقف في القرآن الكريم يتوقف على التعلق اللفظي (الإعراب) أو التعلق المعنوي، فإن الإعراب ركن أساس من أركان الوقف والابتداء في القرآن الكريم وعليه فإن للحذف دوره في اختلاف نوع الوقف، بل في وجود الوقف أو عدمه. ومن هنا جاءت فكرة البحث، أثر الحذف في الوقف والابتداء. بيان نوع من الإعجاز اللغوي في القرآن

ومن نتائج البحث : توضيح وجود بعض علامات الوقف في المصاحف باختلاف طبعاتها، والجملة في ظاهرها ليست مكتملة، أو فاقدة لأحد أركانها ، ارتباط هذا الموضوع بكتاب الله تعالى، والذي نسعى دائما إلى الارتباط به تلاوة ودراسة ، بيان العلاقة بين النحو والوقف والابتداء ، الوقوف على الآيات التي تضمنت الحذف وتحليلها وفهم معانيها ومراميها، بيان دور الحذف في اختلاف نوع الوقف في القرآن الكريم، بيان أهمية دراسة النحو في جميع العلوم الشرعية

الكلمات المفتاحية: الوقف والابتداء- الحذف في القرءان- دراسة نحوية – سورة البقرة .

Deletion and its impact on the stopping and the beginning Grammatical study (Surat Al-Baqarah as a Model)

Abd Al-Wali Abu Bakr Abd Al-Wali Marzouq
Department of Arabic Language, Faculty of Arts, Tanta University.
University Email: sdmali٨٢@yahoo.com

Abstract:
The Holy Qur'an is the most reliable linguistic text in the Arabic language. Among the sciences that were based on the Holy Qur'an are linguistic sciences and grammatical studies.
I followed the complete inductive approach and the analytical approach, and I took into consideration in the treatment of dividing the topic into demands, each under a comprehensive title for its purpose, and revealing the most likely view, then I mention the effect of this choice on the ruling on the endowment, with the justification for this ruling and others that are based on the other opinions, and explaining the most likely opinion.
Contextual implications often lead to abbreviation and deletion of some elements of the sentence, or the entire sentence, or more than one sentence. Anyone who studies the Holy Qur'an will find many deletions, which is considered one of its secrets. Grammarians and rhetoricians are not deleting without presence of evidence of the deletion. Since pausing in the Holy Qur'an depends on verbal attachment (Al-Earab) or meaning attachment, Al-Earab is a basic pillar of pausing and starting in the Holy Qur'an, and therefore deletion has its role in the difference in the type of pausing, and even in the presence or absence of pausing. From here came the idea of research, the effect of deletion on stopping and starting.
The research results include: clarifying the presence of some punctuation marks in the Qur'an, regardless of its editions, and the sentence, on the surface, is not complete or lacks one of its components. The connection of this topic to the Book of God Almighty, which we always strive to connect to in recitation and study. Clarifying the relationship between grammar, stopping, and starting. Identifying the verses that include deletion, analyzing them, and understanding their meanings and aims. Clarifying the role of deletion in the difference in the type of stopping in the Holy Qur'an. Clarifying the importance of studying grammar in all Islamic sciences.
Keywords: stopping and beginning - deletion in Quran - grammatical study- Surat Al-Baqarah.

مقدمة

الحمد لله الذي خلَق الإنسان وعلَّمه البيان، وألْهَمه من علوم اللسان ما يُعينه علىٰ فَهْم السُّنة والفُرقان، والصلاة والسلام علىٰ نبي الإسلام وهادي الأنام، وعلىٰ آله وأصحابه أُولي النُّهىٰ والأحلام.

وبعدُ:

فالحذف ظاهرة لُغوية عامَّة ومشتركة بين جميع اللغات الإنسانيَّة؛ حيث يميل الناطقون بها إلىٰ حذْف بعض العناصر بُغية الاختصار، أو حذف ما قد يُمكن للسامع فَهْمه اعتمادًا علىٰ القرائن المصاحبة: حاليَّة كانت أم عقليَّة، كما أنَّ الحذف قد يَعتري بعض عناصر الكلمة الواحدة، فيُسقط منها عنصرًا أو أكثر، وهذا ما يجعل هذا الموضوع يكتسي هذه الأهميَّة الكبرىٰ من لَدن الدارسين النحويين والبلاغيين وغيرهم، ولكن مع ذلك فلم تُخَصَّص له بحوث مستقلة، وإنما ذُكِر في كتبهم بشكلٍ عام في فصول لا تَفي بالغرَض المطلوب؛ مما أحوجَنا إلىٰ دراسة مستقلة عن الموضوع، وبالرغم من وجود بعض هذه الدراسات، فإنها ركَّزت علىٰ الجانب النحوي، وأغْفَلت الجوانب الأخرىٰ، أو لَم تَنَلْ حقَّها الذي تستحقه، ومن أجْل ذلك فقد ارْتَأَيْت أن أُشارك في هذا الموضوع بهذا البحث الذي سأحاول فيه أنْ أمزجَ بين التنظير والتطبيق؛ حيث سأقوم بحول الله ومَدَده بعرْض التعاريف والأقسام أولاً، ثم أقوم بالتدليل عليها بأمثلة تُفهِمُ المعنىٰ وتُوصِل إلىٰ المطلوب، مع التركيز علىٰ الدراسة – نحوية وبلاغيَّة – في ارتباطها بالقرآن، بالإضافة إلىٰ التعريف ببعض الأسرار والأغراض من هذه الظاهرة، وكذا محاولة إدراك بعض مظاهر الحذف، وبعض مواضعه في الكتاب العزيز، مركِّزًا علىٰ حذف الفاعل الذي ينوب عنه فاعله؛ حتىٰ لا تكون الدراسة مُهلهلة مترامِيَة الأطراف، لا يُستطَاعُ الإحاطة بها.

أهمية الدراسة

- بيان نوع من الإعجاز اللغوي في القرآن.

- توضيح وجود بعض علامات الوقف في المصاحف باختلاف طبعاتها، والجملة في ظاهرها ليست مكتملة، أو فاقدة لأحد أركانها، مثل قوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ ﴾ فصلت: ٤١ (فقد جَوّز حذفُ خبر إن هنا الوقفَ على " جَآءَهُمۡ ").
- ارتباط هذا الموضوع بكتاب الله تعالى، والذي نسعى دائما إلى الارتباط به تلاوة ودراسة

أهداف الدراسة

- بيان العلاقة بين النحو والوقف والابتداء.
- الوقوف علىٰ الآيات التي تضمنت الحذف وتحليلها وفهم معانيها ومراميها.
- بيان دور الحذف في اختلاف نوع الوقف في القرآن الكريم.
- بيان أهمية دراسة النحو في جميع العلوم الشرعية.

منهجية الدراسة

تقوم الدراسة علىٰ المنهج الوصفي مع الاعتماد علىٰ الاستقراء الكامل في سورة البقرة ثم جمع مواضع الحذف في القرآن الكريم في السبع الطوال (من البقرة لآخر الأنفال) فىٰ دراسة مكملة لهذا البحث، وسيكون ذلك من خلال كتب النحو وكتب الوقف والابتداء وكتب إعراب القرآن وكتب الاحتجاج للقراءات وبعض كتب التفسير ، ثم توزيع حالات الحذف محل البحث علىٰ الأبواب النحوية، ثم دراستها في مظانها لمعرفة أثر الحذف في الوقف والابتداء، فقد يضيف البحث شيئا للدرس النحوي، ثم بيان آراء علماء الوقف والابتداء في كل حالة ذكرا وحذفا في المواضع محل البحث.

دراسات سابقة

لست أول من يطرق موضوع الإعراب وعلاقته بالوقف والابتداء في القرآن الكريم، فقد تكلم فيه كثير من الباحثين مرة بالمقالات العلمية وأخرىٰ بالدراسات

الجامعية، ومنها:

أثر الوقف والابتداء في التوجيه النحوي للقراءات القرآنية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغويات

مقدمة من الطالبة: سماح محمد محمد محمد علي حيدة

إشراف: أ .د .حسين محمد نصار، وأ .د .محمد أحمد خضير، ود .محمد أحمد عيسوي

والرسالة مكونة من تمهيد وثلاثة أبواب باب للأسماء وآخر للأفعال وثالث للحروف ثم الخاتمة.

ولكن لم تشر الباحثة إلى أثر الحذف في الوقف والابتداء.

خطة البحث

مقدمة

وفيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، ومنهجه، وأهدافه.

تمهيد **ومبحثين** وفيه ما يلي

المبحث الأول : الحذف عند النحويين واللغويين وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: الحذف لغة واصطلاحا وأدلته وأسبابه وشروطه، وأنواعه.

المطلب الثاني : الحذف وما يقع فيه عند النحاة.

المطلب الثالث : الحذف عند البلاغيين

المبحث الثاني: الحذف في القرآن الكريم وفيه مطلبان

المطلب الأول: أغراض الحذف

المطلب الثاني : بعض صور الحذف في سورة البقرة

تمهيد

التعريف بالوقف والابتداء وأهميته وأحكامه وبيان المراتب المتبعة في البحث

الوقف لغة : الكف والحبس ومنه قول بعضهم وكتابة بعضهم علىٰ بعض المصاحف - وقف لله تعالىٰ – أىٰ محبوس علىٰ هذا المسجد أو هذه الدار- دار القرءان –

اصطلاحا : قطع الصوت عن الكلمة القرأنية زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة ثم البدء بما بعده أو ما قبله بما يصح البدء به.

السكت لغة : المنع

اصطلاحا : قطع الصوت عن الحرف القرأنىٰ زمنا دون زمن الوقف بنية استئناف القراءة

القطع لغة : الفصل والإبانة قطعت الشئ أىٰ فصلته

اصطلاحا: قطع القراءة رأسا والإنصراف عنها إلىٰ حالة أخرىٰ

والوقف يكون فىٰ أخر السور وأخر وأوسط الأيات عند تمام المعنىٰ كالوقف التام والكافىٰ والحسن والقطع لا يكون إلا أخر الأيات فلا يجوز لك أن تقطع وتقف وسط الأية ثم تنصرف .

أنواع الوقف : الانتظارى ، الاختبارى ، والاضطرارى والاختيارى

الانتظارىٰ : قطع الصوت عن الكلمة القرأنية لجمع ما بها من قراءات أو روايات أو طرق وهذا مشهور لدىٰ شيوخ القراءات .

الوقف الاختبارىٰ : قطع الصوت عن الكلمة القرأنية بأمر من الشيخ ، الشيخ يوقف الطالب علىٰ هذه الكلمة يختبر الطالب فىٰ أوجه هذه الكلمة مثل الوقف علىٰ كلمة (سلاسل) فىٰ (إنا أعتدنا للكافرين سلاسل) يختبر الشيخ الطالب هل أثبت الألف أم حذفها فيقف بأثبات الألف (إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا) ثم يقرأ بحذفها (إنا أعتدنا

للكافرين سلاسل).

الوقف الاضطراري : من اسمه يقف الانسان مضطرا وهو قطع الصوت عن الكلمة القرأنية لعارض يعرض للقارئ كأن ينسى وهذا هو الأصل في هذا الوقف أو يغلب عليه البكاء أو الضحك أو عطاس فيقف مضطرا. وهذا الوقف ليس للقارئ فيه إلا أن يحسن الابتداء وهذا الوقف جائز.

الوقف الاختياري: وهو مدار الأمر كله وهو أساس علم الوقف والابتداء لان القارئ لم يضطر ولم يأمره الشيخ فهنا نقول لك الوقف صحيح أو غير صحيح.

و الكلمة الموقوف عليها لها بما بعدها نوعان من التعلق :

الأول هو التعلق المعنوى أى تقف على الكلمة ويكون المعنى انقطع تماما عما بعدها أى تكون الكلمة مستغنية تماما عما بعدها وهذا يكون انقطاع في التعلق المعنوي أى ليست متعلقة بما بعدها في المعنى- المعنى العام أو التفسير أو المعنى الظاهري للآية - والتعلق المعنوى كما في ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾تتكلم عن الله سبحانه وقفا على القيوم، بعدها ﴿ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾المعنى مازال موصولاً ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ هناك تعلق في المعنى ، كلها وقوف تتعلق بالذات الالهيه.

التعلق الآخر وهو التعلق اللفظى أى الإعرابي وهو أن يكون ما بعده – بعد هذا اللفظ- متعلقا بما قبله من جهة الإعراب كأن يكون صفة وموصوف أو معطوفا أو نحو ذلك ولكن التعلق المعنوي من جهة المعنى دون أى تعلق من جهة الإعراب كالإخبار عن حال المتقين فى سورة البقرة ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ ﴾ ثم بعدها ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ٤ ﴾ تعلق معنوى لا يتم إلا على قوله ﴿ .....وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٥ ﴾لان بعد هذه الآية تكلم الله سبحانه عن الكافرين.

والتعلق المعنوي يسهل التعرف عليه أو اكتشافه ، أما التعلق اللفظي تحتاج

إلى نوع من الإعراب وليس الإعراب الدقيق إنما مبتدأ يحتاج إلى خبر، إن تحتاج إلى اسم وخبر، الفعل يحتاج إلى فاعل وأحيانا إلى مفعول.

١- **الوقف على المضاف دون المضاف إليه**

مثل ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝٤ ﴾ مالك مضاف ويوم الدين مضاف إليه لا يجوز الوقف على مالك إلا لضرورة، ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ۝٧ ﴾غير مضاف والمغضوب مضاف إليه ولا يجوز الوقف على غير إلا لضرورة.

٢- **الوقف على صفة دون الموصوف** مثل ﴿ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ ﴾

كلها موصوفات لله سبحانه وكلها متعلقات،

٣- **الوقف على الرافع دون المرفوع مثل المبتدأ والخبر** مثل قوله ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥ ﴾

ٓ أُوْلَٰٓئِكَ مبتدأ وعَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ خبر لا يصح الوقف على أُوْلَٰٓئِكَ إلا لضرورة ومن الرافع أيضا الفعل يرفع الفاعل ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ ﴾

لا يصح الوقف على كتب وفصله عن لفظ الجلالة وتقف على الرافع دون المرفوع، أيضا ﴿ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ۝٤١ ﴾قضي ترفع الأمر ولا يصح الوقف على الرافع دون المرفوع ،

٤- **الوقف على الناصب دون المنصوب** مثل قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ ﴾ لا يصح الوقف على دَاوُۥدُ ، وأيضا ﴿ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا ﴾لا يصح الوقف على عَلَيۡكَ لانه فصلا للناصب عن المنصوب، أيضا الوقف بالعكس على المنصوب دون الناصب﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا ﴾لا يصح الوقف على وَٱلسَّمَآءَ لانه فصلا للناصب عن

المنصوب، أيضا لا يصح الوقف على المعطوف دون ما عطفته عليه كأن تقف ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾

وإن كان هذا وقف حسن والحسن لا يبدأ بما بعده إلا إن كان رأس آية فالوقف على ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾تقف ولكن عند البدأ تعود إلى بداية الآية مرة آخرى.

٥- **الوقف على إن وأخواتها دون اسمها أو الوقف على اسمها دون خبرها** مثل ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٧٣﴾ ﴾لا يصح الوقف على لفظ الجلالة لإنه اسم إن ولا يصح الوقف على اسمها دون خبرها ، لا يصح الوقف على ظن وأخواتها دون منصوباتها مثل ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ﴾لا يصح الوقف على وَظَنُّوٓاْ إلا لضرورة.أيضا لا صح الوقف على الحال دون صاحبها مثل ﴿ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ كُرۡهٗا وَضَعَتۡهُ كُرۡهٗاۖ ﴾ كرها هو الحال لا يصح الوقف على حَمَلَتۡهُ لانه فصل بين الحال وصاحبه، أيضا كل لفظ (خالدين) بالياء فى القرءان تقريبا لا يصح الوقوف قبلها لانها حال وما قبلها محتاج إليها مثل ﴿ جَزَآؤُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ ﴾ لا يصح الوقف على ٱلۡأَنۡهَٰرُ ويستأنف خَٰلِدِينَ فصل بين الحال وصاحبه.أيضا ﴿ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ ﴾ طَآئِعِينَ حال فلا يجوز الوقف ٱئۡتِيَا لانه فصل بين الحال وصاحبه،أيضا﴿ قُلۡ أَنفِقُواْ طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمۡ ﴿٥٣﴾ ﴾ طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهًا حال فلا يجوز الوقف على أَنفِقُواْ.

٦- **الوقف على المستثنى منه دون الإستثناء** مثل ﴿ ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۭ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾لا يصح الوقف على عدو حتى

تكمل الإستثناء ،أيضا ﴿ وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ﴾لا يصح الوقف على زلفى حتى نكمل الإستثناء.

٧- **الوقف على المفسِر دون المفسَر كالتمييز** ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهۡفِهِمۡ ثَلَٰثَ مِاْئَةٖ سِنِينَ ﴾ لا يصح الوقف على مِاْئَةٖ لان لان سنين أزال الإبهام منها ، ثلاثة ماذا؟ قد تكون شهور مثلا ولو وقفت عليها فقد وقفت على المفسَر دون المفسِر أيضا مثله قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهۡرًاۚ ﴾ شَهۡرًاۚ أزال إبهام ثَلَٰثُونَ.

٨- **الوقف على الأسماء الموصولة دون صلتهن** مثل ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ ﴾ لا تقف على ٱلَّذِينَ وتبدأ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ أيضا ﴿ سَيَذَّكَّرُ مَن يَخۡشَىٰ ١٠ ﴾ لا يصح الوقف على مَن دون صلتها يَخۡشَىٰ ، أيضا لا تقف على صلة أسماء الإشارة دون معمولاتها مثل قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ ﴾ غافر: ٧ لا يصح الوقف على ٱلَّذِينَ الموصول دون صلتها يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ واوالمعمولات يُسَبِّحُونَ أيضا

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٤٢ ﴾ الأعراف: ٤٢

لا يصح الوقف ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لان معمولها لم يأت وهو لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ

الأسلوب ناقص يكتمل بالخبر، وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مبتدأ خبره متى يأتى يكون الوقف ، إذا قلنا وهو لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ خبر

فيكون الوقف على وسعها ثم نبدأ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ جملة جديدة ولكن إن قلت الخبر لم يأت وإنما لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ جملة إعتراضية فيكون الخبر أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ فلا تقف إلا على ٱلۡجَنَّةِ ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ إذاً حسب الخبر يكون الوقف .

٩- **الوقف على الفعل دون مصدره** مثل ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴿١٦٤﴾ ﴾ النساء ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾ ﴾ النبأ: لا يصح الوقف على وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ ثم نبدأ تَكۡلِيمًا منفردا أونقف وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا ونبدأ كِذَّابًا منفردا لانه فصل بين الفعل ومصدره ، لا نقف على المصدر وآلته مثل قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ ﴾ المائدة اللام أداة المصدر فلا يصح فصل كلمة لِّلنَّاسِ عن قِيَٰمٗا .

١٠- **لا يصح قطع حوف الإستفهام عما بعدها أو عدم اكتمال أدوات الإستفهام** مثل قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ الشعراء: ٢٣ لا يصح الوقف على ما لانه إستفهام فلا يكتمل الإسلوب حتى تقف على ٱلۡعَٰلَمِينَ ولولا يصح الوقف على كلمة رَبُّ لانه فصل بين المضاف والمضاف إليه رَبُّ مضاف و ٱلۡعَٰلَمِينَ مضاف مضاف إليه ، أيضا من قطع إسلوب الإستفهام ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦ ﴾ لا يصح الوقف إلا على بِإِذۡنِهِۦ لان عندها يكتمل الإستفهام فلا يصح الوقف على مَن ذَا، أيضا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ ﴾ لا يصح الوقف على أرنى أو أرنى كيف حتى تكمل ٱلۡمَوۡتَىٰۖ ل

أيضا ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩١﴾ ﴾ البقرةلا يصح الوقف على تَقْتُلُونَ لا يصح الفصل بين الإستفهام وأداته وأفعاله

١١- **الوقف على حروف الشرط دون المشروط أو تقف على المشروط دون الجزاء** ، الشرط فيه أداة الشرط وفعل الشرط وجواب الشرط ولا يكتمل الإسلوب حتى تكتمل أجزاءه الثلاثة مثل قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ ﴾ النساء: لا يصح الوقف إلا على كَرِيمًا أيضا مثل ﴿ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُواْ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ التوبة: ٦٦ أيضا مثل قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾ الأنفال: ٣٨يَنتَهُواْ فعل الشرط جوابه يُغْفَرْ لَهُم

١٢- **الوقف على الأمر دون جوابه** قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِيٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ﴿٦٠﴾ ﴾ غافر: ٦٠ الأمر ٱدْعُونِيٓ ماذا يحدث؟ أَسْتَجِبْ فهذا أمر وجوابه ، أيضا ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ ﴾ غافر: الأمر ذَرُونِيٓ وجوابه أَقْتُلْ،أيضا ﴿ يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ ﴾ الحديد: ٱنظُرُونَا ا الأمر وجوابه نَقْتَبِسْ فلا يصح الوقف على الأمر دون جوابه.

أنواع الوقف

الكلمة الموقوف عليها إما أن تكون منقطعة عما قبلها لفظا ومعنىٰ أىٰ لا تتعلق بما بعدها لا لفظا ومعنىٰ أو تتعلق بما بعدها معنىٰ فقط أو تتعلق بما بعدها لفظا ومعنىٰ.

مراتب الوقف الاختياري

الوقف الاختياري ينقسم إلى تام، كاف، حسن فإلم يكن فقبيح. الوقف التام بعضهم عبر عنه بالكامل

الوقف التام هو قطع الصوت عن كلمة قرآنية لا تتعلق بما بعدها لا لفظا ولا معنى إذ الإعراب انتهى والمعنى انقطع بدأنا معنى جديد ويكون عادة في أواخر السور وانتهاء القصص ونهاية الآيات وقد يكون في أوسطها وهذه هى محال الوقف التام.

التام نوعان، الأول تام لو وصل بما بعده لفسد المعنى أو تغير مثل قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ٧٦ ﴾ يس: ٧٦

التام على فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ ثم دخل معنى جديد إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ، إذا وصلت أوهم وأبهم معنى غير المعنى المراد كأن المعنى فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ الذى قالوهُ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ ومثله أيضا ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ ﴾ المائدة: نقف وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ ثم نبدأ بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ ، لو وصل لأوهم المستمع أنهم قالوا بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ والحقيقة قالوا يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ ويسمى بالوقف اللازم ويرمز له في المصحف بميم مبطوحه هذه الميم هى علامة الوقف اللزم فإذا رأيتها قف لا تتجاوزها حتى لا يفسد المعنى. ذكر ابن الجزرى في النشر أن اللازم يكون في الكافي مثل الوقف على كلمة وَلَدٌۘ فى قوله ﴿ سُبۡحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞۘ ﴾بعدها ﴿ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلٗا ١٧١ ﴾ النساء: ١٧١المعنى مازال موصولا فلا يجوز أن نقول هذا وقف تام لان التام انقطاع في المعنى ، إذاً ابن الجزرى يرى أن الوقف

على كلمة وَلَدٌ كافى لكنه لازم إذاً هناك لازم تـام ولازم كـافي والأفضـل إن كان لازما أن يحدد بتمام أو كفاية كمصطلح مزدوج، فإذا سكت عن وقف عليـه م فـلا اكتفـي بـأن أقـول لازم بـل قـل لازم تـام أو لازم كـافي. قـال ابـن الجزرى يجئ هذا في التام والكافي وربما جاء في الحسن، وهذا هو النـوع الأول من الوقف التام الذى لو وصل بما بعده فسد و يتغير المعنى .

الثـانى مـن التـام لـو وصـل بمـا بعـده لا يتغير المعنـى مثـل ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ مُبِينٌ ﴿١١٣﴾ ﴾ الصافات:

هذا وقف تام لانه إنتهاء لقصة سيدنا إبراهيم وبدأت قصـة سيدنا موسـى ﴿ وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١١٤﴾ ﴾ الصـــافات: لـــو وصـــلتهما﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ مُبِينٌ ﴿١١٣﴾ وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾ لا يتغير المعنىٰ ويرمز له بالرمز قلىٰ معناها الوقف أولىٰ مأخوذ القاف من الوقف و لىٰ من أولىٰ وحكمه يجب الوقف عليه والابتداء بما بعده لانه لا يتعلق بما بعده ولكن قول العلماء يجب الوقف عليه ليس المراد الوجوب الشرعىٰ الذىٰ يعاقب فاعله بل الوجوب الصناعي أو الصنعي الذىٰ تكمل به القراءة .هب لم أقف فليس مكروها ولا معيبا، وقال ابن الجزرىٰ

ليس في القرآن من وقف وجب ولا حرام غير ماله سبب

الوقف الكافي وهو قطع الصوت عن كلمة قرآنية تتعلق بما بعدها في المعنىٰ ، المعنىٰ فقط لأن اللفظ اكتمل ولكن المعنىٰ مازال موصولا.

هناك رابط بين التعلق اللفظىٰ والمعنوىٰ ، الجملة أو الكلمة التىٰ تتعلق بما بعدها لفظا لابد أن تتعلق بما بعدها معنىٰ لأن الإعراب لم يكتمل لذلك المعنىٰ لم يكتمل الوقف الكافي وهو قطع الصوت عن كلمة قرآنية تتعلق بما بعدها في المعنىٰ ، المعنىٰ فقط لأن اللفظ اكتمل ولكن المعنىٰ مازال موصولا.

هناك رابط بين التعلق اللفظىٰ والمعنوىٰ ، الجملة أو الكلمة التىٰ تتعلق بما بعدها لفظا لابد أن تتعلق بما بعدها معنىٰ لأن الإعراب لم يكتمل لذلك المعنىٰ لم يكتمل المعنىٰ هو الذي يحدد الإعراب والإعراب لم ينقطع إذاً المعنىٰ لم ينقطع . التعلق اللفظي يوجب التعلق المعنوي والعكس غير صحيح، التعلق المعنوي لا يُشترط فيه التعلق اللفظي فقد يكون هناك تعلق معنوي وليس هناك تعلق لفظي مثل ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦ ﴾ البقرة: ٦ اكتمل الإعراب ولكن المعنى مازال موصولا ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ٧ ﴾ البقرة: ٧

إذا هناك تعلق معنوي وليس هناك تعلق لفظي لأن الإعراب اكتمل .

الوقف الكافي يكثر في آواخر الآيات وقد يوجد أوسطها مثل ﴿ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ٣ ﴾ البقرة: ٢ – ٣ وقف كافي.

يرمز للوقف الكافي في المصحف الشريف بالرمز صلى أو ج كلاهما للوقف الكافي ولكن حسب درجة التعلق المعنوي ، صلى تعني الوصل أولى ومأخوذة من هذة الجملة ص من الوصل و لى من أولى .

حكم الوقف الكافي

الوقف الكافي يحسن الوقوف عليه والابتداء بما بعده، لاحظ قلنا في الوقف التام يجب الوقف عليه والابتداء بما بعده ، إذ يشترك الوقف التام والكافي في جواز الابتداء بما بعده.

الوقف الحسن هو قطع الصوت عن الكلمة القرآنية تتعلق بما بعدها في اللفظ والمعنى وأفدت مع ما قبلها معنىً صحيحا ويكون الوقف الحسن في آخر الآيات وأوسطه.

من أمثلة الوقف الحسن

ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ مبتدأ وخبر وأفادت معنى صحيحا ولكن متعلقة بما بعدها ، ما بعدها رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ مجرور وهو صفة لله تعالى ، إذا الكلمة لِلَّهِ وقفت

عليها وهى تتعلق بما بعدها لفظا إذا تتعلق تتعلق بما بعدها معنى تبعا للقاعدة لسابقة (إن التعلق اللفظي يوجب التعلق المعنوي) ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ وقف حسن لانه أولا تعلق بما بعده لفظا ومعنى وثانيا أفاد معنى صحيحا ، ثم إذا أكملت الآية ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ الجملة القرآنية أو الآية اكتملت ولكن تتعلق بما بعدها، فما بعدها يحتاج إليها أو تعلق بها وهو قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ ﴾ الفاتحة: ٣

فهو مجرور نعت للذات الإلهية ، الوقف الحسن ليس له علامة في المصاحف وإلا لكثرت العلامات في المصاحف وطمست المصاحف بالعلامات لان الوقف لحسن كثير جدا في القرآن.

حكم الوقف الحسن : الوقف لحسن إما أن يكون في وسط الآية أو في آخرها ، فإن كان في وسطها يجوز الوقف عليه ولكن لا يبدأ بما بعده ولكن يبدأ به أو بما قبله أو بما يصح الإبتداء به ، أما إن كان الوقف الحسن رأس آية يجوز الوقف.

المبحث الأول : الحذف عند النحويين

المطلب الأول : الحذف لغة واصطلاحا وأدلته وأسبابه وشروطه ، وأنواعه

تعريف الحذف:

الحذف في اللغة: القطع والإسقاط؛ جاء في الصحاح: "حَذْفُ الشيءِ: إسقاطُه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي أخذت... وحَذَفْتُ رأسَه بالسيف، إذا ضربته فقطعتَ منه قطعةً"[١]. وفي لسان العرب: "حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفًا قَطَعَه من طَرَفه والحَجَّامُ يَحْذِفُ الشعْر من ذلك... والحَذْفُ الرَّمْيُ عن جانِبٍ والضرْبُ"[٢].

واصطلاحًا: إسقاط وطرْح جزءٍ من الكلام أو الاستغناء عنه؛ لدليل دَلَّ عليه، أو للعِلم به وكونه معروفًا.

لقد عني القدماء – من نحاة وبلاغيين – بدراسة هذه الظاهرة، لكن بعضهم خلط بين الحذف والإضمار؛ ولذلك قال أبو حيان[٣] "وهو موجود في اصطلاح النحويين، أعني أن يسمىٰ الحذفُ إضماراً"[٤].

وقال الشهاب الخفاجي[٥] في حاشيته علىٰ تفسير البيضاوي[٦]: "وقد يستعمل كلٌّ منهما بمعنىٰ الآخر كما يعلم بالاستقراء". لكن بعضهم تنبه إلىٰ ضرورة التفريق بين الحذف والإضمار؛ ومن ذلك الفارسي حيث يقول: "وقد يحذف حرفُ الجر، فيصل الفعلُ إلىٰ الاسم المحلوف به وذلك نحو: اللهَ لأفعلنَّ، وربما أُضمِر حرفُ الجر، فقيل: اللهِ لأفعلنَّ". بل ونجد ابن مضاء القرطبي[٧] ينتقد هذا الخلط بين المصطلحين واستعمالهما بمعنىٰ واحد، ويفرق بينهما قائلاً: "الفاعل يضمر ولا يحذف"[٨]، وذلك حيثما أمكن تقديره بضمير مستتر فهم يقصدون بالمضمر ما لابد منه، وبالمحذوف ما يمكن الاستغناء عنه.

ويذكر البلاغيون ضرورة تقدير المحذوف؛ حتىٰ لا يُحمل الكلام علىٰ ظاهره، وحتىٰ يكون امتناع ترك الكلام علىٰ ظاهره ولزوم الحكم بالحذف راجع إلىٰ الكلام نفسه، لا إلىٰ غرض المتكلم[٩].

قال عبدالقاهر الجرجاني[١٠]: "هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر؛ فإنك ترىٰ به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[١١].

أسباب الحذف:ـ

هي أسباب حاول بها النُّحاة تفسير الظاهرة في مواضعها وأنواعها المختلفة، وبعض هذه الأسباب قد لا يطَّرد في كل موضع، وبعضها يعلل الحذف لأكثر من سبب، ومواضع أخرىٰ لا يُعَلَّلُ الحذف إلا بسببٍ واحد، ومن أسباب الحذف:

١- كثرة الاستعمال:

هذا التعليل كثير عند النحاة، وهو أكثر الأسباب التي يفسرون بها الظاهرة، ومن أمثلة ذلك: حذف خبر لا النافية للجنس كثيرًا مثل: لا إله إلا الله، لا ريب، لا شك، لا مفر، لاسيما. ومثل الأقوال التي كثر استعمالها؛ كقولنا: الجار قبل الدار. أي: تخير الجار قبل الدار. وقولنا: بسم الله. أي: بدأت بسم الله.

٢- طول الكلام:

وذلك عندما تطول التراكيب؛ فيقع الحذف تخفيفًا من الثقل؛ كجملة الصلة التي طالت، وأسلوب الشرط، وأسلوب القسم؛ ومن ذلك قوله تعالىٰ: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} [يس: ٤٥]، فالجواب لم يُذكر، وتقديره: "أعرضوا"؛ بدليل سياق الآية التالية لها.

وقوله تعالىٰ: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَىٰ} [الرعد: ٣١]، التقدير: لكان هذا القرآن.

٣- الضرورة الشعرية: ومن أهم الضرائر الشعرية القائمة علىٰ الحذف:

أ- حذف حرف متحرك أو أكثر من آخر الكلمة:

مثل قول لبيد: دَرَسَ المَنَا بمُتَالِعٍ فأَبانا

الأصل: المَنَازل.

ب- حذف نون المثنىٰ وجمع المذكر السالم؛ ومن ذلك قول امرئ القيس:

لها مَتْنَتَانِ خَظَاتا كَمَا أَكَبَّ عَلَىٰ ساعِدَيْهِ النَّمِرْ

الأصل: خَظَاتان.

ج- حذف النون الساكنة أو التنوين من آخر الكلمة؛ ومن ذلك قول العباس بن مرداس السلمي:

فما كان حِصْنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ

الأصل: مرداسًا.

د- حذف حرف المد أو ما يشبهه من آخر الكلمة؛ ومن ذلك قول الأعشىٰ:

وأَخُو الغَوَانِ متىٰ يَشأْ يَصْرِمْنَهُ ويَعُدْنَ أَعْداءً بُعَيْدَ ودادِ

الأصل: الغَوَانِي.

هـ- حذف إشباع الحركة أو حذف الحركة؛ ومن ذلك قول مالك بن خريم الهمداني:

فإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمينًا فإنني سأَجْعَلُ عِينيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

الأصل إشباع الهاء في كلمة نفسه.

و- حذف حرف أو حركة من داخل الكلمة؛ ومن ذلك قول ابنُ الزِّبَعرَىٰ:

حينَ ألْقَتْ بقُباءٍ بَرْكَها واسْتَحَرَّ القَتْلُ في عَبدِ الأَشَلْ

يريد: عبد الأشهل.

ز- الاجتزاء؛ وهو حذف معظم الكلمة؛ ومن ذلك قول حكيم بن معية التميمي:

بالخَيْرِ خَيْراتٍ وإِنْ شَرًّا فَ ولا أُرِيدُ الشرَّ إِلا أَنْ تَ

أي: إن شرًّا فَشر، ولا أريد الشر إلا أن تشاء.

ح- حذف حرف من أحرف المعاني؛ ومن ذلك قول حسّان بن ثابت:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يشكرُها والشَّرُّ بالشرِّ عندَ الله مِثْلانِ

أي فالله يشكرها، حذفت الفاء الواجب اقترانها بجواب الشرط؛ حيث إن جواب الشرط جملة اسمية.

٤- الحذف للإعراب:

مثل الحذف في حالة الجزم ومن ذلك حذف الحركة نحو: (لم أكتبْ). وحذف الحرف؛ مثل حذف النون من الأفعال الخمسة عند النصب أو الجزم نحو: (لم يلعبوا). وحذف لام الفعل الناقص في حالة الجزم؛ نحو قوله تعالىٰ: {وَلَا تَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آَخَرَ} [القصص:٨٨].

٥- الحذف للتركيب:

فنجد حذف التنوين في التركيب الإضافي؛ نحو: (شاهدت طالبَ العلم) بدلاً من (طالبًا)، أو حذف النون؛ نحو: (مسلمو الهند متعاونون) بدلاً من (مسلمون).

٦- الحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية؛ وهي:

أ- التقاء الساكنين:

إذا التقىٰ ساكنان في كلمة واحدة أو كلمتين، وجب التخلص من التقائهما بحذف أولهما أو تحريكه؛ ومن ذلك حذف لام الفعل الناقص عند الاتصال بواو الجماعة مثل: يسعون، وحذف عين الفعل الأجوف في حالة جزمه مثل: (لم يَصُمْ).

ب- توالي الأمثال:

ومن مظاهره: التقاء نون الرفع من الأفعال الخمسة مع نون التوكيد؛ حيث تحذف

نون الرفع وتبقىٰ نون التوكيد.

ج- حذف حروف العلة استثقالاً:

الفعل المثال الذي فاؤه واو تحذف في المضارع استثقالاً؛ نحو: (وقف - يقف) (وعد - يعد)، بدلاً من (يَوْقَفُ) و (يَوْعَدُ).

د- حذف الهمزة استثقالاً:

مثل همزة الفعل (رأىٰ) تحذف في المضارع فيقال: (يرىٰ) بدلاً من (يرأىٰ).

هـ- الحذف للوقف:

ويكون في النطق لا الكتابة؛ مثل حذف الضمة والكسرة المنونتين عند الوقوف؛ نحو: (هذا زيد) و(مررت بزيد)؛ فننطق بالدال من كلمة (زيد) ساكنة.

و- صيغ الجمع:

فتحذف تاء التأنيث في الجمع بالألف والتاء؛ فنقول: (ورقات، عائلات، سرقات)، جمعًا لـ (ورقة، عائلة، سرقة).

ز- صيغ التصغير:

إذا صغرت (السَّفَرْجلة) كانت لك أوجه أحدها أن تقول (سُفَيْرِجَة) فتحذف اللام في التصغير وإن شئت قلتَ (سُفَيْرِلة) فتحذف الجيمَ[١٢].

وكذلك (عَنْدَلِيب) تصغر علىٰ (عَنَادِل) و (عَنَادِب).

ح- الحذف للنسب:

مثل حذف تاء التأنيث؛ فنقول في النسب إلىٰ فاطمة: (فاطميّ)، وحذف بعض الحروف مثل (جُهَنِيّ) في النسب إلىٰ جهينة، وحذف عجز الجملة المنسوب إليها وحذف عجز المركب المزجي، فتقول في تأبط شرًّا: "تأبطيّ"، وفي بعلبك "بعليّ". أما المركب الإضافي، فإن كان صدره ابنا، أو كان معرفًا بعجزه، حُذِف صدره، وألحق عجزه ياء النسب، فتقول في ابن الزبير: "زبيريّ" وفي أبىٰ بكر: " بكريّ".

ط – الحذف للترخيم:

والترخيم حذفُ أواخر الأسماء المفرد تخفيفـاً، مـن خصـائص المنـادىٰ لا يجـوز في غيره إلا لضرورة الشعر؛ كقولنا (يا سُعَا) في ترخيم (سُعَاد)[١٣].

٧- الحذف لأسباب قياسية تركيبة:

أي في التركيب النحوي؛ حيث تُحذف كلمة أو جملة أو أكثر، ولابد من دليل حالي أو مقالي يدل علىٰ المحذوف؛ مثل حذف المبتدأ، وحذف الخبر،،، وغير ذلك.

ومن ذلك قولنا: (لولا الله ما اهتدينا)، التقدير: (لولا الله موجود مـا اهتـدينا)، وقولنـا: (في البيت). لمن يسأل: (أين زيد؟).

والحذف لابد له من قرينة مُصاحِبة تَدُلُّ علىٰ المحذوف، وتكون هذه القرينة حاليـة أو عقلية أو لفظية، وقد وضع النُّحاة مجموعة من الشروط للحذف هي:

١- وجود الدليل علىٰ المحذوف إن كان المحذوف عمدة، أما إن كان فضلة فالشرط أن لا يكون في حذفه ضرر.

٢- ألا يكون المحذوف كالجزء؛ فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه ولا ما يشبهه.

٣- ألا يكون مؤكَّدًا، فلا يُحذف العائد في نحو قولك: الذي رأيته نفسَه زيد.

٤- ألا يكون عوضًا عن شيء محذوف؛ فلا تحذف (ما) في أما أنت منطلقـاً ولا التـاء من نحو : (عِدَةٌ وزِنَةٌ).

٥- ألا يكون المحذوف عاملاً ضعيفًا؛ فلا يُحذف الجار والجـازم والناصـب للفعـل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر استعمالها ولا يمكن القياس عليها.

٦- ألا يؤدي الحذف إلىٰ اختصار المختصر؛ فـلا يُحـذف اسـم الفعـل دون معمولـه؛ لأنه اختصار للفعل.

٧- ألا يؤدي الحذف إلىٰ تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ فلا يحذف المفعول - وهو الهاء - من ضـربني وضـربته زيـد؛ لـئلا يتسـلط علىٰ زيـد ثـم يقطـع عنـه برفعـه للفعـل الأول.

٨- ألا يؤدي الحذف إلىٰ إعمال العامل الضعيف مع إمكـان إعمـال العامـل القـوي؛

فلا يحذف الضمير في: زيد ضربته؛ لأنه يؤدي إلىٰ إعمال المبتدأ وإهمال الفعل مع أنه أقوىٰ.

•**أَنْوَاعُ الحَذْفِ** [١٦]:

يكثرُ الحذفُ في اللُّغَةِ العربيةِ، وهو أكثرُ مِنْ أَنْ يُحْصَىٰ في القرآن الكريم "وهو ينقسم قسمين أحدهما: حذف الجمل، والآخر: حذف المفردات، وقد يرد كلام في بعض المواضع ويكون مُشتملاً علىٰ القسمين معًا، فأما القسم الأول وهو الذي تحذف منه الجمل فإنَّهُ ينقسمُ إلىٰ قسمين أيضًا؛ أحدهما:حذف الجمل المفيدة التي تستقل بنفسها كلامًا؛ وهذا أحسنُ المحذوفاتِ جميعها وأدَلُّهَا علىٰ الاختصارِ [١٧]"ومن أمثلة الحذف ما يلي:

•حذف حرف من الكلمة: لَمْ يَكُ؛ أي: يكون، ولم أَبْلُ،..الخ.

•حذف الكلمة من الجملة: ومنه قوله تعالىٰ ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾]يوسف: ٨٢.[١٨]

• حذف الجملة بأسرها: قول الرسول الكريم: (التمس ولو خاتمًا من حديد)

• حذف أكثر من جملة: والشواهدُ علىٰ ذلك كثيرةٌ.([١٩])ويتأكَّدُ الترابطُ العضويّ بين الحذف والاختصار لدىٰ العرب؛ لأنَّ هذه الأمورَ تطلعنا " علي حقيقةِ العربيةِ، وميلها إلي الإيجاز الشديد، وأنَّ المحذوفاتِ في كتابِ اللهِ تعالي - لعلم المُخَاطَبِيْنِ بها - كثيرةٌ جِدًا، وهي إذا أُظْهرت تَمَّ بها الكلام، وحذفُها أوجزُ وأبْلَغُ[٢٠]."

المطلب الثاني الحذف وما يقع فيه عند النحاة

•**الحذف في باب المبتدأ والخبر**، ودليل ذلك ما ذكَره ابن يعيش في "المفصل" عند شرْحه لقول المؤلِّف: "ويجوز حذف أحدهما" - يقصد المبتدأ والخبر - واستخلص منه جواز حذف أحدهما لوجود قرينة حاليَّة أو لفظيَّة، تُغني عن النُّطق بأحدهما، فقال - رحمه الله -: "اعلمْ أنَّ المبتدأ والخبر جملة مفيدة تَحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محلُّ الفائدة، فلا بد منهما، إلاَّ أنه قد

توجَد قرينة لفظيَّة أو حاليَّة تغني عن النُّطق بأحدهما، فيحذف لدَلالتها عليه"[٢١]، ويقصد بذلك أنه يجوز حذْف المبتدأ والخبر كليهما، وإن كانت الفائدة متوقِّفة عليهما، وكانا عمدة في الكلام إذا فُهِم المعنىٰ بدون اللفظ، فيُحذف أحدهما، ويكون مرادًا لفظًا وحكمًا؛ أي: إنَّ إعرابه يبقىٰ علىٰ اعتبار حُكمه الأصلي كما لو كان هذا المحذوف؛ سواء أكان مبتدأ، أم خبرًا موجودًا، وقال المكودي معلِّقًا علىٰ قول ابن مالك في باب الابتداء:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ❊❊❊ تَقَولُ: زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِندَكُمَا

"يعني أنه يجوز حذْف كلِّ واحدٍ من المبتدأ والخبر إذا عُلِم"[٢٢]، وذلك بعد أن ذكَر بعض الأحكام المتعلقة بالمبتدأ والخبر، وقد استدلَّ ابن مالك علىٰ حذْف الخبر بقوله: "كما تقول: زيد بعد مَن عندكما"، فزَيْدٌ مبتدأ والخبر محذوف للعِلم به، وتقديره: زيدٌ عندنا، ثم مثَّل لحذْف المبتدأ للعلم به بقوله:

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ: دَنِفْ[٢٣] ❊❊❊ فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

فدَنِفٌ خبرٌ، والمبتدأ محذوف تقديره: "زيد دَنِفٌ"، وفُهِمَ من قوله: "وَحَذْف ما يُعلم جائز" أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معًا إذا عُلِما، ومنه قوله - تعالىٰ -: (وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ)[الطلاق: ٤]؛ أي: فعِدَّتهن ثلاثة أشهر، فَحُذِفَ المبتدأ والخبر؛ لدلالة ما تقدَّم عليه؛ أي: قوله - تعالىٰ -: (وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ)[الطلاق ٤.]

ومن أمثلته في حذف المبتدأ أيضًا: قول المُستهل - وهو الذي يطلب الهلالَ وينتظره -: "الهلالُ والله"؛ أي: هذا الهلال والله، ومثله إذا شَمَمت ريحًا طيبة، قلت: "المِسكُ والله"؛ أي: هو المِسكُ والله، أو هو المسكُ، فتُعرب كلمة "الهلال والمِسك" علىٰ النحو التالي:

"خبر مرفوع بالمبتدأ المحذوف، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة علىٰ آخره، وهذا معنىٰ بقاء حُكمه الذي هو الرفع."

•**الحذف في باب المفعول المطلق**، حيث ذكَر النحاة أنه يجوز حذف العامل في المصدر في نحو قولك لِمَن قال: ما ضرَبت زيدًا "بل ضربتين، وبل ضربًا شديدًا"، بل قد يكون واجبًا في حالات ذكَرها النحاة، ومنها ما يتعلَّق بعامل المصدر الآتي بدلاً من فعْله، كقولك: "ضربًا زيدًا"، ومثله ما جاء في قول الشاعر:

عَلَىٰ حَينِ أَلْهَىٰ النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ❊❊❊ فَنَدْلاً زُرَيقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فندلاً: مصدر ندَل، وهو بدل من اللفظ بالفعل، والتقدير: "أندل ندلاً"، ويُعربها بعض النحاة علىٰ الشكل الآتي: نَدْلاً مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره أندل.

ويُحذف كذلك عامل المفعول المطلق إذا قُصِد به التفصيل؛ كما جاء في قوله – تعالىٰ –: (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)[محمد: ٤]؛ إذ إنَّ قوله – تعالىٰ –: (فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) تفصيل لعاقبة ما قبله، وهو قوله – عز وجل –: (فَشُدُّوا الْوَثَاقَ)، فتقدير الكلام: "فإمَّا أن تمنُّوا منًّا، أو تُفدوا فِداءً"، وهناك مواضع أخرىٰ ليس ها هنا مجال التفصيل فيها.

•**الحذف في باب المنادىٰ**: والمنادىٰ من منصوبات الأسماء التي أشار النحاة إلىٰ وجود الحذف فيها؛ لأنَّ حُكم المنادىٰ هو النصب – حُكمًا أو تقديرًا – وعامل النصب فيه؛ إمَّا فعل محذوف وجوبًا تقديره: "أدعو"، ناب حرف النداء منابَه، وإمَّا حرف النداء نفسه؛ لتضمُّنه معنىٰ "أدعو"، وعلىٰ الأول، فهو مفعول به للفعل المحذوف، وعلىٰ الثاني فهو منصوب بـ"يا" نفسها ٢٤

فأصل "يا زيدُ": "أدعو زيدًا"، فالمنادىٰ في محلِّ نصب علىٰ المفعوليَّة؛ لأنه مفعول به في المعنىٰ، وناصبُه فعل محذوف تقديره: "أدعو"، كما يجوز حذف حرف النداء جوازًا في نحو: "يا زيدُ أقبلْ"، فتقول: "زيدُ أقبل"، وفي "يا عبدَ الله ارْكَب": "عبدَ الله اركب."

•**الحذف في باب التحذير والإغراء**، وهذا باب الحذف مذكور فيه أيضًا، والدليل علىٰ ذلك أنَّ النحاة عند تعرُّضهم لهذا المبحث، يعرِّفون أسلوب التحذير بأنه: "اسم

منصوب معمول للفعل "أُحَذِّرُ" المحذوف ونحوه، ومنه قول الشاعر:

بَيْنِي وَبَيْنَكَ حُرْمَةٌ *** اللهَ فِي تَضْيِيعِهَا

بنصب لفظ الجلالة "اللهَ" بعامل محذوف تقديره: احْذَر الله، أو اخْشَه، أو اتَّقِه، أو نحو ذلك.

ولأسلوب الإغراء صُوَر مختلفة، منها: صورة الأمر، كالذي في قول الشاعر:

وَاحْذَرْ مُصَاحَبَةَ الدَّنِيِّ فَإِنَّهَا *** تُعْدِي كَمَا يُعْدِي الصَّحِيحَ الأَجْرَبُ

ومنها صورة النهي، كقول الأعرابي في لُغته وقد فتنته:

لاَ تَلُمْنِي فِي هَوَاهَا *** لَيْسَ يُرضِينِي سِوَاهَا

ومنها الصورة المبدوءة بالضمير "إيَّاك" وفروعه الخاصة بالخطاب، غير أنَّ الكثير من الصور السالفة لا يَخضع لأحكام هذا الباب، ولا تَنطبق عليه ضوابطه النحويَّة وقواعده؛ لأنَّ هذه الضوابط والقواعد والأحكام لا تَنطبق إلاَّ علىٰ أنواع اصطلاحيَّة معيَّنة، وهي المقصودة من هذا الباب بكلِّ ما يَحويه؛ لأنها تشتمل علىٰ اسم منصوب يُعرَب مفعولاً به لفعلٍ محذوف، منها:

•نوع يقتصر فيه علىٰ ذِكْر المحذَّر منه فقط، كأن تقول محذِّرًا الطفل من النار: "النارَ"، وهذا التعبير حُذِف فيه شيْئان: الفعل الناصب للمفعول النار، والذي حُذِف جوازًا تقديره: "احْذَر"، أو شيء نحو هذا، مثل: "اجْتَنِب" حسب السياق، والثاني: الفاعل المحذوف الذي تقديره "أنت"٢٥

•ونوع يشتمل ذِكْر المحذَّر منه اسمًا ظاهرًا؛ إمَّا مُكررًا، أو معطوفًا، فالأوَّل مثل: "الخيانةَ الخيانةَ"، والثاني مثل: "الظلمَ والبَغيَ"، وحكم هذا النوع نصب الاسم في الصورتين كليهما بعاملٍ محذوف مع مرفوعه؛ أي: فاعله.

قسم ثالث يشتمل علىٰ ذِكْر اسم ظاهر مختوم بكاف الخطاب، نحو: "يَدكَ يدكَ"، وهناك أقسام أخرىٰ لا يتَّسع المجال لذِكرها، والشاهد عندنا أنَّ هذا الأسلوب مما تواتَر القول فيه بالحذف عند النحاة، وكل ما قيل من أحكام نحويَّة عن التحذير ينطبق

علىٰ أسلوب الإغراء، إلاَّ أنَّ هذا الأخير في مقابل الآخر من حيث معناه؛ لأنه يدلُّ علىٰ تنبيه المخاطب علىٰ أمرٍ محبوب، ويُنصب بعاملٍ محذوف تقديره: "الْزَم"، أو نحو ذلك.

•**الحذف في باب الاختصاص**، ويكون الاختصاص بإيراد جملة اعتراضيَّة لا محلَّ لها من الإعراب، وهي علىٰ ثلاثة صُوَر في الأشهر، يكون فيها الفعل محذوفًا حذفًا واجبًا، فيَنصب ما بعده، أو يُبنىٰ علىٰ الضمِّ في محل نصب، فأمَّا القسم الذي يُبنىٰ علىٰ الضم، فهو في نحو: "أنا أدافع - أيها الجندي - عن وطني، وبُني لشَبهه بالمنادىٰ لفظًا، وموضعه النصب بفعلٍ واجب الحذف، فإذا قلت: أنا أفعل كذا أيها الرجل، فتقدير عامله: أَخُصُّ بذلك أيها الرجل، والمراد بأيها المتكلم نفسه، وأمَّا القسم المعرب نصبًا، وهو المضاف وذُو الألف واللام - المعرف بـ"أل"، نحو: "نحن - العرب - أقْرَىٰ الناس للضيف"، فنحن مبتدأ وخبره أقرىٰ الناس، والعرب منصوب بفعلٍ واجب الحذف تقديره: "أخُصُّ"، وكذلك المضاف، نحو: قوله - صلىٰ الله عليه وسلم -: ((نحن - معاشرَ الأنبياء - لا نُورَث))، "فنحن" مبتدأ وخبره "لا نورث"، و"معاشر الأنبياء" مفعول بفعلٍ واجب الحذف[٢٦]، ومثل ذلك أيضًا ما أنشدتْه هند بنت أبي عتبة متمثِّلة به يوم أُحُد٢٧

نَحْنُ - بَنَاتِ طَارِقْ *** نَمْشِي عَلَىٰ النَّمَارِق٢٨

فقولها: "بنات" مفعول به لفعلٍ محذوف تقديره: "أخصُّ"، وعلامة النصب هنا في "بنات" الكسرة النائبة عن الفتحة؛ لأنها جمْع مؤنث سالِم.

وبالإضافة إلىٰ هذه المواضع التي ذُكِرَت، فهناك مواضع أخرىٰ يذكرها النحاة، خصوصًا في الأبواب التي تتعلَّق بالترخيم - وإن كان لا يترتب عليه أيُّ أثرٍ نحوي، وكذا باب الإضمار، فالإضمار: مصدر من ضَمُرَ يَضْمُرُ إِضْمَارًا، والإضمار لغة: هو الإخفاء والتغييب؛ قال صاحب اللسان: "أَضْمَرْتُ الشيء: أَخْفَيته، وأَضْمَرَتْه الأَرضُ: غَيَّبَتْه؛ إمَّا بموت، وإمَّا بسَفَرٍ؛ قال الأَعشىٰ:

أُرَانَا إِذَا أَضْمَرَتْكَ الْبِلاَ *** دُ نُجْفَىٰ وَتُقْطَعُ مِنَّا الرَّحِمْ

أراد: إذا غيَّبَتْكَ البلادُ.

والإضمار، وقد يُحيل الإضمار كذلك علىٰ الضآلة والخَفاء والاستتار، يُقال: أضمرت السرَّ، إذا أخفيْته وكتَمته.

إذًا الإضمار هو الإخفاء والتغييب، فأضمَر الشيء بمعنىٰ أخفاه وغيَّبه، وهذا يعني وجود هذا الشيء أصلاً، وإنما غُيِّب لغاية وأُخفِي لنكتة ما، وهذا كثير عند النحاة في أبواب النحو.

أمَّا الضمير اصطلاحًا، فهو يفيد ما يفيده المعنىٰ اللغوي؛ وذلك لأنَّ الضمير من قولهم: "أضمَرت الشيء إذا سترته وأخفَيْته"، ومنه قولهم: "أضمَرت الشيء في نفسي، أو من الضمور وهو الهُزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم إنَّ تلك الحروف الموضوعة له غالبًا مهموسة - وهي التاء والكاف والهاء - والهمْس هو الصوت الخفيّ"٢٩.

وهو الاسم المتضمن للإشارة إلىٰ المتكلم أو المخاطب أو الغائب، بعد سبْق ذِكره لفظًا أو تحقيقًا أو تقديرًا، أو معنًىٰ أو حكمًا، وقد فرَّق الزركشي بين الحذف والإضمار، واشترَط في المضمَر بقاء الأثَر المقدَّر في اللفظ، في حين لا يُشترط ذلك في المحذوف، وذكَر أنه "لا بدَّ أن يكون فيما أُبْقِي دليلٌ علىٰ ما أُلْقِي"[٣٠]، وعليه فإنَّ الإضمار إسقاطٌ لعنصر ما مع الاحتفاظ به في الذهن.

أمَّا الضمير عند النحويين، فهو أحد المعارف السبعة، وهو اسم جامد يدلُّ علىٰ متكلم: "أنا، ياء المتكلم"، أو مخاطب: "أنت، أنتم"، أو غائب: "هو، هما"، وهو يُذكَر في باب الأفعال، وقد قسَّم النحاة الضمير بناءً علىٰ عدة اعتبارات، والمهم عندنا في هذا البحث هو ما يتعلَّق بالضمير، من حيث ظهوره في الكلام وعدمه؛ إذ إنه بناءً علىٰ هذا الاعتبار ينقسم إلىٰ بارز ومُستتر، فأمَّا البارز فهو ماله صورة في اللفظ: كتابة ونُطقًا، والمُستتر هو ما يكون خفيًّا في النُّطق والكتابة[٣١]، مثل قولنا: "ساعِد

غيرك"، فالفاعل هنا ضمير مستتر تقديره: "أنت"، وإنما سُمِّي ضميرًا؛ لأنه يُضمَر، ويُخفىٰ ولا يُذْكر.

•الاستتار: جاء في اللسان "سَتَر" ما يلي: ستَر: سَتَر الشيء، يَسْتُرُه ويَسْتِرُه سَتْرًا وسَتَرًا: أخفاه؛ أنشَد ابن الأعرابي: ويَسْتُرُون الناسَ مِن غير سَتَر، والسَّتَر بالفتح: مصدر سَتَرْت الشيء أَسْتُرُه، إذا غَطَّيْته فاسْتَتَر هو، وتَسَتَّرَ؛ أَي: تَغَطَّىٰ، وفي الحديث: ((إنَّ الله حَيِيٌّ سِتِّير، يحب السَّتر)).

سِتِّيرٌ: فَعِّيلٌ بمعنىٰ فاعل؛ أَي: من شأْنه وإرادته حبُّ الستر والصَّوْن.

أما من الناحية الاصطلاحيَّة عند النحويين، فهو مصطلح يُطلق علىٰ ضمائر الرفع، والاستتار لا يتعلَّق به كثيرٌ من النِّقاش المحتدَم، خاصة في الحذف والاستتار.

ووَفْق ما تقدَّم نجد أنَّ الإضمار والاستتار يشتركان في المعنىٰ اللغوي، بيد أنَّ الاستتار جزءٌ من الإضمار، والإضمار جزءٌ من الحذف، أمَّا العلاقة بين الاستتار والحذف، فتكمُن في أنَّ "الاستتار يكون في ضمائر الرفع، ويكون الحذف في أيِّ جزءٍ من أجزاء الجملة"، مع أنَّ في الحذف والاستتار إكمالَ النص ذهنيًّا، وهذا دليلٌ علىٰ أنَّ عنصرًا ما ليس موجودًا، مع احتياج الجملة إليه؛ سواء أكانت اسميَّة أم فعليَّة؛ لأنها قائمة علىٰ الفائدة، وما دام الموقف اللغوي يتطلَّب الإفادة عن طريق تقدير المحذوف، فلا بدَّ من تقديره لاكتمال المعنىٰ، وقد سُمِّي عدم وجود الضمير استتارًا ولَم يُسَمَّ حذفًا؛ "لأنَّ الاستتار علىٰ تقدير الوجود، والحذف علىٰ تقدير عدمه"، فهم يقولون بوجودها مُختفية؛ لتكون المطابقة والرَّبط بها مكفولين؛ إذ لا بدَّ من ضمان توفير القرائن التي تدلُّ علىٰ المعنىٰ، ولو قالوا بحذْفها، لكانت هي نفسها في حال الحذف بحاجة إلىٰ قرينة تدلُّ عليها؛ إذ لا حذْفَ دون قرينة، ومن أجْل ذلك فالحذف يحتاج إلىٰ قرينة تدلُّ علىٰ المحذوف٣٢

حذف الفاعل:

لقد اختَلف النحاة قديمًا حول مسألة حذف الفاعل، فأجازه قومٌ مطلقًا، ومنَعه قومٌ

وشدَّدوا في ذلك، وتوسَّط قومٌ آخرون وأجازُوه بشروط، كأن تدلُّ عليه قرينة معيَّنة، ومنَعوه إذا انتَفىٰ وجود ذلك، وهذا تلخيص مُوجَز لِمَا قالوه وذهبوا إليه:

•**القسم الأول**: وهم الذين يمنعون حذف الفاعل، ولا يُجيزون ذلك إلاَّ في مواضع سنذكرها؛ وذلك لأنهم يرون أنَّ الفاعل من العُمَد التي لا يستقيم الكلام دونها، كما أنَّهم قد أجازوا التقدير في المصدر المؤول وجعلوه فاعلاً، والذي دعاهم إلىٰ ذلك قولُهم بمَسِيس حاجة الفعل للفاعل؛ كما قال صاحب النحو الوافي: "وقد دعاهم إلىٰ تقدير "أن" - يقصد المصدر المؤول - حاجة الفعل الذي قبلها إلىٰ فاعل"[٣٣]، وقال أيضًا: بعد أن تحدَّث عن امتناع حذفه: "لأنه - أي الفاعل - جزءٌ أساسي في جملته، لا تَستغني الجملة عنه لتكملة معناها الأصيل مع عامله؛ لذا لا يصحُّ حذفه"٣٤

•**القسم الثاني**: وهم قوم أجازوا حذفَه مطلقًا إذا وُجِد ما يدلُّ عليه، وممن قال بذلك "الكسائي ومَن نحا نحوه"[٣٥]؛ كقوله - تعالىٰ -: (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)[القيامة: ٢٦]؛ أي: بلَغت الرُّوح، وقوله: (حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)[ص: ٣٢]؛ أي: الشمس، وقوله: (فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ)[الصافات: ١٧٧]، يعني العذاب؛ لقوله قبل هذه الآية: (أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ)[الصافات: ١٧٦.]

وقد ردَّ أصحاب القول الأول علىٰ أصحاب هذا القول، وقالوا بأنَّ هذا الحذف ظاهري فقط.

•**القسم الثالث**: وهؤلاء يُمكن أن نَسِمَهم بالوسطيين؛ كما أشار إلىٰ ذلك خالد بن عبدالكريم بسندي[٣٦]؛ لأنهم لَم يمنعوا حذف الفاعل الْبَتة، ولَم يُجيزوه إلاَّ مع قرينة، وقالوا بأن المنع من حذفه، إنما يكون بغير دَلالة تدلُّ عليه، وهذه الدَّلالة؛ إمَّا حاليَّة، أو مقاليَّة، فإذا وُجِدت إحداهما، فلا يمتنع جوازُه، ويدلُّ علىٰ حذفه قوله - تعالىٰ -: (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)[القيامة: ٢٦]، فحُذِف فاعل "بلَغَت" والغرض النَّفْس، وليس مضمرًا؛ لأنه لَم يتقدَّم له ظاهر يفسِّره، وإنما دلَّت القرينة الحاليَّة عليه؛

لأنه في ذِكر الموت، ولا يَبلغ التراقي عند الموت إلاَّ النفس."

والذي يُمكن أن نَستخلصه أنَّ الفاعل عُمدة من عُمَد الكلام؛ إذ إن كلَّ فعلٍ يحتاج إلىٰ فاعل، ولكنَّه قد يُحذف جوازًا أو وجوبًا في مواطنَ لداعٍ يقتضي ذلك، وهذه المواطن هي:

•أن يكون عامله مبنيًّا للمجهول، نحو: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَىٰ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)[البقرة: ١٨٣]، وأصل الكلام كَتَبَ الله عليكم، ثم بُنِي الفعل للمجهول وجوبًا، وحلَّ محلَّه نائبُه، وهذا المثال يدخل في باب ما لَم يُسَمَّ فاعله؛ كما يُسميه بعض القُدماء، أو نائب الفاعل؛ كما يُسميه آخرون.

•أن يكون الفاعل واو جماعة، أو ياءَ مخاطبة، وفِعْله مؤكَّد بنون التوكيد، نحو: "أيها الأبطال، لتَهْزِمُنَّ أعداءَكم"، في واو الجماعة.

ونحو: " لتُطِيعِنَّ ربَّكِ أو لتَنْدمِنَّ" في ياء المخاطبة.

فالفاعل في الحالتين كلتيهما محذوفٌ؛ لأن الفاعل جاء هنا واوَ جماعةٍ، وياء مخاطبة، فنقول مثلاً في إعراب "لتَهْزِمُنَّ": فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال: "نون الرفع، ونون التوكيد الثقيلة المكوَّنة من نونين"، والواو المحذوفة – لالْتِقاء الساكنين – فاعل مبني علىٰ السكون في محل رفع، والنون حرف توكيد مبني علىٰ الحذف لا محلَّ له من الإعراب[٣٧]، والشيء نفسه بالنسبة لـ"لتُطِيعِنَّ"، فأصلُه "تُطِيعِن – نَّ"، اجْتَمَعت ثلاث نونات، فحُذِفت نون الفعل، فصارَت: "تُطِيعِنَّ"، فالْتَقىٰ ساكنان: ياء المخاطبة، والنون الأولىٰ من التوكيد، فحُذِفت الياء؛ لدَلالة الكسرة السابقة عليها، وهناك من أضاف حالة أخرىٰ، وهي:

•أن يكون عامله مصدرًا، نحو: "إكرامُ الوالدَ مطلوبٌ"، والحذف هنا جائز، مع أنَّ النُّحاة اختَلفوا في المصدر: أهو جامد، "فحين ذاك لا يتحمَّل ضميرًا مستترًا فاعلاً، إلاَّ إذا كان نائبًا عن فاعله المحذوف"؟ أم غير جامد؟ وحين ذاك فهو مؤوَّل بمُشتق مُحتمل للضمير.

•أن يحذف لداعٍ بلاغي، شرْط وجود دليل يدلُّ عليه.

وأضاف الكسائي موضعًا رابعًا، وهو أنَّ الفاعل يُحذف من الفعل الأول في باب التنازع، واختار الفرَّاء مَذهبه، وأضاف موضعًا خامسًا، وهو الفعل "حاشا" الذي لا فاعلَ له، وهناك مواضع أخرىٰ في الاستثناء المفرَّغ، نحو: ما قام إلاَّ هند، وفي أفْعِل بكَسْر العين في التعجُّب إذا دلَّ عليه متقدِّم، نحو: قوله - تعالىٰ -: (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)[مريم: ٣٨]، وفي نحو: ما قام وقعَد إلاَّ زيد؛ لأنه من الحذف لا من التنازع، فالإضمار في أحدهما يُفسد المعنىٰ؛ لاقتضائه نفْيَ الفعل، وإنما هو منفي عن غيره، مُثبت له.

فهذه الحالات هي التي يجوز فيها حذْفُ الفاعل؛ أي: إنَّ الأصل فيه الذِّكر أو الاستتار جوازًا، أو وجوبًا، ولكن قد يُحذف إذا طرَأ عليه طارئ، وهذا الطارئ هو الحالات التي ذُكِرت، وما عدا ذلك، فإنه يُمتنع حذف الفاعل حسب قول المانعين.

المبحث الثالث: الحذف عند البلاغيين

إنَّ الحذف من الأبواب اللطيفة والبديعة عند أهل اللغة العربية؛ حيث اعتبروه من المسائل التي تُكسب الكلام جمالاً وروعة، وتَمنحه جودة وبلاغة، بل إنه من الأساليب التي لا يُحسنها إلا المتمكِّنون في اللغة والبارعون في أساليبها، حتىٰ إنَّ إمام البلاغة عبدالقاهر الجرجاني قال عن هذا الباب: "هو باب دقيق المَسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسِّحر؛ فإنك ترىٰ به ترْكَ الذِّكر أفصحَ من الذِّكر، والصَّمْت عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتَجدك أنطْقَ ما تكون بيانًا إذا لَم تُبِن"[٣٨]

ويَقصد الجرجاني بهذا القول أنَّ باب الحذف بابٌ دقيق لطيفٌ، يُكسب الكلام قوَّةً ومَتانة، يكون أشبه ما يكون بالسِّحر الذي يُبهر النفوس، ويذهب بالفكر مذاهبَ عجيبة لطيفة، والسر في ذلك - كما أشار الإمام - أنَّ ترْك الإفصاح أبلغُ من الإفصاح نفسه، وأنَّ التلميح أبلغُ من التصريح، بل إنَّك تجد في بعض الأحايين السكوت أبلغَ جوابًا، وأحسن بيانًا، ثم سرَد الجرجاني مجموعة من الأمثلة الدالة علىٰ ما ذكَره، وأضاف قائلاً ومُعلِّقًا: "فتأمَّل الآن هذه الأبيات كلها، واسْتَقْرِها واحدًا واحدًا، وانظر إلىٰ موقعها من نفسك، وإلىٰ ما تجده من اللطف والظرف، إذا أنت مَرَرتَ بموضع الحذف منها، ثم قَلبت النفس عما تجد، وألطَفْتَ النظر فيما تحسُّ به، فإنَّك تعلم أنَّ الذي قلت كما قلت، وأنَّ رُبَّ حذفٍ هو قِلادة الجِيد، وقاعدة التجويد"[٣٩]

كما أنَّ الحذف من الأساليب التي اتَّخذتها العرب في كلامها؛ لتزيينه وتنميقه، وجَعْله أبلغَ تأثيرًا، وأكثر تعبيرًا، وهذا صاحب "فقه اللغة وسر العربية" قد خصَّص فصلاً لذلك، وَسَمَه بما يأتي: "فصل مُجمل في الحذف والاختصار"، وأشار أنه من سنن العرب المتبعة، والسنة - كما هو معلوم - الطريقة والمنهج المتَّبع والمُحْتذىٰ - وقد سرَد في هذا الباب بعضَ المواضع التي حَذَفت فيها العرب حذفًا حسنًا وبديعًا.

والحذف عند أهل البلاغة قسمان:

•**قسم يَظهر فيه المحذوف عند الإعراب**، كقولهم: "أهلاً وسهلاً"، فإن نَصْبَها يدلُّ علىٰ ناصب محذوف يُقدَّر بنحو: "جِئت أهلاً، ونزَلْت مكانًا سهلاً"، وليس هذا القسم من البلاغة في شيء"[٤٠]، يعني أنَّ هذا القسم إنما يُعنىٰ به علماء اللغة الذين يَدرسون العلاقات التركيبيَّة بين الكلمات، ويُقَدِّرون المحذوفات حسب ما يقتضيه الإعراب، ويُحتِّمه موقع الكلمة من الإعراب.

•**وقسم آخر لا يَظهر فيه المحذوف** بالإعراب، وإنما تَعلم مكانه إذا أنت تصفَّحت المعنىٰ وجَدته لا يتمُّ إلاَّ بِمُراعاته، نحو: "يعطي ويمنع"؛ أي: يعطي ما يشاء، ويَمنع ما يشاء، ولكن لا سبيلَ إلىٰ إظهار ذلك المحذوف، ولو أنت أظهرته، لزَالت البهجة، وضاع ذلك الرَّونق"[٤١] وهذا هو القسم الذي تناقشه البلاغة، ويَظهر فيه دقائق البيان، ومكنون التعبير، وروائع الأسلوب.

وما ذكرناه آنفًا لا يَعني عدم وجود شيءٍ يدل علىٰ وجود الشيء المحذوف، وإلاَّ كان ذلك تعمية وتضليلاً – كما ذكَر د. يوسف الصميلي في تعليقه علىٰ كلام الجرجاني، بعد أن نقَله من الدلائل – حيث قال: "مع ذلك فإنَّ الأصل في جميع المحذوفات – حتىٰ وإن تعلَّق الأمر بالبلاغة علىٰ مختلف ضروبها – أن يكون في الكلام ما يدلُّ عليها، وإلاَّ كان الحذف تعمية وإلغازًا، لا يُصار إليه بحال، ومِن شرْط حُسن الحذف أنه متىٰ ظهَر المحذوف، زال ما كان في الكلام من البهجة والطلاوة، وصار إلىٰ شيءٍ غَثٍّ لا تَناسُبَ بينه وبين ما كان عليه أولاً"[٤٢]

وأما عن أغراض الحذف عند البلاغيين، خصوصًا ما يتعلَّق بالمسند إليه، والتي تُعَدُّ من لطائف هذا الباب أمور، منها:

١- ظهور المحذوف بدلالة القرائن عليه، مثل قوله – تعالىٰ –: (فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ)[الذاريات: ٤٣]؛ أي: أنا عجوز عقيم.

٢- إخفاء الأمر عن غير المخاطب، نحو: " أقبل"، تريد – مثلاً – عليًّا.

٣- تَيَسُّر الإنكار عند الحاجة، مثل: "لئيم خسيس" بعد أن ذَكَرت شخصًا معيَّنًا تُنكر عليه أمرًا.

٤- الخوف من فَوات فرصة سانحة، كقولك تُنبِّه صيَّادًا: "غزال"؛ أي: هذا غزال، فاصْطَدْه، أو نحو ذلك.

٥- اختبار تَنَبُّه السامع، أو مقدار تَنَبُّهه، نحو: "نوره مُستفاد من نور الشمس، أو هو واسطة عقد الكواكب"، تقصد القمر في كلا الحالتين.

٦- ضِيق المقام عن إطالة الكلام بسبب تضجُّر أو توجُّع، كقول أحدهم:

قال :كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ: عَلِيلُ *** سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

٧- المحافظة علىٰ السجع، نحو: "مَن طابَت سريرتُه، حُمِدت سيرته"؛ أي: لَم يَقُل: حَمِد الناس سيرته؛ للمحافظة علىٰ السجع المستلزِم رفْعَ الثانية.

٨- المحافظة علىٰ القافية، كقول أحدهم:

وَمَا المَالُ وَالأَهْلُونَ إِلاَّ وَدَائِعُ *** وَلاَ بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الوَدَائِعُ

وذلك أنَّ "ودائع" الأولىٰ جاءَت مرفوعة، فحُذِف "الناس" في الشطر الثاني؛ حتىٰ تأتِيَ مرفوعة، وإلاَّ جاءَت منصوبة؛ إذ إن أصلَ الكلام هو: "يَرُدُّ الناسُ الودائعَ."

٩- المحافظة علىٰ الوزن، كقوله:

عَلَىٰ أَنَّنِي رَاضٍ أَنْ أَحْمِلَ الْهَوَىٰ *** وَأَخْلُصَ مِنْهُ لاَ عَلَيَّ وَلاَ لِيَا

أي: لاَ لِي شيء، ولا عَلَيَّ شيء.

١٠- كون المسند إليه معيَّنًا بالحقيقة، مثل قوله - تعالىٰ -: (عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ)[الأنعام: ٧٣]، أو ادِّعاءً، نحو: وهاب الألوف؛ أي: فلان.

١١- الخوف منه أو عليه، وهذا في باب الفاعل ونائبه، نحو: ضُرِبَ سعيدٌ.

١٢- تكثير الفائدة، نحو: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)[يوسف: ١٨]

بالإضافة إلىٰ هذه الأغراض هناك أغراض أخرىٰ بلاغيَّة ذكَرها النحاة وأهل البلاغة، منها: العِلم به، أو الخوف عليه، وكذا التحقير والإعظام، كما أنَّ الحذف قد يَرِدُ عند

البلاغين في مواطن أخرىٰ، مثل: "باب المجاز"؛ كقوله -تعالىٰ- في سورة يوسف: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ)[يوسف: ٨٢]؛ إذ الحذف عند بعضهم نوعٌ من أنواع المجاز، وهو ما ذهَب إليه سيبويه وغيره من أهل النظر[٤٤]

والحذف هنا لا يُنسب إلىٰ الكلمة المجاورة، وإنما إلىٰ الجملة ككل، وإلاَّ كان ذلك لا يُفيد الكلام شيئًا؛ كما قال الإمام الجرجاني: "إنَّ من حقِّ المحذوف أو المَزيد أن يُنسب إلىٰ جملة الكلام، لا إلىٰ الكلمة المجاورة، فتقول في قوله - تعالىٰ -: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) في الكلام حَذْفٌ، والأصل: "أهل القرية"؛ تعني: حُذِف من بين الكلام"[٤٥] ويذكر أهل البلاغة الحذف أيضًا في باب الإيجاز، ويجعلونه القسمَ الثاني من هذا الأخير، ويسمونه بإيجاز الحذف، ويُشترط فيه أن يكون في الكلام ما يدلُّ علىٰ المحذوف، ومن أمثلته ما جاء في قوله - تعالىٰ -: (فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَىٰ اسْتِحْيَاءٍ)[القصص: ٢٥]

حيث حُذِفت هنا جُمَلٌ برُمَّتها، وتقدير الكلام: فذهَبَتا إلىٰ أبيهما، وقصَّتا عليه ما كان من أمر موسىٰ، فأرسل إليه، (فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَىٰ اسْتِحْيَاءٍ)، وطريق الإيجاز هنا هو الحذف، وهذا النوع من أهمِّ ما تهتمُّ به البلاغة في باب الحذف؛ لِمَا يتضمَّنه من أسرار بلاغيَّة بديعة جليلة، تُدلِّل علىٰ سُمو هذه اللغة وعُلو شأْنها - أسلوبًا وبلاغة، خصوصًا إذا كانت منظومة في الخطاب الذي أعْجَز البُلغاء والفُصحاء وأفْحَمَهم.

المبحث الرابع : الحذف في القرآن الكريم

المطلب الأول أغراض الحذف: فنقصد بها الأهداف المقصودة للناطقين عندما يحذفون، فما ذكرناه من أسباب هو العِلل الظاهرة التي يقع الحذف عند وجودها.. أما الأغراض فنعني بها الأهداف البعيدة التي يقصدها الناطق حين يجنح إلىٰ الحذف.

وكما أن أسباب الحذف عني بذكرها وتفصيل القول فيها النحاة، نجد أن الأغراض تعرض لها البلاغيون، وفَصَّلُوا القول فيها؛ فابن هشام[٤٥] – مثلا – يرىٰ أن الأغراض يتناولها البيانيون والمفسرون، وأنها ليست من عمل النحاة[٤٦]، وأغراض الحذف هي:

١ – التخفيف:

كثير من الأسباب الظاهرة للحذف غرضُها التخفيف، فكثرة الاستعمال تستلزم الحذف؛ رغبةً في التخفيف؛ كالتقاء الساكنين، لصعوبة النطق بهما، وأيضًا نجد التخفيف في نزع الخافض، وحذف الهمزة، وتوالي الأمثال.

يقول سيبويه[٤٧]: "وقولهم ليس أحد أي ليس هنا أحد، فكل ذلك حُذِف تخفيفًا واستغناءً بعلم المخاطَب بما يعني"[٤٨].

٢ – الإيجاز واختصار الكلام:

كثير من أنواع الحذف ناتجة عن رغبة المتكلم في الاختصار والإيجاز؛ فعند بناء الفعل للمجهول يُحذف الفاعل، ويذكر البلاغيون أغراضًا متعددة لذلك، منها الاختصار والإيجاز، ومن أمثلة ذلك ما يقع في القصص القرآني من حذف ما تدل عليه القرائن ويدل السياق عليه، ومن ذلك قوله تعالىٰ: {... أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا...} [يوسف: ٤٥، ٤٦]. فالتقدير: فأرسلوه فذهب إليه وقال له.

٣– الاتساع:

وهو نوع من الحذف للإيجاز والاختصار، لكنه ينتج عنه نوع من المجاز بسبب نقل الكلمة من حكم كان لها إلىٰ حكم ليس بحقيقة فيها، ومثال ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما في قوله تعالىٰ: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ} أي: بر من اتقىٰ. ويسميه البعض التوسع، يرىٰ سيبويه أن الحذف للتوسع في اللغة أكثر من أن يحصىٰ[٤٩].

٤- التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام:

مثل قوله تعالىٰ: {حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا} [الزمر: ٧٣]، الجواب حُذِف؛ لأن وصف ما يجدونه لا يَتَنَاهىٰ؛ فحُذِف تفخيمًا وإعظامًا له؛ حيث إن الكلام يضيق عن وصفه.

٥- صيانة المحذوف عن الذكر في مقام معين تشريفا له:

ومن ذلك قول الرسول صلىٰ الله عليه وسلم: ((مَنْ أُبْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ بِشَيء، فَلْيَسْتَتِرْ بِسَتْرِ اللهِ))[٥٠]، فالفعل ابتلي أسند إلىٰ نائب الفاعل وحذف فاعله، وهو لفظ الجلالة صيانةً له عن ذكره في ذلك المقام، الذي سمىٰ فيه الذنوب باسم (القاذورات).

٦- تحقير شأن المحذوف:

ونجد ذلك في كتب السِّيَر، عندما يؤذىٰ عُظَماء الإسلام، يُقال أوذي فُلان؛ ومن ذلك قوله تعالىٰ {صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ} فلم يذكر المبتدأ تحقيرًا لشأنهم.

٧- قصد البيان بعد الإبهام:

ويرىٰ البلاغيون أن ذلك يتحقق في فعل المشيئة إذا وقع شرطًا كما في قوله تعالىٰ: {وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَهَدَاكُم أَجْمَعِينَ}؛ فمفعول فعل المشيئة محذوف تقديره: ولو شاء الله هدايتكُم لهداكُم. وسر حذفه هو البيان بعد الإبهام؛ لأنه لما قيل لو شاء علم أن هناك شيئًا تعلقت به المشيئة لكنه مبهم، فلما جيء بجواب الشرط وضح ذلك الشيء وعلم أنه الهداية وإذن فكل من الشرط والجواب دال علىٰ المفعول غير أن الشرط

دال عليه إجمالاً والجواب دال عليه تفصيلاً.

والبيان بعد الإبهام، أو التفصيل بعد الإجمال أوقع في النفس؛ لأن السامع لا يظفر بمعرفة المحذوف إلا بعد تطلع ولهفة.

٨- قصد الإبهام:

لا يتعلق مراد المتكلم بتعيين المحذوف؛ فيَتَعَمَّد الحذف حتىٰ لا ينصرف ذهن المستمع له، لأن ذكره لا يؤثر في الكلام أو الحكم، ومن ذلك قوله تعالىٰ: {فَإِنْ أُحْصِرْتُم}، فالمهم حدث الإحصار نفسه ولا يهم ذكر فاعله، بل إن ذكره قد يشغل المستمع عن الحدث وهو الأساس هنا، وربما يظن المستمع أن الحكم خاص به بالفاعل إذا ذكر، وقوله: {إِذَا حُيِّيتُم}، فلا يهم فاعل التحية المهم حدث التحية نفسه، وقوله: {إِذَا قِيلَ لَكُم تَفَسَّحُوا}، لا يهم من القائل وذكره يشغل القارئ وربما يظن أن الحكم خاص به.

٩- الجهل بالمحذوف:

ومن ذلك قولنا: (قُتِل فُلان)، و(سرقت الدار)، عندما لا نعرف القاتل والسارق.

١٠- العلم الواضح بالمحذوف:

مثل قوله تعالىٰ {وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ} و{كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ}؛ بُني الفعلان (أُعِدَّتْ) و(كُتِبَ) للمجهول للعلم بالفاعل وهو الله عز وجل، {عَالِمُ الْغَيْبِ} المبتدأ محذوف للعلم به، والتقدير: الله عالم الغيب. وقول الشاعر:

فَإِذَا رُزِقْتَ خَلِيْقَةً مَحْمُودَةً فَقَدِ اصْطَفَاكَ مُقَسِّمُ الأَرْزَاقِ

أسند الفعل رزقت إلىٰ نائب الفاعل؛ فالرازق هو الله عز وجل، ولا داعي لذكره؛ لأنه معوم للمستمع، ولن ينصرف الذهن إلىٰ غيره.

١١- الخوف منه أو عليه:

قد يحذف الفاعل ويُبنىٰ الفعل للمجهول حين يَخشىٰ المُتكلِّم أن يناله أذىٰ من الفاعل، وحين يخشىٰ علىٰ الفاعل من الأذىٰ.

١٢ - الإشعار باللهفة وأن الزمن يتقاصر عن ذكر المحذوف:

وهذا غرض لباب الإغراء والتحذير نحو قوله تعالىٰ: {نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا}، والتقدير: ذروا ناقة الله والزموا سقياها.

١٣ - رعاية الفاصلة والمحافظة علىٰ السجع:

وهو غرض لفظي؛ حيث تحذف حرف أو أكثر لمراعاة الفاصلة؛ مثل قوله تعالىٰ: {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ}، فمفعول الفعل قلىٰ وهو ضمير المخاطب صلىٰ الله عليه وسلم، محذوف لرعاية الفاصلة والتوافق الصوتي مع أواخر الآيات قبلها وبعدها. ومن براعة الإعجاز البلاغي في القرآن أننا نجد الحذف هنا يحقق – إلىٰ جانب ذلك – غرضًا معنويًّا، فالآية تنفي التوديع والقلي أي الهجر والبغض، فالله عز وجل يطمئن نبيه بعد فترة انقطاع الوحي أنه لم يهجره أو يبغضه كما زعم ذلك أعداؤه من الكفار حين حدثت تلك الفترة.

ولما كان هناك فارق دلالي بين الهجر والبغض، (إذ الهجر لا يكون إلا للحبيب أما البغض فهو للخصوم والأعداء) جاءت الآية الكريمة مراعية ذلك حيث ذكرت ضميره - صلىٰ الله عليه وسلم - في جانب نفي الهجر (ما ودعك) ولم تذكره في جانب نفي البغض (وما قلىٰ) إعلاءً لشأنه عليه السلام أن يذكر ضميره في جانب المقت والكره حتىٰ لو كان هذا الجانب منفيًّا.

١٤ - المحافظة علىٰ الوزن في الشعر:

وهو – أيضا – غرض لفظي مثل قول ضابِئ بن الحارِث البُرْجُمِيّ:

ومَنْ يَكُ أمْسَىٰ في المَدِينةِ رَحْلُهُ فإنِّي، وقَيَّارٌ، بِها لَغَرِيبُ

أي: فإني لغريب وقيار غريب، (وقيَّار اسم لفرس الشاعر)، فحذف المسند إلىٰ قيار

حتىٰ لا ينكسر وزن البيت، ويرىٰ البلاغيون أن في ذلك الحذف فائدة معنوية؛ حيث إن الموقف هنا موقف شكوىٰ وتحسر؛ فكان مناسبًا له الحذف والاختصار لا الذكر والتطويل.

لكننا نجد فائدة أخرىٰ :فالشاعر هنا يتحسر علىٰ مقامه بالمدينة بعيدًا عن الأهل والوطن، فهو ينظر حوله فيجد الناس جميعًا هانئين بالمقام سعداء باجتماع الشمل أما هو فقد اشتدت به تباريح النوىٰ والتهب وجدانه بالشعور بالغربة وأحس بأنه ليس ثمة من يشاركه شعوره أو يحس بمثل إحساسه سوىٰ هذا الحيوان الأعجم (قَيَّار) الذي ابتلي بالغربة معه والمقام في غير داره، فحذف المسند (غريب) هنا للإيحاء بتوحد الإحساس والمشاركة الوجدانية التي يتخيلها الشاعر بينه وبين فرسه، فليست هنا غربة للشاعر وغربة لفرسه، ولكنها غربة واحدة عانيا مرارتها معًا فوحدت بينهما في الشعور والشكوىٰ والألم.

المطلب الثاني بعض صور الحذف في سورة البقرة

حذف جواب لما

قولُه تعالىٰ: {ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ} هذه الجملةُ الظاهرُ أنَّها جوابُ «لَمَّا» . وقال الزمخشري: «جوابُها محذوفٌ، تقديرُه: فلمَّا أضاءَتْ خَمَدَت» ، وجَعَل هذا أبلَغَ من ذِكْرِ الجواب، وجعلَ جملةَ قوله: {ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ} مستأنفة أو بدلاً من جملة التمثيل. وقد رَدَّ عليه بعضُهم هذا بوجْهَيْن أحدهما: أنَّ هذا تقديرٌ مع وجودِ ما يُغْني عنه فلا حاجةَ إليه، إذ التقديراتُ إنما تكونُ عند الضروراتِ. والثاني: أنه لا تُبْدَلُ الجملةُ الفعليةُ من الجملةِ الاسميةِ.

حذف العامل

قولُه تعالىٰ: «حَذَرَ الموت» فيه وجهان، أظهرهُما: أنه مفعولٌ من أجله ناصبُه «يَجْعلون» ولا يَضُرُّ تعدُّدُ المفعولِ مِنْ أجْله، لأنَّ الفعلَ يُعَلِّل بعِلَل.

الثاني: أنه منصوبٌ علىٰ المصدرِ وعامِلُهُ محذوفٌ تقديرُهُ: يَحْذَرُونَ حَذَراً مثلَ حَذَرِ

الموت، والحَذَرُ والحِذار مصدران لحَذِرِ أي: خافَ خوفًا شديداً.

حذف جواب الشرط

قوله تعالىٰ: {إن كنتم صادقين} هذا شرط حذف جوابه للدلالة عليه، تقديره: إن كنتم صادقين فافعلوا، ومتعلق الصدق محذوف، والظاهر تقديره هكذا: إن كنتم صادقين في كونكم في ريب من المنزل علىٰ عبدنا أنه من عندنا. وقيل: فيما تقدرون عليه من المعارضة، وقد صرح بذلك عنهم في آية أخرىٰ حيث قال تعالىٰ حاكيا عنهم: {لو نشآء لقلنا مثل هذا} [الأنفال: ٣١] .

قولـــه: ﴿ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ ﴾ البقرة: ٣٢

{لاَ عِلْمَ لَنَآ إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَآ} كقوله تعالىٰ: {لاَ رَيْبَ فِيهِ} [البقرة: ٢] و «إلاَّ» حرفُ استثناء، و «ما» موصولةٌ، و «علَّمتنا» صلتُها، وعائدُها محذوفٌ، علىٰ أن يكونَ «عِلْم» بمعنىٰ مَعْلُوم، ويجوزُ أنْ تكونَ مصدريةً وهي في محلِّ نصب علىٰ الاستثناءِ، [ولا يجوزُ أن تكونَ منصوبةً بالعِلْم الذي هو اسمُ لا لأنه إذا عَمِل كان مُعْربـًا] ، وقيل: في محلِّ رفعٍ علىٰ البدلِ من اسم «لا» علىٰ الموضع. وقال ابن عطية: «هو بدلٌ من خبر التبرئة كقولهم:» لا إلهَ إلا اللهُ «وفيهِ نظرٌ، لأن الاستثناءَ إنما هو من المحكوم عليه بقيدِ الحكم لا مِن المحكومِ به. وَنقَل هو عن الزهراوي أنَّ[ما]منصوبَةٌ بعلَّمْتَنَا بعدَها، وهذا غيرُ معقولٍ لأنه كيف ينتصِبُ الموصولُ بصلتِه وتَعْمَلُ فيه؟ قال الشيخُ: إلا أَنْ يُتَكَلَّف لَه وجهٌ بعيدٌ، وهو أن يكونَ استثناءً منقطعـًا بمعنىٰ لكنْ، وتكونُ «ما» شرطيةً، و «علَّمتنَا» ناصبٌ لها وهو في محلِّ جَزْمٍ بها والجوابُ محذوفٌ، والتقديرُ: لكنْ ما علَّمْتنا عَلِمناه.

وأبعد من زعم أن جملة قوله «ونحن نسبح» داخلة في حيز استفهام مقدر تقديره: وأنحن نسبح أم نتغير. واستحسنه ابن عطية مع القول بالاستفهام المحض في قولهم:

«أتجعل» ، وهذا يأباه الجمهور، أعني حذف همزة الاستفهام من غير ذكر «أم» المعادلة وهو رأي الأخفش، وجعل من ذلك قوله تعالىٰ: {وتلك نعمة تمنها علي} [الشعراء: ٢٢] أي: وأتلك نعمة، وقول الآخر:

٣٣٩ - طربت وما شوقا إلىٰ البيض أطرب ... ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أي: وأذو الشيب، وقول الآخر:

٣٤٠ - أفرح أن أرزأ الكرام وأن ... أورث ذودا شصائصا نبلا

أي: أأفرح، فأما مع «أم» فإنه جائز لدلالتها عليه كقوله:

٣٤١ - فوالله ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

أي: أبسبع

قوله: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ البقرة: ٣٨

و(مني هُدىً) فاعلٌ، والفاءُ مع ما بعدها مِنْ قولِه: {فَمَن تَبِعَ} جوابُ الشرطِ الأولِ، والفاءُ في قوله تعالىٰ: {فَلاَ خَوْفٌ} جوابُ الثاني، وقد وقع الشرطُ الثاني وجوابُه جوابَ الأول، ونُقِل عن الكسائي أن قوله: {فَلاَ خَوْفٌ} جوابُ الشرطين معـًا. قال ابن عطية بعد نَقْلِه عن الكسائي: هكذا حُكِي وفيه نَظَرٌ، ولا يتوجَّه أن يُخالَفَ سيبويه هنا، وإنما الخلافُ في نحوِ قولِه: {فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ المقربين فَرَوْحٌ} [الواقعة: ٨٨-٨٩] فيقولُ سيبويهِ: جوابُ أحدِ الشرطينِ محذوفٌ لدلالةِ قوله «فَرَوْحٌ» عليه. ويقول الكوفيون «فَرَوْح» جوابُ الشرطين. وأمَّا في هذه الآية فالمعنىٰ يمنع أَنْ يكونَ «فلا خوف» جوابًا للشرطين. وقيل: جوابُ الشرطِ الأول محذوفٌ تقديرُه: فإمَّا يأتِيَنَّكم مني هدىً فاتَّبعوه، وقولُه: {فَمَنْ تَبِع} جملةٌ مستقلةٌ. وهو بعيدٌ أيضـًا.

و (مَنْ) يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً وهو الظاهرُ، ويجوز أَنْ تكونَ موصولةً، ودَخَلَت الفاءُ في خبرِها تشبيهـًا لها بالشرطِ، ولا حاجةَ إلىٰ هذا.

فإن كانتْ شرطيةً كان «تبع» في محل جزم، وكذا: «فلا خَوْفٌ» لكونِهما شرطًا وجزاءً، وإنْ كانت موصولةً فلا محلَّ ل «تَبِع» . وإذا قيل بأنَّها شرطيةٌ فهي مبتدأٌ أيضًا، ولكنْ في خبرها خلافٌ مشهور: الأصحُّ أنه فعلُ الشرطِ، بدليل أنه يَلزُم عودُ ضميرٍ مِنْ فعلِ الشرط علىٰ اسمِ الشرط، ولا يلزَمُ ذلك في الجوابِ، تقول: مَنْ يَقُمْ أُكْرِمْ زيداً، فليس في «أُكرم زيداً» ضميرٌ يعودُ علىٰ «مَنْ» ولو كان خبراً للزِمَ فيه ضميرٌ ، ولو قلتَ: «مَنْ يَقُمْ زيداً أُكْرِمْه» وأنت تعيدُ الهاءَ علىٰ «مَنْ» لم يَجُزْ لخلوِّ فعلِ الشرطِ من الضمير. وقيل: الخبرُ الجوابُ، ويلزُم هؤلاء أن يأتوا فيه بعائدٍ علىٰ اسمِ الشرطِ، فلا يَجُوزُ عندهم: «مَنْ يَقُمْ أُكْرِمْ زيداً» ولكنه جائز، هذا ما أورده أبو البقاء. وسيأتي تحقيقُ القول في لزوم عَوْدِ ضميرٍ مِنَ الجوابِ إلىٰ اسمِ الشرطِ عند قوله تعالىٰ: {مَن كَانَ عَدُوّاً لِّجِبْرِيلَ} [البقرة: ٩٧] . وقيل: مجموعُ الشرطِ والجزاءِ هو الخبرُ لأنَّ الفائدةَ إنما تَحْصَلُ منهما. وقيل: ما كان فيه ضميرٌ عائدٌ علىٰ المبتدأِ فهو الخبرُ.

وقيل: هي خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، أي: هم يَسُومونكم، ولا حاجةَ إليه ١ / ٣٤٤

قولُه تعالىٰ: {فَتَابَ عَلَيْكُمْ} في الكلامِ حَذْفٌ، وهو «فَفَعَلْتُم ما أُمِرْتُمْ به من القتلِ فتابَ عليكم. والفاءُ الأولىٰ في قوله:» فتوبوا «للسببية، لأن الظلمَ سَببُ التوبةِ، والثانيةُ للتعقيبِ، لأنَّ المعنىٰ: فاعْزِموا علىٰ التوبة، فاقتلوا أنفسَكم، والثالثةُ متعلقةٌ بمحذوفٍ، ولا يخلو: إمَّا أن ينتظمَ في قول موسىٰ لهم فيتعلَّقَ بشرطٍ محذوفٍ كأنه: وإنْ فَعَلْتُم فقد تابَ عليكم، وإمَّا أَنْ يكونَ خطاباً من الله لهم علىٰ طريقةِ الالتفاتِ، فيكونُ التقديرُ: فَفَعَلْتُم ما أَمركم به موسىٰ فتابَ عليكُم، قاله الزمخشري.

قوله تعالىٰ: {أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ} » أنفسَهم «مفعولٌ مقدَّمٌ، و» يَظْلِمُون «في محلِّ النصْبِ لكونِه خبرَ» كانوا «، وقُدِّم المفعولُ إيذاناً باختصاصِ الظلم بهم وأنَّه لا يتعدَّاهم. والاستدراكُ في» لكنْ «واضحٌ. ولا بُدَّ من حَذْفِ جملةٍ قبل قوله {وَمَا ظَلَمُونَا} ، فقدَّره ابنُ عطية: فَعَصَوْا ولم يقابلوا النِّعَمَ بالشكر. وقال الزمخشري:»

تقديرُه: فَظَلَمُونا بأَنْ كفروا هذه النِّعَمَ وما ظلمونا، فاختصرَ الكلامَ بحذْفِه لدلالةِ {وَمَا ظَلَمُونَا} عليه.

حذف الفعل و جواب الشرط

قوله: {فانفجرت} » الفاءُ «عاطفةٌ علىٰ محذوفٍ لا بُدَّ منه، تقديرُه: فَضَرَبَ فانفجَرَت، وقال ابنُ عصفور:» [إن] هذه الفاءَ الموجودةَ هي الداخلةُ علىٰ ذلك الفعلِ المحذوفِ، والفاءُ الداخلةُ علىٰ «انفجَرتْ محذوفةٌ» وكأنه يقولُ: حُذِفَ الفعلُ الأولُ لدلالةِ الثاني عليه، وحُذِفَتِ الفاءُ الثانيةُ لدلالةِ الأولىٰ عليها. ولا حاجةَ تَدْعُو إلىٰ ذلك، بل يُقال: حُذِفَتْ الفاءُ وما عَطَفَتْه قبلها. وجَعَلَها الزمخشري جوابَ شرطٍ مقدَّرٍ، قال: «أو: فإن ضَرَبْتَ فقد انفجرَتْ، قال:» وهي علىٰ هذا فاءٌ فصيحةٌ لا تقع إلا في كلامٍ بليغ «، وكأنه يريدُ تفسيرَ المعنىٰ لا الإعرابِ. ١ / ٣٨٥ (حذف الفعل و جواب الشرط)

حذف الفعل

قوله: {إِلاَّ أَمَانِيَّ} هذا استثناءٌ منقطعٌ، لأن الأمانيَّ ليست من جنسِ الكتابِ، ولا مندرجةٌ تحتَ مدلولِه، وهذا هو المنقطعُ، ولكنَّ شرطه أن يُتَوَهَّمَ دخولُه بوجهٍ ما كقولِه: {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتباع الظن} [النساء: ١٥٧] / وقولِ النابغة:

٥٥٦ - حَلَفْتُ يمينًا غيرَ ذي مَثْنَوِيَّةٍ ... ولا عِلْمَ إلا حُسْنُ ظنٍّ بصاحبِ

لأنَّ بِذِكْرِ العلم استُحْضِرَ الظنُّ، ولهذا لا يَجُوز: صَهَلَت الخيلُ إلا حماراً.

واعلمْ أنَّ المنقطعَ علىٰ ضَرْبَيْن: ضربٍ يَصِحُّ تَوَجُّهُ العاملِ عليه نحو: جاء القومُ إلا حماراً «وضربٍ لا يتوجَّهُ نحو ما مَثَّل به النحويون: ما زاد إلا ما نَقَصَ، وما نَفَعَ إلا ما ضَرَّ «فالأول فيه لغتان: لغةُ الحجازِ وجوبُ نصبهِ ولغةُ تميمٍ أنه كالمتصل، فيجوزُ فيه بعد النفي وشِبْهِهِ النصبُ والإتباعُ، والآيةُ الكريمة من الضَرْب الأول، فيَحْتملُ نصبُها وجهين، أَحَدُهُما: علىٰ الاستثناء المنقطع، والثاني: أنه بدلٌ من الكتاب، و[إلا] في المنقطع تُقَدَّر عند البصريين ب[لكن]وعند الكوفيين ب[بل]. وظاهرُ كلام أبي

البقاء أن نَصْبَه علىٰ المصدرِ بفعلٍ محذوفٍ، فإنَّه قال: {إِلاَّ أَمَانِيَّ} استثناء منقطع، لأنَّ الأمانيَّ ليس من جنسِ العلم، وتقديرُ» إلاَّ «في مثلِ هذا ب» لكنْ «، أي: لكنْ يتَمنَّونه أمانيَّ، فيكونُ عندَه من بابِ الاستثناء المفَرَّغِ المنقطعِ، فيصيرُ نظيرَ:» ما علمتُ إلا ظنًا «وفيه نظرٌ.

حذف جواب الشرط

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ البقرة: ٨٩

واختلف النحويون في جوابِ «لَمَّا» الأولىٰ والثانية. فَذَهَبَ الأخفش والزجاج إلىٰ أنَّ جوابَ الأولىٰ محذوفٌ تقديرُه: ولَمَّا جاءهم كتابٌ كفروا به. وقَدَّره الزمخشري: «كَذَّبوا به واستهانوا بمجيئه» وهو حَسَنٌ. وذهب الفراء إلىٰ أنَّ جوابَها الفاءُ الداخلةُ علىٰ لَمَّا، وهو عندَه نظير {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًىٰ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ} [البقرة: ٣٨] قال: «ولا يجوزُ أن تكونَ الفاءُ ناسقةً إذ لا يَصْلُح موضِعَهَا الواوُ» و «كفروا» جوابُ لَمَّا الثانية علىٰ القولَيْن. وقال أبو البقاء: «في جواب لَمَّا الأولىٰ وجهانِ، أحدُهما: جوابُها» لَمَّا «الثانية وجوابُها. وهذا ضعيفٌ لأنَّ الفاءَ مع» لمَّا «الثانيةِ، و» لمَّا «لا تُجَابُ بالفاءِ إلا أَنْ يُعْتقدَ زيادةُ الفاءِ علىٰ ما يُجيزه الأخفش» قلت: ولو قيل برأي الأخفش في زيادةِ الفاءِ من حيث الجملةُ فإنه لا يمكنُ ههنا لأنَّ «لَمَّا» لا يُجابُ بمثلِها، لا يُقال: «لَمَّا جاء زيدٌ لَمَّا قَعَد أكرمتُك» علىٰ أن يكونَ «لَمَّا قعد» جوابَ «لمَّا جاء» . والله أعلم. (حذف جواب الشرط)

وذهب المبردُ إلىٰ أنَّ «كفروا» جوابُ «لَمَّا» الأولىٰ وكُرِّرت الثانيةُ لطولِ الكلام، ويُفيد ذلك تقريرَ الذنبِ وتأكيدَه، وهو حسنٌ، لولا أنَّ الفاءَ تَمْنع من ذَلك. وقال أبو البقاء بعد أن حَكَىٰ وجهًا أولَ: «والثاني: أنَّ» كفروا «جوابُ الأولىٰ والثانية لأنَّ

مقتضاهما واحدٌ. وقيل: الثانيةُ تكريرٌ فلم يُحْتَجْ إلىٰ جواب» قلت: «قولُه:» وقيل الثانية تكريرٌ «هو ما حَكَيْتُ عن المبرد، وهو في الحقيقة ليس مغايراً للوجه الذي ذَكَره قبله من كون» كفروا «جوابًا لهما بل هو. ١ / ٥٠٥

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٩٧﴾ ﴾ البقرة: ٩٧

قوله تعالىٰ: {قل من كان عدوا لجبريل فإنه} . . . «من» شرطية في محل رفع بالابتداء، و «كان» خبره علىٰ ما هو الصحيح كما تقدم، وجوابه محذوف تقديره: من كان عدوا لجبريل فلا وجه لعداوته، أو فليمت غيظا ونحوه. ولا جائز أن يكون «فإنه نزله» جوابا للشرط لوجهين، أحدهما من جهة المعنىٰ، والثاني من جهة الصناعة، أما الأول: فلأن فعل التنزيل متحقق المضي، والجزاء لا يكون إلا مستقبلا ولقائل أن يقول: هذا محمول علىٰ التبيين، والمعنىٰ: فقد تبين أنه نزله، كما قالوا في قوله: {وإن كان قميصه قد [من دبر فكذبت} [يوسف: ٢٦] ونحوه. وأما الثاني: فلأنه] لا بد من جملة الجزاء من ضمير يعود علىٰ اسم الشرط، فلا يجوز: من يقم فزيد منطلق، ولا ضمير في قوله: «فإنه نزله» يعود علىٰ «من» فلا يكون جوابا للشرط، وقد جاءت مواضع كثيرة من ذلك، ولكنهم أولوها علىٰ حذف العائد.

٦٢٤ - فمن تكن الحضارة أعجبته ... فأي رجال بادية تراني

وقوله:

٦٢٥ - فمن يك أمسىٰ بالمدينة رحله ... فإني وقيار بها لغريب

وينبغي أن يبنىٰ ذلك علىٰ الخلاف في خبر اسم الشرط. فإن قيل: إن الخبر هو الجزاء وحده - أو هو مع الشرط - فلا بد من الضمير / ، وإن قيل بأنه فعل الشرط وحده فلا حاجة إلىٰ الضمير، وقد تقدم قول أبي البقاء وغيره في ذلك عند قوله تعالىٰ: {فمن

تبع هداي} [البقرة: ٣٨] ، وقد صرح الزمخشري بأنه جواب الشرط، وفيه النظر المذكور، وجوابه ما تقدم. ٢ / ١٦

حذف المبتدأ

قوله: {فيكون} الجمهور علىٰ رفعه، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون مستأنفا أي خبرا لمبتدأ محذوف أي: فهو يكون، ويعزىٰ لسيبويه، وبه قال الزجاج في أحد قوليه.

والثاني: أن يكون معطوفا علىٰ «يقول» وهو قول الزجاج والطبري. ورد ابن عطية هذا القول وجعله خطأ من جهة المعنىٰ؛ لأنه يقتضي أن القول مع التكوين والوجود «انتهىٰ. يعني أن الأمر قديم والتكوين حادث فكيف يعطف عليه بما يقتضي تعقيبه له؟ وهذا الرد إنما يلزم إذا قيل بأن الأمر حقيقة، أما إذا قيل بأنه علىٰ سبيل التمثيل – وهو الأصح – فلا، ومثله قول أبي النجم:

٦٩٦ – إذا قالت الأنساع للبطن الحقي ... الثالث: أن يكون معطوفا علىٰ» كن «من حيث المعنىٰ، وهو قول الفارسي، وضعف أن يكون عطفا علىٰ» يقول «، لأن من المواضع ما ليس فيه» يقول «كالموضع الثاني في آل عمران، وهو: {ثم قال له كن فيكون} [آل عمران: ٥٩] ، ولم ير عطفه علىٰ» قال «من حيث إنه مضارع فلا يعطف علىٰ ماض **فأورد علىٰ نفسه**:

٦٩٧ – ولقد أمر علىٰ اللئيم يسبني ... فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

فقال:» أمر بمعنىٰ مررت. قال بعضهم: «ويكون في هذه الآية – يعني في آية آل عمران – بمعنىٰ كان فليجز عطفه علىٰ» قال «. ٢ / ٨٨(إضمار القول)

حذف الخبر

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾ ﴾ البقرة: ١٢٧

قوله: {وإسماعيل} فيه قولان، أحدهما – وهو الظاهر – أنه عطف علىٰ «إبراهيم»

فيكون فاعلا مشاركا له في الرفع، ويكون قوله: {ربنا تقبل منآ} في محل نصب بإضمار القول، ذلك القول في محل نصب علىٰ الحال منهما أي: يرفعان يقولان: ربنا تقبل، ويؤيد هذا قراءة عبد الله بإظهار فعل القول، قرأ: «يقولان ربنا تقبل، ويؤيد هذا قراءة عبد الله بإظهار فعل القول، قرأ:» يقولان ربنا تقبل «أي: قائلين ذلك، ويجوز ألا يكون هذا القول حالا بل هو جملة معطوفة علىٰ ما قبلها، ويكون هو العامل في» إذ «قبله، والتقدير: يقولان ربنا تقبل إذ يرفعان أي: وقت رفعهما. (من قبيل عطف الجمل)

والثاني: الواو واو الحال، و» إسماعيل «مبتدأ وخبره قول محذوف هو العامل في قوله:» ربنا تقبل «فيكون» إبراهيم «هو الرافع، و» إسماعيل «هو الداعي فقط، قالوا: لأن إسماعيل كان حينئذ طفلا صغيرا، ورووه عن علي عليه السلام. والتقدير: وإذ يرفع إبراهيم حال كون إسماعيل يقول: ربنا تقبل منا. وفي المجيء بلفظ الرب تنبيه بذكر هذه الصفة علىٰ التربية والإصلاح. وتقبل بمعنىٰ اقبل، فتفعل هنا بمعنىٰ المجرد. وتقدم الكلام علىٰ نحو {إنك أنت السميع} من كون» أنت «يجوز فيه التأكيد والابتداء والفصل، وتقدمت صفة السمع وإن كان سؤال التقبل متأخرا عن العمل للمجاورة، كقوله: {يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت} [آل عمران: ١٠٦] وتأخرت صفة العلم لأنها فاصلة، ولأنها تشمل المسموعات وغيرها.

قوله: ﴿يى ئج ئح ئخ ئم ئه بج بح بخ بم به تج تح تخ تم ته ثم﴾ البقرة: ١٣٢

{ويعقوب} الجمهور علىٰ رفعه وفيه قولان، أظهرهما: أنه عطف علىٰ» إبراهيم «ويكون مفعوله محذوفا أي: ووصىٰ يعقوب بنيه أيضا، والثاني: أن يكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف تقديره ويعقوب قال: يا بني إن الله اصطفىٰ. وقرأ إسماعيل بن عبد الله وعمرو بن فائد بنصبه عطفا علىٰ» بنيه «، أي: ووصىٰ إبراهيم يعقوب أيضا. ٢ / ١٢٥

حذف المبتدأ

قولــه تعــالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنۡهُمۡ لَيَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ١٤٦ ﴾ البقرة: ١٤٦

فيه ستة أوجه أظهرها: أنه مرفوع بالابتداء، والخبر قوله «يعرفونه» . الثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هم الذين آتيناهم. الثالث: النصب بإضمار أعني. الرابع: الجر علىٰ البدل من «الظالمين» . الخامس: علىٰ الصفة للظالمين. السادس: النصب علىٰ البدل من {الذين أوتوا الكتاب} في الآية قبلها.

قولــه: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ١٦٣ ﴾ البقرة: ١٦٣

{الرحمن الرحيم} فيه أربعة أوجه، أحدها: أن يكون بدلا من» هو «بدل ظاهر من مضمر، إلا أن هذا يؤدي إلىٰ البدل بالمشتقات وهو قليل، ويمكن الجواب عنه بأن هاتين الصفتين جرتا مجرىٰ الجوامد/ ولا سيما عند من يجعل «الرحمن» علما، وقد تقدم تحقيق ذلك في البسملة. الثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: هو الرحمن، وحسن حذفه توالي اللفظ بـ «هو» مرتين. الثالث: أن يكون خبرا ثالثا لقوله: «وإلهكم» أخبر عنه بقوله: «إله واحد» ، وبقوله: «لا إله إلا هو» ، وبقوله: «الرحمن الرحيم» ، وذلك عند من يرىٰ تعديد الخبر مطلقا، الرابع: أن يكون صفة لقوله: «هو» وذلك عند الكسائي فإنه يجيز وصف الضمير الغائب بصفة المدح، فاشترط في وصف الضمير هذين الشرطين: أن يكون غائبا وأن تكون الصفة صفة مدح، وإن كان الشيخ جمال الدين بن مالك أطلق عنه جواز وصف ضمير الغائب. ولا يجوز أن يكون خبرا ل «هو» هذه المذكورة لأن المستثنىٰ ليس بجملة.

حذف جواب لو

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ

جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ ﴾ البقرة: ١٦٥

قوله: {وَلَوْ يَرَىٰ الذين} جوابُ لو محذوفٌ، واختُلِفَ في تقديره، ولا يَظْهَرُ ذلك إلا بعد ذِكْرِ القراءات الواردة في ألفاظِ هذه الآيةِ الكريمة: قرأ ابنُ عامر ونافع: «ولو ترىٰ» بتاءِ الخطابِ، و «أن القوة» و «أن الله بفتحِهما، وقرأ ابنُ عامر:» إذ يُرَوْن «بضم الياء، والباقون بفتحِهما. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكوفيون:» ولو يرىٰ «بياء الغيبة،» أنَّ القوة «و» أنَّ الله « بفتحِهما، وقرأ الحسن وقتادة وشيبة ويعقوب وأبو جعفر:» ولو تَرَىٰ «بالخطاب،» إن القوة «و» إن الله «بكسرهما، وقرأت طائفةٌ:» ولو يرىٰ «بياء الغيبة،» إن القوة «و» إن الله «بكسرهما. إذا تقرَّر ذلك فقد اختلفوا في تقديرِ جواب لو، فمنهم مَنْ قَدَّره قبل قولِه:» أن القوة «ومنهم مَنْ قدَّره بعد قولِه:» وأنَّ الله شديدُ العذابِ «/ وهو قولُ أبي الحسن الأخفش والمبرد.

أمَّا مَنْ قَدَّره قبل» أنَّ القوةَ «فيكونُ» أنَّ القوةَ «معمولاً لذلك الجوابِ. وتقديرُه علىٰ قراءةِ ترىٰ – بالخطاب – وفتح أنَّ وأنَّ: لعلِمْتَ أيها السامعُ أنَّ القوةَ لله جميعًا، والمرادُ بهذا الخطابِ: إمّا النبيُّ عليه السلام وإمّا كلُّ سامعٍ. وعلىٰ قراءةِ الكسرِ في» إنّ «يكونُ التقديرُ: لقلت إنَّ القوةَ لله جميعًا، والخلافُ في المرادِ بالخطاب كما تقدَّم، أو يكونُ التقديرُ: لاستعظَمت حالَهم، وإنما كُسِرَتْ» إنَّ «لأنَّ فيها معنىٰ التعليل نحو قولك: لو قَدِمْتَ علىٰ زيد لأحْسنَ إليك إنَّه مكرمٌ للضِّيفان، فقولك: أنه مكرِمٌ للضِّيفان» عِلَّةٌ لقولِك «أَحْسَنَ إليك» .

وقال ابنُ عطية: «تقديرُه: ولو ترىٰ الذين ظَلَموا في حال رؤيتهم العذابَ وفزعهم منه واستعظامِهم له لأقَرُّوا له لأقَرُّوا أنَّ القوةَ لله جميعًا» وناقشه الشيخ فقال: «كان ينبغي أن يقولَ: في وقتِ رؤيتهم العذابَ فيأتي بمرادف» إذ «وهو الوقتُ لا الحالُ، وأيضًا فتقديرُه لجوابِ» لو «غيرُ مُرَتَّبٍ علىٰ ما يلي» لو «، لأنَّ رؤية السامعِ أو النبي عليه السلام الظالمينَ في وقتِ رؤيتهم لا يترتَّبُ عليها إقرارُهم بأنّ القوة لله جميعًا، وهو

نظيرُ قولِك:» يا زيدُ لو ترىٰ عَمْراً في وقتِ ضَرْبِه لأقَرَّ أنَّ الله قادِرٌ عليه «فإقرارُه بقدرةِ الله ليست مترتبةً علىٰ رؤيةِ زيد» انتهىٰ.

وتقديرُه علىٰ قراءةِ «يرىٰ» بالغيبة: لعلموا أنَّ القوةَ، إنْ كان فاعل «يرىٰ» «الذين ظلموا» ، وإن كان ضميراً يعودُ علىٰ السامعِ فيُقَدَّرُ: لَعَلِمَ أنَّ القوة.

وأمَّا مَنْ قَدَّره بعدَ قولِه: شديدُ العذاب فتقديرُه علىٰ قراءة «ترىٰ» بالخطابِ: لاستعظَمْتَ ما حلَّ بهم، ويكونُ فتحُ «أنَّ» علىٰ أنه مفعولٌ من أجلِه، أي: لأنَّ القوةَ لله جميعـاً، وكَسْرُها علىٰ معنىٰ التعليلِ نحو: «أكرِمْ زيداً إنه عالم، وأَهِنْ عمراً إنَّه جاهلٌ» ، أو تكونُ جملةً معترضةً بين «لو» وجوابِها المحذوفِ.

وتقديرُه علىٰ قراءةِ «ولو يرىٰ» بالغيبة إن كان فاعلُ «يرىٰ» ضميرَ السامع: لاستعظَمَ ذلك، وإنْ كان فاعلُه «الذين» كان التقديرُ: لاستعظَموا ما حَلَّ بهم، ويكونُ فتحُ «أنَّ» علىٰ أنها معمولةٌ ليرىٰ، علىٰ أن يكونَ الفاعلُ «الذين ظلموا» ، والرؤيةُ هنا تحتِملُ أن تكونَ من رؤيةِ القلبِ فتسدَّ «أنَّ» مسدَّ مفعولهما، وأن تكونَ من رؤية البصرِ فتكونَ في موضعِ مفعولٍ واحدٍ.

وأمَّا قراءةُ «يرىٰ الذين» بالغَيبة وكسرِ «إنَّ» و «إنَّ» فيكونُ الجوابُ قولاً محذوفاً وكُسِرتَا لوقوعِهما بعد القولِ، فتقديرُه علىٰ كونِ الفاعلِ ضميرَ الرأي: لقال إنَّ القوةَ؛ وعلىٰ كونه «الذين» : لقالوا: ويكونُ مفعولُ «يرىٰ» محذوفاً أي: لو يرىٰ حالهم. ويُحتمل أن يكونَ الجوابُ: لاستَعْظَم أو لاستَعْظَموا علىٰ حَسَبِ القولين، وإنما كُسِرتا استئنافاً، وحَذْفُ جوابِ «لو» شائعٌ مستفيضٌ، وكثُر حَذْفهُ في القرآن. وفائدةُ حَذْفِه استعظامُه وذهابُ النفسِ كلَّ مذهبٍ فيه بخلافِ ما لو ذُكِر، فإنَّ السامعَ يقصُر هَمَّه عليه، وقد وَرَدَ في أشعارهم ونثرِهم حَذْفُه كثيراً. قال امرؤ القيس:

٨٠١ – وجَدِّكَ لو شيءٌ أتانا رسولُه ... سِواك ولكن لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعا

وقال النابغة:

٨٠٢ – فما كان بين الخيرِ لو جاءَ سالمـاً ... أبو حُجُرٍ إلاَّ ليالٍ قلائِلُ

ودَخَلَتْ «إذ» وهي ظرفُ زمانٍ ماضٍ في أثناءِ هذه المستقبلات تقريباً للأمر، وتصحيحاً لوقوعِه، كما وَقَعَتْ صيغة المضيِّ موقعَ المستقبل لذلك كقولِهِ: {ونادىٰ أَصْحَابُ الجنة} [الأعراف: ٤٤] {ونادىٰ أَصْحَابُ النار} [الأعراف: ٥٠]، وكما قال الأشتر:

٨٠٣ - بَقَّيْتُ وَفْرِي وانحرَفْتُ عن العُلَىٰ ... ولَقِيْتُ أضيافي بوجهِ عَبُوسِ

إِنْ لم أَشُنَّ علىٰ ابن حربٍ غارةً ... لم تَخْلُ يوماً من نِهاب نفوسِ

فأوقع «بَقَّيْتُ» و «انحَرَفْتُ» - وهما بصيغة المضيِّ - موقِعَ المستقبلِ لتعليقهما علىٰ مستقبلٍ وهو قولُه: «إنْ لم أَشُنَّ».

وقيل: أُوْقِعَ «إذ» موقع «إذا» وقيل: زمن الآخرة متصلٌ بزمن الدنيا، فقامَ أحدُهما مقامَ الآخر لأنَّ المجاور للشيءِ يقوم مقامه، وهكذا كلَّ موضعٍ وَقَع مثلَ هذا، وهو في القرآن كثيرٌ.

وقراءةُ ابنِ عامر «يُرَوْنَ العذاب» مبنياً للمفعول مَنْ أَرَيْتُ المنقولةِ من رَأَيْتُ بمعنىٰ أبصرتُ فتعدَّتْ لاثنين، أولُهما قامَ مَقامَ الفاعلِ وهو الواو، والثاني هو «العذابُ»، وقراءةُ الباقين واضحةٌ.

وقال الراغبُ: «قوله» : «أنَّ القوة» بدلٌ من «الذين» قال: «وهو ضعيفٌ» قال الشيخ: «ويصيرُ المعنىٰ: ولو تَرىٰ قوةَ الله وقدرَتَه علىٰ الذين ظلموا» . وقال في «المنتخب» : «قراءةُ الياء عند بعضهم أَوْلَىٰ من قراءة التاء»، قال: «لأنَّ النبيَّ عليه السلام والمؤمنين قد عَلِموا قَدْرَ ما يُشَاهِدُه الكفارُ، وأمّا الكفارُ فلم يَعْلَمُوه فوجَبَ إسنادُ الفعلِ إليهم» وهذا ليس بشيءٍ فإنَّ القراءَتَيْنِ متواتِرتان. ؟ / ؟؟

أولو كان آباؤهم لا يعقلون .... وجوابُ «لو» محذوفٌ تقديرُه: لاتَّبعوهم، وقدَّره أبو البقاء: «أفكانوا يَتَّبِعونهم» وهو تفسيرُ معنىً، لأن «لو» لا تُجاب بهمزةِ الاستفهام.

حذف جواب الشرط

قولُه تعالىٰ: {كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ} : مفعولُ «كُلوا» محذوفٌ، أي: كُلوا رزقَكم. وفي

«مِنْ» حينئذٍ وجهان، أحدُهما: أَنْ تكونَ لابتداءِ الغايةِ فتتعلَّقَ ب «كلوا» . والثاني: أَنْ تكونَ تبعيضيَّة فتتعلَّق بمحذوفٍ إذ هي حالٌ من ذلك المفعولِ المقدَّرِ، أي: كُلوا رزقَكم حالَ كونِهِ بعضَ طيباتِ ما رزقناكم. ويجوزُ في رأيِ الأخفش أن تكونَ «مِنْ» زائدةً في المفعولِ به، أي: كلوا طيباتِ ما رزقناكم. و «إنْ كُنْتُمْ» شرطٌ وجوابُهُ محذوف ، أي: فاشكروا له. وقولُ مَنْ قال مِنَ الكوفيين إنَّها بمعنىٰ «إذ» ضعيفٌ. و «إياه» مفعولٌ مقدَّمٌ ليُفيدَ الاختصاصَ، أو لكونِ عامِلِه رأسَ آيةٍ، وانفصالُهُ واجبٌ، ولأنه متىٰ تأخَّر وَجَبَ اتِّصالُه إلا في ضرورةٍ

٨١٥ - إليك حتىٰ بَلَغَتْ إيَّاكا ... وفي قولِهِ: {واشكروا للهِ} التفاتٌ من ضميرِ المتكلّم إلىٰ الغَيْبَةِ، إذ لو جَرَىٰ علىٰ الأسلوبِ الأولِ لقال: «واشكرونا» . ٢ / ٢٣٤.

حذف المبتدأ

قوله تعالىٰ: {ذَلِكَ بِأَنَّ الله} : اختلفوا في محلِّ «ذلك من الإعراب. فقيل: رفعٌ، وقيل: نصبٌ. والقائلون بأنه رفعٌ اختلفوا علىٰ ثلاثةِ أقوال، أحدُهما: أنه فاعلٌ بفعل محذوف ، أي: وَجَبَ لهم ذلك. والثاني: أنَّ» ذلك «مبتدأٌ، و» بأنَّ الله «خبرُه، أي: ذلك العذابُ مستحقٌّ بما أَنْزَل اللهُ في القرآنِ من استحقاقِ عذابِ الكافر. والثالث: أنه خبرُ والمبتدأ محذوفٌ، أي الأمرُ ذلك، والإشارةُ إلىٰ العذابِ، ومَنْ قاله بأنه نصبٌ قدَّره. فَعَلْنا ذلك، والباءُ متعلقةٌ بذلك المحذوفِ ومعناها السببيةٌ. ٢ / ٢٤٤.

والموفون. والثاني: أن يَرْتفعَ علىٰ خبرِ مبتدأٍ محذوف ، أي: هم المُوفون. وعلىٰ هذينِ الوجهين فنصْبُ «الصابرين» علىٰ المدحِ بإضمارِ فعلٍ، وهو في المعنىٰ عَطْفٌ علىٰ «مَنْ آمن» ، ولكنْ لَمَّا تكرَّرت الصفاتُ خُولف بين وجوه الإعرابِ. ٢ / ٢٥٠.

قوله تعالىٰ: {القصاص فِي القتلىٰ} : أي: بسببِ القتلىٰ، و «في» تكون للسببية كقوله عليه السلام: «إنَّ امرأة دخلت النارَ في هرة» أي: بسببها. و «فَعْلَىٰ» يَطَّرد أن يكون جمعًا لفَعِيل بمعنىٰ مفعول وقد تقدَّم شيءٌ من هذا عند قولِه: {وَإِن يَأْتُوكُمْ أسارىٰ} [البقرة: ٨٥] .

حذف الفعل

قوله: {الحر بِالْحُرِّ} مبتدأٌ وخبرٌ، والتقديرُ: الحُرُّ مأخوذٌ بالحُرِّ، أو مقتولٌ بالحُرِّ، فَتُقَدِّر كونًا خاصًا حُذِفَ لدلالةِ الكلامِ عليه، فإن الباءَ فيه للسبب، ولا يجوزُ أن تقدِّره كونًا مطلقًا، إذ لا فائدةَ فيه لو قلت: الحُرَّ كائنٌ بالحر، إلا أنْ تُقَدِّر مضافًا، أي: قتلُ الحرِّ كائنٌ بالحر. وأجاز الشيخ أن يكونَ «الحُرُّ» مرفوعًا بفعلٍ محذوف تقديرُه: يُقْتَلُ الحُرُّ بالحر، يَدُلُّ عليه قولُه: {القصاص فِي القتلىٰ} فإنَّ القِصاصَ يُشْعِرُ بهذا الفعلِ المقدِّر، وفيه بَعْدٌ.

حذف جواب إن وإذا

وقال ابن عطية: «ويتَّجِه في إعرابِ هذه الآية أن يكونَ» كُتِب «هو العامل في» إذا «، والمعنىٰ: توجَّه عليكم إيجابُ الله ومقتضىٰ كتابه إذا حضر، فعبَّر عن توجُّهِ الإيجابِ بكُتب، لينتظم إلىٰ هذا المعنىٰ أنه مكتوبٌ في الأزل، و» الوصيةُ «مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه بكُتِب. وجوابُ الشرطَيْنِ» إنْ «و» إذا «مقدرٌ يَدُلُّ عليه ما تقدَّم من قوله كُتِب» . قال الشيخ: «وفي هذا تناقضٌ لأنه جَعَلَ العاملَ في» إذا «كُتِبَ، وذلك يَسْتَلْزم أن يكونَ» إذا «ظرفًا محضًا غيرَ متضمنٍ للشرطِ، وهذا يناقِضُ قوله:» وجوابُ «إذا» و «إنْ» محذوفٌ؛ لأنَّ إذا الشرطيةَ لا يَعْمَلُ فيها إلا جوابُها أو فعلُها الشرطِيُّ، و «كُتِب» ليس أحدَهما، فإنْ قيل: قومٌ يجيزون تقديم جوابِ الشرطِ فيكونُ «كُتب» هو الجوابَ، ولكنه تقدَّم، وهو عاملٌ في «إذا» فيكونُ ابنُ عُطية يقولُ بهذا القولِ. فالجوابُ: أنَّ ذلك لا يجوزُ، لأنه صَرَّح بأنَّ جوابَها محذوف مدلولٌ عليه بكُتب، ولم يَجْعَل كُتِبَ هو الجوابَ «. ويجوز أَنْ يكونَ العاملُ في» إذا «الإيصاء المفهوم من لفظ» الوصية «وهو القائمُ مقامَ الفاعلِ في» كُتِب «كما تقدَّم. قال ابنُ عطيةَ في هذا الوجهِ:» ويكونُ هذا الإيصاءُ المقدَّرُ الذي يَدُلُّ عليه ذِكْرُ الوصية بعدُ هو العاملَ في «إذا» وترتفع «الوصيةُ» ، بالابتداء، وفيه جوابُ الشرطين علىٰ [نحو] ما أنشده سيبويه:

٨٢٩ - مَنْ يفعلِ الصالحاتِ اللهُ يحفظُه .....

ويكـون رفعُهـا بالابتـداءِ، أي: فعليـه الوصـيةُ بتقـديرِ الفـاءِ فقـط، كأنـه قـال فالوصـيةُ للوالدَيْنِ «. وناقشه الشيخ من وجوهٍ، أحدُها: أنه متناقضٌ من حيث إنـه إذا جَعَلَ» إذا «معمولـةً للإيصـاء المقـدَّر تمحَّضَـتْ للظرفيـة فكيـف يُقَـدَّر لهـا جـوابٌ كمـا تقـدَّم تحريرُه؟ والثاني: أنَّ هذا الإيصاء: إمَّا أَنْ تُقَدِّرَ لَفظَه محذوفًا أو تُضْمِرَه، وعلىٰ كِلا التقديرين فلا يَعْمَلُ لأنَّ المصدرَ شَرْطُ إعماله ألاَّ يُحْذَفَ ولا يُضْمَرَ عند البصريين، وأيضًا فهو قائمٌ مقامَ الفاعلِ فلا يُحْذَفُ. الثالث: قولُه» جوابُ الشرطين «والشيءُ الواحدُ لا يكونُ جوابًا لاثنين، بل جوابُ كلِّ واحد مستقلٌ بِقَدْرِه. الرابعُ: جَعْلُه حَذْفَ الفاءِ جائزاً في القرآن، وهذا نصُّ سيبويه علىٰ أنه لا يجوزُ إلا ضرورةً وأنشد:

مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يَشْكُرها ... والشرُّ بالشرِّ عند الله سِيَّانِ

وإنشادُه» مَنْ يَفْعَلِ الصالحات اللهُ يحفظه «يجوزُ أن يكونَ روايةً، إلا أنَّ سيبويهِ لم يُنْشِدْه كذا بل كما تقدَّم والمبرد رُوي عنه أَنه لا يُجِيزُ حَذْفَ الفاءِ مطلقًا، لا في ضرورة ولا غيرها، ويَرْوِيه: مَنْ يفعل الخيرَ فالرحمنُ يشكُره ، وردَّ الناسُ عليه بأنَّ هذه لَيسَتْ حجةً علىٰ روايةِ سيبويه.

ويجوزُ أَنْ تكونَ[إذا]شرطيةً، فيكونَ جوابُها وجوابُ [إنْ] محذوفَيْن. وتحقيقُه: أنَّ جواب إنْ مقدَّرٌ، تقديرُه: كُتب الوصيةُ علىٰ أحدكم إذا حضَرهُ الموتُ إن ترك خيراً فلْيُوص «، فقولُه» فَلْيُوصِ «جوابٌ لإنْ، حُذِفَ لدلالةِ الكلام عليه، ويكونُ هذا الجوابُ المقدرُ دالاً علىٰ جوابِ» إذا فيكونُ المحذوفُ دَالاً علىٰ محذوفٍ مثله. وهذا أَوْلَىٰ مِنْ قولِ مَنْ يقول: إنَّ الشرطَ الثاني جوابُ الأول، وحُذف جوابُ الثاني، وأَوْلَىٰ أيضًا مِنْ تقديرِ مَنْ يُقَدِّره مِنْ معنىٰ» كُتِبَ «ماضي المعنىٰ، إلاَّ أَنْ يُؤَوِّلَه بمعنىٰ: يتوجَّه عليكم الكَتْبُ إن تَرَكَ خيراً.

قوله: {الوصية} فيه ثلاثةُ أوجهٍ، [أحدها:] أن يكون مبتدأً وخبرُه» للوالدَيْن «. والثاني: أنه مفعولُ» كُتِب «وقد تقدَّم. الثالث: أنه مبتدأ خبرُه محذوفٌ أي: فعليه

الوصيةُ، وهذا عندَ مَنْ يُجيز حَذْفَ فاءِ الجوابِ وهو الأخفشُ وهو محجوجٌ بنقلِ سيبويه.

قوله: بالمعروف يجوزُ فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلَّق بنفسِ الوصية ، والثاني أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ علىٰ أنه حالٌ من الوصية، أي: حالَ كونِها ملتبسةً بالمعروفِ لا بالجَوْر.

حذف عامل المصدر

قوله: {حقًا} في نصبه ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: أَنْ يكونَ نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، وذلك المصدرُ المحذوفُ: إمَّا مصدرُ «كُتِب» أو مصدرُ «أَوْصىٰ» أي كَتْبًا أو إيصاءً حقًا. الثاني: أنه حالٌ من المصدَرِ المُعَرَّفِ المحذوف: [إِمَّا] مصدرُ «كُتِب» أو «أَوْصَىٰ» كما تقدَّم. الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ علىٰ أنه مؤكد لمضمونِ الجملة، فيكونُ عاملُه محذوفًا، أي: حَقَّ ذلك حقًا، قاله الزمخشري وابن عطية وأبو البقاء. وقال الشيخ: «وهذا تَأْباه القواعدُ النحوية، لأنَّ ظاهرَ قولِه:» علىٰ المتقين «أن يتعلَّق ب» حقًا «أو يكونَ في موضعِ الصفة له، وكِلا التقديرين لا يجوزُ. أمَّا الأولُ فلأنَّ المصدرَ المؤكِّد لا يعملُ، وأمَّا الثاني فلأن [الوصفَ يُخْرِجُه عن التأكيد] ، وهذا لاَ يَلْزَمُهم فإنهم والحالةُ هذه لا يقولونُ إنَّ» علىٰ المتقين «متعلِّقٌ به. وقد نَصَّ علىٰ ذلك أبو البقاء فإنه قال: / » وقيل هو متعلقٌ بنفسِ المصدرِ وهو ضعيفٌ، لأنَّ المصدرَ المؤكِّد لا يعملُ، وإنما يَعْمَلُ المصدرُ المنتصِبُ بالفعلِ المحذوفِ إذ نابَ عنه كقولِك: ضربًا زيداً، أي: اضرِبْ «إلا أنه جَعَله صفَةً لحقّ، فهذا يَرِدُ عليه.

وقال بعضُ المُعْرِبين:» إنه مؤكِّدٌ لِما تَضمَّنَه معنىٰ «المتقين» كأنه قيل: علىٰ المتقين حقًا، كقوله: {أولائك هُمُ المؤمنون حَقّـًا} [الأنفال: ٧٤] . وهذا ضعيفٌ لتقدُّمِه علىٰ عامِله الموصولِ، ولأنه لا يتبادَرُ إلىٰ الذهن. قال الشيخ: «والأَوْلىٰ عندي أن يكونَ مصدراً مِنْ معنىٰ» كُتب «لأنَّ معنىٰ» كَتَبَ الوصيةَ «أي: حَقَّتْ وَوَجَبَتْ، فهو مصدرٌ علىٰ غيرِ الصَّدْر نحو: قَعَدْتُ جلوساً.

حذف المبتدأ

و «فِدْيَةٌ» مبتدأٌ، خبرُهُ في الجارِّ قبلَه. والجماعةُ علىٰ تنوينِ «فِدْيَة» ورفع «طعام» وتوحيدِ «مسكين» وهشامٌ كذلك إلاَّ أنه قرأ: «مساكين» جمعًا، ونافع وابنُ ذكوان بإضافة «فدية» إلىٰ «طعام مساكين» جمعًا. فالقراءةُ الأولىٰ يكونُ «طعام» بدلاً من «فِدْية» بَيَّن بهذا البدلِ المرادَ بالفدية، وأجازَ أبو البقاء أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ محذوف، أي: هي طعام. وأما إضافة الفِدْية للطعامِ فمِنْ باب إضافة الشيء إلىٰ جنسه، والمقصودُ به البيانُ كقولِك. خاتَمُ حديدٍ وثوبُ خَزٍّ وبابُ ساجٍ، لأنَّ الفِدْيَةَ تكونُ طعامًا وغيرَه. وقال بعضهم: «يجوزُ أن تكونَ هذه الإضافة من بابِ إضافة الموصوفِ إلىٰ الصفةِ، قال:» لأنَّ الفديةَ لها ذاتٌ وصفتُها أنَّها طعامٌ «وهذا فاسدٌ، لأنَّه: إمَّا أنَّ يريدَ بطعام المصدر بمعنىٰ الإطعام كالعَطاءِ بمعنىٰ الإعطاء، أو يريدَ به المفعولَ، وعلىٰ كِلا التقديرين فلا يُوصف به؛ لأن المصدرَ لا يُوصَفُ به إلا عند المبالغةِ، وليسَتْ مُرادةً هنا، والذي بمعنىٰ المفعولِ ليس جاريًا علىٰ فِعْلٍ ولا ينقاسُ، لا تقولُ: ضِراب بمعنىٰ مَضْروب، ولا قِتال بمعنىٰ مَقْتُول، ولكونِها غيرَ جاريةً علىٰ فِعْلٍ لم تعملْ عَمَله، لا تقول:» مررت برجلٍ طعامٍ خبزُه «وإذا كانَ غيرَ صفةٍ فكيفَ يقال: أُضيف الموصوفُ لصفتِه؟ وإنَّما أُفْرِدَت» فِدْية «لوجهين، أحدُهما: أنَّها مصدرٌ والمصدرُ يُفْرَدُ، والتاء فيها ليست للمَرَّة، بل لِمُجَرَّدِ التأنيث. والثاني: أنه لَمَّا أضافها إلىٰ مضافٍ إلىٰ الجمع أَفْهَمَتِ الجَمْعَ/ ، وهذا في قراءةِ» مساكين «بالجمع. ومَنْ جمع» مساكين «فلمقابلةِ الجمع بالجمعِ، ومَنْ أَفْرَدَ فعلىٰ مراعاةِ إفرادِ العمومِ، أي: وعلىٰ كلِّ واحدٍ مِمَّن يُطيق الصومَ لكلِّ يوم يُفْطِرُه إطعامُ مسكين. ونظيرهُ: {والذين يَرْمُونَ المحصنات ثُمَّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ فاجلدوهم ثَمَانِينَ جَلْدَةً} [النور: ٤] .

وتَبَيَّن مِنْ إفراد» المسكين «أنَّ الحكم لِكلِّ يومٍ يُفْطِرُ فيه مسكينٌ، ولا يُفْهَم ذلك من الجَمْعِ. والطعامُ: المرادُ به الإطعامُ، فهو مصدرٌ، ويَضْعُفُ أنْ يُراد به المفعولُ، قال

أبو البقاء:» لأنه أضافه إلىٰ المسكين، وليس الطعامُ للمسكين قبل تمليكِه إياه، فلو حُمِلَ علىٰ ذلك لكان مجازاً، لأنه يصير تقديرُه: فعليه إخراجُ طعامٍ يصيرُ للمساكين، فهو من باب تسميةِ الشيءِ، بما يَؤُول إليه، وهو وإنْ كان جائزاً إلا أنه مجازٌ والحقيقةُ أولىٰ منه.

قوله: {وَلِتُكْمِلُواْ} في هذه اللام ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنها زائدةٌ في المفعولِ به كالتي في قولك: ضَرَبْتُ لزيدٍ، و «أَنْ» مُقَدَّرةٌ بعدَها تقديرُه: «ويريد أنْ تُكمِلوا العِدَّة» أي: تكميلَ، فهو معطوفٌ علىٰ اليُسْر. ونحوُه قولُ أبي صخر:

٨٥٠ - أريدُ لأَنْسَىٰ حُبَّها فكأنَّما ... تَمَثَّلُ لي ليلىٰ بكلِّ طريقِ

وهذا قولُ ابن عطية والزمخشري وأبي البقاء، وإنما حَسُنَتْ زيادةُ هذه اللام في المفعولِ - وإنْ كان ذلك إنما يكونُ إذا كان العاملُ فرعاً

أو تقدَّمَ المعمولُ - من حيث إنه لمَّا طالَ. الفصلُ بين الفعلِ وبين ما عُطِفَ علىٰ مفعوله ضَعُفَ بذلك تَعَدِّيه إليه فَعُدِّي بزيادة اللام قياساً لضَعْفِه بطولِ الفصلِ علىٰ ضَعْفِه بالتقديم.

الثاني: أنَّها لامُ التعليل وليسَتْ بزائدةٍ، واختلَفَ القائلون بذلك علىٰ ستةِ أوجه أحدُها: أن يكونَ بعدَ الواوِ فعلٌ محذوفٌ / وهو المُعَلَّل تقديرُه: «ولِتُكْمِلوا العِدَّة فَعَلَ هذا» ، وهو قولُ الفراء. الثاني - وهو قولُ الزجاج - أن تكونَ معطوفةً علىٰ علة محذوفةٍ حُذِفَ معلولُها أيضاً (حذف الجملة) تقديرُه: فَعَلَ الله ذلك لِيُسَهِّل عليكِم ولِتُكْمِلوا. الثالث: أن يكونَ الفعلُ المُعَلَّلُ مقدراً بعد هذه العلةِ تقديرُه: «ولِتُكْمِلوا العدَّةَ رخَّص لكم في ذلك» ونَسبه ابن عطية لبعض الكوفيين (مقدر قبل أو بعد). الرابع: أنَّ الواوَ زائدةٌ تقديرُه: يريد الله بكم كذا لِتُكْمِلوا، وهذا ضعيفٌ جداً. الخامسُ: أَنْ يكونَ الفعلُ المُعَلَّلُ مقدراً بعدَ قولِه: «ولَعَلَّكم تَشْكُرون» ، تقديرُه: شَرَعَ ذلك، قاله الزمخشري، وهذا نصُّ كلامِه قال: «شَرَعَ ذلك، يَعني جُملةَ ما ذَكَر من أمرِ الشاهدِ بصومِ الشهرِ وأمرِ المرخَّصِ له بمراعاةِ عِدَّةِ ما أَفْطَر فيه ومن الترخيص في

إباحةِ الفطر، فقولُه:» ولِتُكْمِلوا علَّةُ الأمر بمراعاةِ العدَّة، و لِتُكَبِّروا علةُ ما عُلِم من كيفية القضاءِ والخروج عن عُهْدةِ الفِطْر و لعلَّكم تَشْكرون علةُ الترخيصِ والتيسير، وهذا نوعٌ من اللفِّ لطيفُ المَسْلَكِ، لا يهتدي إلىٰ تبينُّه إلا النُّقَّابُ من علماءِ البيانِ .

السادس: أن تكونَ الواوُ عاطفةً علىٰ علةٍ محذوفةٍ، التقديرُ: لتعملوا ما تعلَمون ولِتُكْملوا، قاله الزمخشري، وعلىٰ هذا فالمعلَّلُ هو إرادةُ التيسيرِ. واختصارُ هذه الأوجهِ أَنْ تكونَ هذه اللامُ علةً لمحذوفٍ: إمّا قبلَها وإمَّا بَعدَها، أو تكونَ علةً للفعلِ المذكور قبلَها وهو «يُريد» .

الثالث: أنَّها لامُ الأمرِ، وتكونُ الواوُ قد عَطَفَتْ جملةً أمريةً علىٰ جملةٍ خبريَّةٍ، فعلىٰ هذا يكونُ من بابِ عطفِ الجملِ، وعلىٰ ما قبلَه يكونُ من عَطْفِ المفردات كما تقدَّم تقريرُه، وهذا قولُ ابنِ عطية، وضَعَّفه الشيخُ بوجهَيْنِ، أحدُهما: أنَّ أَمْرَ المخاطبِ بالمضارع مع لامِه لغةٌ قليلةٌ نحوُ: لِتَقُمْ يا زيد، وقد قرئ شاذاً: {فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ} [يونس: ٥٨] بتاء الخطاب. والثاني: أن القُرَّاءَ أَجْمَعُوا علىٰ كسرِ هذه اللامِ، ولو كانَتْ للأمرِ لجاز فيها الوجهان: الكسرُ والإسكانُ كأخواتها.

وقرأ الجمهورُ «ولِتُكْمِلوا» مخففاً من أَكْمل، والهمزةُ فيه للتعدية. وقرأ أبو بكر بتشديدِ الميم، والتضعيفُ للتعديةِ أيضاً؛ لأنَّ الهمزةَ والتضعيفَ يتعاقبان في التعديةِ غالباً، والألفُ واللامُ في «العِدَّة» تَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ أحدُهما: أنها للعهدِ فيكونُ ذلك راجعاً إلىٰ قولِه تعالىٰ: {فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} وهذا هو الظاهرُ، والثاني: أَنْ تكونَ للجنسِ، ويكونُ ذلك راجعاً إلىٰ شهرِ رمضانَ المأمورِ بصومِه، والمعنىٰ أنكم تأتُون ببدلِ رمضان كاملاً في عِدَّته سواءً كان ثلاثين أم تسعةً وعشرين. واللامُ في «وَلِتُكَبِّروا» كهي في «ولِتُكْمِلوا» ، فالكلام فيها كالكلام فيها، إلاَّ أنَّ القولَ الربعَ لا يتأتَّىٰ هنا. ٢ / ٢٨٦.

قال أبو البقاء: «دخولُ الفاءِ هنا عاطفةٌ علىٰ شيءٍ محذوف تقديرُه:» تَنَبَّهوا فلا تَقْرَبُوها «ولا يَجُوز في هذه الفاء أَنْ تكونَ زائدةً كالتي في قولِهِ تعالىٰ: {وَإِيَّايَ

فارهبون} [البقرة: ٤٠] علىٰ أحدِ القولَيْنِ، لأنه كانَ ينبغي أن ينتصِبَ» حدودَ الله «علىٰ الاشتغالِ، لأنه الفصيحُ فيما وَقَعَ قبل أمر أو نهي نحو:» زيداً فاضْرِبْه، وعمراً فلا تُهِنْهُ «فلمَّا أَجْمَعَت القُرَّاءُ هنا علىٰ الرفع علمنا أنَّ هذه الجملةَ التي هي» فلا تَقْرَبُوها «منقطعةٌ عمَّا قبلها، وإلاَّ يلزمْ وجودُ غيرِ الفصيحِ في القرآنِ.

حذف المبتدأ

وقوله: {ولكن البر مَنِ اتقىٰ} «كقوله: {ولكن البر مَنْ آمَنَ} [البقرة: ١٧٧] سواءٌ بسواء ولمَّا تقدَّم جملتانِ خبريتان، وهما: [وليس البرُّ] {ولكن البر مَنِ اتقىٰ} عُطِف عليهما جملتان أمريتان، الأولىٰ للأولىٰ، والثانية للثانية، وهما:» وَأْتُوا البيوت «» واتَّقوا الله «. وفي التصريح بالمفعول في قوله:» واتقوا الله «دلالةٌ علىٰ أنه محذوفٌ من اتقىٰ، أي: اتقىٰ الله.

قوله: {لِمَنِ اتقىٰ} / هذا الجارُّ خبرُ مبتدأ محذوف ، واختلفوا في ذلك المبتدأ حَسَبَ اختلافِهم في تعلُّقِ هذا الجارِّ من جهةِ المعنىٰ لا الصناعة فقيل: يتعلَّقُ من جهةِ المعنىٰ بقولِه: {فلا إِثْمَ عَلَيْهِ} فتُقَدِّر له ما يَليقُ به أي: انتفاءُ الإِثمِ لِمَن اتَّقىٰ. وقيل: متعلِّقٌ بقولِه: «واذكروا» أي: الذكرُ لمَنِ اتقىٰ. وقيل: متعلِّق بقولِه: «غفورٌ رحيم» أي: المغفرة لمن اتقىٰ. وقيل: التقديرُ: السلامة لمن اتقىٰ. وقيل: التقديرُ: ذلك التخييرُ وَنفْيُ الإِثم عن المستعجلِ والمتأخرِ لأجلِ الحاجِّ المتَّقي، لئلا يتخالجَ في قلبِه شيءٌ منهما فيحسَبَ أنَّ أحدَهما يُرهِقُ صاحبَه إثماً في الإِقدامِ عليه، لأنَّ ذا التقوىٰ حَذِرٌ متحرزٌ من كلِّ ما يُريبه. وقيل: التقديرُ: ذلكَ الذي مَرَّ ذكرهُ من أحكام الحج وغيرِهِ لِمَنِ اتقىٰ، لأنه هو المنتفعُ به دون مَنْ سِواه، كقوله: {ذَلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ الله} [الروم: ٣٨] . قال هذين التقديرين الزمخشري. وقال أبو البقاء: «تقديرُه: جوازُ التعجيل والتأخير لمن اتقىٰ» . وكلُّها أقوالٌ متقاربة. ويجوز أن يكونَ «لمَن اتقىٰ» في محلِّ نصب علىٰ أن اللامَ لامُ التعليل، وتيعلَّقُ بقولِه {فلا إِثْمَ عَلَيْهِ} أي: انتفىٰ الإِثمُ لأجلِ المتَّقي، ومفعولُ: اتَّقىٰ «محذوفٌ، أي: اتَّقىٰ اللهَ، وقد جاءَ مصرَّحاً به في

مصحفِ عبدِ الله وقيل: اتقىٰ الصيدَ.

حذف المبتدأ

ويَحْتَمل أن يكونَ «يَسْخَرُون» خبرَ مبتدأ محذوف ، أي: وهم يَسْخَرُون فيكون مستأنفاً، وهو من عَطْفِ الجملةِ الاسمية علىٰ الفعلية. وجِيءَ بقولِهِ: «زُيِّن» ماضياً دلالةً علىٰ أنَّ ذلك قد وقع وَفُرِغَ منه، وبقوله: «وَيَسْخَرُون» مضارعاً دلالةً/ علىٰ التَّجَدُّدِ والحدوثِ..

الرابع: أَنْ يتعلَّقَ بفعلٍ محذوف دَلَّ عليه المصدرُ تقديرُه: ويَصُدُّون عن المسجدِ، كما قال تعالىٰ: {هُمُ الذين كَفَرُواْ وَصَدُّوكُمْ عَنِ المسجد الحرام} [الفتح: ٢٥] قاله أبو البقاء، وجَعَله جيداً. وهذا غيرُ جيد لأنه يَلْزَمُ منه حذفُ حرفِ الجرِ وإبقاءُ عملهِ، ولا يجوزُ ذلك إلا في صورٍ ليس هذا منها، علىٰ خلافٍ في بعضها، ونصَّ النحويون علىٰ أنَّه ضرورةٌ كقوله:

٩٣٩ - إذا قيل: أيُّ الناسِ شَرُّ قبيلةٍ ... أشارَتْ كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي: إلىٰ كليب فهذه أربعة أوجه، أجودها الثاني.

وأمَّا رفعُه فوجهُه أنَه عَطْفٌ علىٰ «وكفرٌ به» علىٰ حَذْفِ مضافٍ تقديرُه «وكفرٌ بالمسجدِ» فَحُذِفَتْ الباءُ وأُضيف «كفرٌ» إلىٰ المسجدِ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامه، ولا يَخْفَىٰ ما فيه من التكلُّفِ، إلا أنه لا تُخَرَّجُ هذه القراءةُ الشاذةُ بأكثرُ مِنْ ذلك.

حذف جواب الشرط

«إن استطاعوا» شرط جوابه محذوف للدلالة عليه أي: إن استطاعوا ذلك فلا يزالون يقاتلونكم، ومَنْ رأىٰ جوازَ تقديمِ الجواب جعل «لا يزالون» جواباً مقدماً، وقد تقدَّم الردُّ عليه بأنه كان ينبغي أَنْ تَجِبَ الفاءُ في قولِهم: «أنت ظالم إنْ فعلت» .

قوله: {فَإِخْوَانُكُمْ} الفاء جوابُ الشرط، و «إخوانُكم» خبرُ مبتدأ محذوف ، أي: فهم إخوانُكم. والجملةُ ي محلِّ جزمٍ علىٰ جوابِ الشرط..

ولم يَجْزِمْ ب «كيف» إلا بعضُهم قياساً لا سماعاً. ومفعولُ «شئتم» محذوفٌ أي: شِئْتُمْ إتيانَه بعد أن يكونَ في المحلِّ المُباح.

حذف الخبر

قوله تعالىٰ: {لأَيْمَانِكُمْ أَن تَبَرُّواْ} : هذه اللامُ تحتملُ وجهين، أحدُهما: أن تكونَ مقويةً لتعديةِ «عُرْضة» تقديرُه: ولا تجعلوا اللهَ مُعَدَّاً ومَرْصَداً لحَلْفِكم. والثاني: ان تكون للتعليل، فتتعلَّقَ بفعلِ النهي أي: لا تَجْعلوه عُرْضَةً لأجْلِ أَيْمانكم.

قوله: {أَنْ تَبَرُّواْ} فيه ستةُ أوجهٍ، أحدُها وهو قولُ الزجاج والتبريزي وغيرهما، أنها في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: أَنْ تَبَرُّوا وتتقوا وتُصْلِحُوا خيرٌ لكم مِنْ أَنْ تجعلوه عُرْضَةً لأَيْمانكم، أو بِرُّكم أَوْلَىٰ وأَمْثَلُ، وهذا ضعيفٌ؛ لأنه يؤدِّي إلىٰ انقطاع هذه الجملةِ عمَّا قبلها، والظاهر تعلُّقُها به.

الثاني: أنَّها في محلِّ نصبٍ علىٰ أنها مفعولٌ من أجله، وهذا قولُ الجمهورِ، ثم اختلفوا في تقديرِه، فقيل: إرادةَ أن تَبَرُّوا، وقيل: كراهةَ أن تبروا، قاله المهدوي، وقيل: لترك أَنْ تَبروا، قال المبرد، وقيل: لئلا تبروا: قاله أبو عبيدة والطبري، وأنشدا:

٩٥٤ -... فلا واللهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً..... أي: لا تهبطُ، فحذف «لا» ومثله: {يُبَيِّنُ الله لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ} [النساء: ١٧٦] أي: لئلا تضِلُّوا. وتقديرُ الإرادة هو الوجهُ، وذلك أنَّ التقاديرَ التي ذكرتها بعدَ تقديرِ الإرادة لا يظهرُ معناها، لِما فيه من تعليل امتناعِ الحَلْفِ بانتفاء البِر، بل وقوع الحَلْف مُعَلَّلٌ بانتفاء البِرِّ، ولا ينعقد منهما شرطٌ وجزاءٌ، لو قلتَ في معنىٰ هذا النهي وعلَّتِه: «إنْ حَلَفْتَ بالله بَرَرْتَ» لم يصحَّ، بخلافِ تقديرِ الإرادة، فإنه يُعَلِّل امتناعَ الحَلْفِ بإرادة وجودِ البِرِّ، وينعقدُ منهما شرطٌ وجزاءٌ، تقول: إنْ حَلَفْتَ لم تَبَرَّ وإنْ لم تَحْلِفْ بَرَرْتَ.

(حذف حرف الجر) الثالث، أنَّها علىٰ إسقاطِ حرف الجرِّ، أي: في أَنْ تَبَرُّوا، وحينئذ يَجِيء فيها القولان: قولُ سيبويه والفراء، فتكونُ في محلِّ نصبٍ، وقولُ الخليل والكسائي فتكونُ في محلِّ جرٍّ. وقال الزمخشري: «ويتعلَّقُ» أَنْ تَبَرُّوا «بالفعلِ أو

بالعُرْضَةِ، أي: ولا تَجْعَلُوا اللهَ لأجلِ أيْمانكم عُرْضَةً لأنْ تَبَرُّوا» . قال الشيخ: «وهذا التقديرُ لا يصحُّ للفصلِ بين العاملِ ومعمولهِ بأجنبي، وذلك أنَّ» لأيمانِكم «عنده متعلقٌ بتجعلوا، فوقع فاصلاً بين» عُرْضَة «التي هي العاملُ وبين» أَنْ تَبَرُّوا «الذي هو في أن تبروا، وهو أجنبيٌّ منهما. ونظيرُ ما أجازه أن تقولَ:» امرُرْ واضربْ بزيدٍ هنداً، وهو غيرُ جائزٍ، ونَصُّوا على أنه لا يجوزُ/ : «جاءني رجلٌ ذو فرسٍ راكبٌ أَبْلَقَ» أي رجلٌ ذو فرسٍ أبلقَ راكبٌ، لِما فيه من الفصلِ بالأجنبي.

الرابع: أنها في محلِّ جَرٍّ عطفُ بيان لأَيْمانكم، أي للأمورِ المَحْلُوفِ عليها التي هي البِرُّ والتقوى والإصلاحِ. قال الشيخ: «وهو ضعيفٌ لِما فيه من جَعْل الأيمان بمعنى المَحْلوف عليه» ، والظاهرُ أنها هي الأقسام التي يُقْسَمُ بها، ولا حاجةَ إلى تأويلها بما ذُكِر مِنْ كَوْنِها بمعنى المَحْلُوف عليه إذ لم تَدْعُ إليه ضرورةٌ، وهذا بخلافِ الحديثِ، وهو قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«إذا حَلَفْتَ على يمينٍ فرأيت غَيرها خيراً منها» فإنه لا بد من تأويله فيه بالمحلوف عليه، ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك في الآية الكريمة.

الخامسُ: أَنْ تكونَ في محلِّ جرٍ على البدلِ من «لأَيْمانكم» بالتأويل الذي ذكره الزمخشري، وهذا أَوْلَى من وجهِ عطفِ البيانِ، فإنَّ عَطْفَ البيانِ أكثرُ ما يكونُ في الأعلام.

السادس: - وهو الظاهرُ - أنَّها على إسقاطِ حرفِ الجر لا على ذلك الوجه المتقدم، بل الحرفُ غيرُ الحرفِ، والمتعلَّقُ غيرُ المتعلَّقِ، والتقديرُ: «لأَقْسامِكِم على أَنْ تَبَرُّوا» ف «على» متعلقٌ بإقْسامكم، والمعنى: ولا تَجْعَلوا الله مُعَرَّضاً ومُتبدَّلاً لإقسامكم على البرِّ والقتوى والإصلاح التي هي أوصافٌ جميلةٌ خوفاً من الحِنْثِ، فكيف بالإقسام على ما ليس فيه بِرٌّ ولا تقوى !!! .

والعُرْضَةُ في اشتقاقها ثلاثةُ أقوال، أحدُها: أنها فُعْلَة بمعنى مَفْعول من العَرْض كالقُطْبَة والغُرْفَة. ومعنى الآية على هذا: لاَ تَجْعَلُوه مُعَرَّضاً للحَلْفِ من قولهم: فلانٌ

عُرْضَةٌ لكذا أي: مُعَرَّضٌ، قال كعب:

٩٥٥ - من كلِّ نَضَّاخَة الذِّفْرَىٰ إذا عَرِقَتْ ... عُرضَتُها طامِسُ الأعلامِ مَجْهُولُ

وقال حبيب:

٩٥٦ - متىٰ كانَ سَمْعي عُرْضَةً لِلَّوائِمِ ... وكيفَ صَفَتْ للعاذِلِين عَزائِمي

وقال حسان:

٩٥٧ -..... هُمُ الأنصارُ عُرْضَتُها اللِّقاءُ

وقال أوس:

٩٥٨ - وأَدْمَاءُ مثلُ الفَحْلِ يومـًا عَرَضْتُها ... لرحلي وفيها هِزَّةٌ وتقاذُفُ

فهذا كلُّه بمعنىٰ مُعَرَّضٌ لكذا.

والثاني: أنها اسمُ ما تَعْرِضُه علىٰ الشيءِ، فيكونُ من: عَرَضَ العُودَ علىٰ الاناء فيعترضُ دونَه، ويصيرُ حاجزاً ومانعـًا، ومعنىٰ الآية علىٰ هذا النَهْيُ عن أَنْ يَحْلِفُوا باللهِ علىٰ أنهم لا يَبَرُّون ولا يتقون ويقولون: لا نَقْدِرُ أَنْ نَفْعَلَ ذلك لأجلِ حَلْفِنَا.

والثالث: أنَّها من العُرْضَة وهي القوة، يقال: «جَمَلٌ عُرْضَةَ للسفرِ» أي قويٌّ عليه، وقال ابن الزبير:

٩٥٩ - فهذي لأيَّامِ الحروبِ وهذه ... لِلَهْوي وهَذي عُرْضَةٌ لارتحالِنا

أي قوةٌ وعُدَّةٌ، ومعنىٰ الآية علىٰ هذا: لا تَجْعَلُوا اليمينَ بالله تعالىٰ قوةً لأنفسكم في الامتناعِ عن البِرِ.

والأيمان: جمعُ يمين، وأصلُها العَضْوُ، واستُعْملت في الحَلْفِ مجازاً لما جَرَتْ عادةُ المتعاقِدِين بتصافِحِ أَيْمانهم. واشتقاقُها من اليُمْن. واليمينُ أيضـًا اسمٌ للجهةِ التي تكونُ من ناحيةِ هذا العضو فينتصبُ علىٰ الظرف، وكذلك اليسارُ تقول: زيدٌ يمينَ عمروٍ وبكرٌ يسارَه. وتُجْمَع اليمينُ علىٰ أَيْمُن وأَيْمان. وهل المرادُ بالأَيْمَان في الآية القسمُ نفسُه أو المُقْسَمُ عليه؟ قولان، الأولُ أولىٰ. وقد تقدَّمَ تجويزُ أن يكونَ المرادُ به المحلوفَ عليه واستدلالُه بالحديث والجوابُ عن ذلك.

حذف جواب الشرط

قوله: {فَإِنَّ الله} ظاهرُه أنَّه جوابُ الشرطِ، وقال الشيخ: «ويَظْهَرُ أنَّه محذوفٌ، أي: فَلْيُوقِعوه..

قوله: {لِمَنْ أَرَادَ} في هذا الجارِّ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه متعلقٌ بيُرْضِعْنَ، وتكونُ اللامُ للتعليلِ، و «مَنْ» واقعةٌ علىٰ الآباء، أي: الوالدات يُرْضِعْنَ لأجلِ مَنْ أَرادَ إتمام الرضاعةِ من الآباءِ، وهذا نظيرُ قولِك: «أَرْضَعَتْ فلانةٌ لفلانٍ ولدَه» . والثاني: أنها للتبيين، فتتعَلَّق بمحذوفٍ، وتكونُ هذه اللامُ كاللام في قوله تعالىٰ: {هَيْتَ لَكَ} [يوسف: ٢٣] ، وفي قولهم: «سُقْيًا لك» . فاللامُ بيانٌ للمدعوِّ له بالسَّقْي وللمُهَيَّتِ به، وذلك أنه لمّا ذَكَر أنَّ الوالداتِ يُرْضِعْنَ أولاَدَهُنَّ حولينِ كاملينِ بيَّن أنَّ ذلكَ الحكمَ إنما هو لِمَنْ أرادَ أن يُتِمَّ الرَّضَاعَة. و «مَنْ» تحتمل حينئذ أن يُرادَ بها الوالداتُ فقط أو هُنَّ والوالدون معًا. كلُّ ذلك محتملٌ. والثالث: أنَّ هذه اللامَ خبرٌ لمبتدأ محذوفٌ فتتعلَّقُ بمحذوفٍ، والتقديرُ: ذلك الحكمُ لِمَنْ أرادَ. و «مَنْ» علىٰ هذا تكونُ للوالداتِ والوالدَيْنِ معا.

حذف الخبر

الخبرَ محذوفٌ بجملتِه قبلَ المبتدأ، تقديرُه: فيما يُتْلىٰ عليكم حكمُ الذين يُتَوَفَّوْن، ويكون قولُه «يتربَّصْنَ» جملةً مبيِّنَةً للحكم ومفسِّرة له، فلا موضع لها من الإعرابِ، ويُعْزىٰ هذا لسيبويه. قال ابن عطية: «وحكىٰ المهدويُّ عن سيبويه أنَّ المعنىٰ:» وفيما يُتْلَىٰ عليكم الذين يُتَوَفَّون، ولا أعرفُ هذا الذي حكاه، لأنَّ ذلك إنما يتَّجهُ إذا كان في الكلام لفظُ أمرٍ بعد المبتدأ نحو قوله تعالىٰ: {والسارق والسارقة فاقطعوا} [المائدة: ٣٨] ، {الزانية والزاني فاجلدوا} [النور: ٢] ، وهذه الآيةُ فيها معنىٰ الأمر لا لفظُه، فتحتاجُ مع هذا التقديرِ إلىٰ تقديرِ آخر يُسْتغنىٰ عنه إذا حَضَرَ لفظُ الأمرِ «. السادس: أنّ بعضَ الجملةِ قَام مَقام شَيءً مضافٍ إلىٰ عائدِ المبتدأ، والتقديرُ:» والذين يُتَوفَّون منكم ويذرون أزواجًا يتربصُ أزواجُهم «فَحُذِف» أزواجهُم «بجملته، وقامَتِ النون

التي هي ضميرُ الأزواج مَقامَهُنَّ بقيدِ إضافتهنَّ إلىٰ ضميرِ المبتدأ.

الأصمعي قراءةً عن أبي عمرو: «فَنُصف» بضمِّ النون هنا وفي جميع القرآن، وهما لغتان. وفيه لغةٌ ثالثة: «نَصيف» بزيادةِ ياءٍ، ومنه الحديث: «ما بَلَغ مُدَّ أحدِهم ولا نَصِيفه» و «ما» في «ما فرضتم» بمعنىٰ الذي، والعائدُ محذوفٌ لاستكمالِ الشروطِ، ويَضْعُفُ جَعْلُها نكرةً موصوفةً/ .

قوله: {إِلاَّ أَن يَعْفُونَ} في هذا الاستثناءِ وجهان، أحدُهما: أن يكونَ استثناءً منقطعًا، قال ابن عطية وغيرُه: «لأنَّ عفوهُنَّ عن النصف ليس من جنسِ أَخْذِهِنَّ» . والثاني: أنه متصلٌ، لكنه من الأحوال، لأنَّ قولَه: {فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ} معناه: فالواجبُ عليكم نصفُ ما فَرَضْتُم في كلِّ حال إلا في حالِ عَفْوِهِنَّ، فإنه لا يَجِبُ، وإليه نحا أبو البقاء، وهذا ظاهرٌ، ونظيرُه: {لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلاَّ أَن يُحَاطَ بِكُمْ} [يوسف: ٦٦] . قال الشيخ: «إلاَّ أَنْ مَنْعَ أَنْ تَقع أَنْ وصلتُها حالاً كسيبويه فإنه يمنعُ ذلك، ويكونُ حينئذٍ منقطعًا» .

والمُفَضَّلُ عليه في الآيةِ الكريمةِ محذوفٌ، تقديرُه: أقربُ للتقوىٰ من تَرْكِ العفوِ. والياءُ في التقوىٰ بدلٌ من واو، وواوُها بدلٌ من ياءٍ لأنها من وَقَيْتُ أَقِي وقايةً، وقد تقدَّم ذلك أول السورةِ.

قوله تعالىٰ: {والذين يُتَوَفَّوْنَ} فيه ثمانية أوجهٍ، أحدُها: أنه مبتدأ، و «وصيةٌ» مبتدأٌ ثانٍ، وسَوَّغَ الابتداءَ بها كونُها موصوفةً تقديراً، إذ التقديرُ: «وصيةٌ من الله» أو «منهم» علىٰ حَسَبِ الخلافِ فيها: أهي واجبةٌ من الله أو مندوبةٌ للأزواج؟ و «لأزواجِهم» خبرُ المبتدأ الثاني فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ خبرُ الأولِ. وفي هذه الجملةِ ضميرُ الأولِ. وهذه نظيرُ قولِهم: «السمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ» تقديرُهُ: مَنَوانِ منه، وجَعَلَ ابنُ عطية المسوِّغَ للابتداء بها كونَها في موضِعِ تخصيصٍ. قال: «كما حَسُنَ أَنْ يرتفعَ:» سلامٌ عليك «و» خيرٌ بين يديك «لأنها موضعُ دعاءٍ» وفيه نظرٌ.

والثاني: أن تكونَ «وصيةٌ» مبتدأٌ، و «لأزواجِهم» صفتَها، والخبرُ محذوفٌ، تقديرُهُ: فعليهم وصيةٌ لأزواجِهم، والجملةُ خبرُ الأول.

والثالث: أنها مرفوعةٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: كُتِبَ عليهم وصيةٌ، و «لأزواجهم» صفةٌ، والجملةُ خبرُ الأولِ أيضًا. ويؤيِّد هذا قراءةُ عبدِ الله: «كُتِبَ عليهم وصيةٌ» وهذا من تفسيرِ المعنىٰ لا الإعرابِ، إذ ليس هذا من المواضعِ التي يُضْمَرُ فيها الفعْلُ.

الرابع: «أن» الذينَ «مبتدأٌ علىٰ حَذْفِ مضافٍ من الأولِ تقديرُهُ: ووصيةُ الذين.

والخامسُ: أنه كذلك إلا أنه علىٰ حَذْفِ مضاف من الثاني: تقديرُهُ:» والذين يُتَوَفَّوْنَ أهلُ وصية «ذكر هذين الوجهين الزمخشري. قال الشيخ:» ولا ضرورةَ تدعو إلىٰ ذلك «.

وهذه الأوجُهُ الخمسةُ فيمنَ رَفَع» وصيةٌ «، وهم ابن كثير ونافع والكسائي وأبو بكر عن عاصم، والباقونَ يَنْصِبُونها، وارتفاعُ» الذين «علىٰ قراءتهم فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ: وَلْيُوصِ الذين، ويكون نصبُ» وصية «علىٰ المصدر. والثاني: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مبني للمفعولِ يتعدَّىٰ لاثنين، تقديرُه: وأُلْزِم الذين يُتَوَفَّوْنَ/ ويكونُ نصبُ» وصية «علىٰ أنها مفعولٌ ثانٍ لأُلْزِمَ، ذكره الزمخشري. وهو والذي قبلَه ضعيفان؛ لأنه ليس من مواضع إضمار الفعل. والثالث: أنه مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ، وهو الناصبُ لوصية تقديرُهُ: والذين يُتَوَفَّوْنَ يُوصُون وصيةً، وقَدَّرَهُ ابنُ عطية:» لِيوصوا «، و» وصيةً «منصوبةٌ علىٰ المصدرِ أيضًا. وفي حرفِ عبد الله:» الوصيةُ «رفعًا بالابتداء والخبرُ الجارُّ بعدها، أو مضمرٌ أي: فعليهم الوصيةُ: والجارُّ بعدَها حالٌ أو خبرٌ ثانٍ أو بيان.

قوله: {مَّتَاعًا} في نصبِهِ سبعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه منصوبٌ بلفظِ» وصية «لأنها مصدرٌ منونٌ، ولا يَضُرُّ تأنيثُها بالتاءِ لبنائِها عليها، فهي كقولِهِ:

١٠١١ - فلولا رجاءُ النصر مِنْكَ ورهبةٌ ... عقابَك قد كانوا لنا كالموارِدِ

والأصلُ: وصيةٌ بمتاعٍ، ثم حُذِفَ حرفُ الجَرِّ اتساعًا، فَنُصِبَ ما بعدَه، وهذا إذا لم تَجْعَلِ «الوصية» منصوبةً علىٰ المصدرِ، لأنَّ المصدرَ المؤكِّد لا يعملُ، وإنما يجيء ذلك حالَ رفعِها أو نصبِها علىٰ المفعولِ كما تقدَّم تفصيلُهُ.

والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ: إمَّا من لفظِهِ أي: مَتِّعوهن متاعـاً أي: تمتيعـاً، أو من غير لفظهِ أي: جَعَل اللهُ لهنَّ متاعـاً. والثالث: أنه صفةٌ لوصيةٍ، والرابع: أنه بدلٌ منها. الخامس: أنه منصوبٌ بما نصبَها أي: يُوصُون متاعـاً، فهو مصدرٌ أيضـاً علىٰ غير الصدر ك «قَعَدْتُ جُلوسـاً» ، هذا فيمن نَصَبَ «وصية. السادس: أنه حالٌ من الموصين: أي مُمَتَّعين أو ذوي مَتاعٍ. السابع: أنه حالٌ من أزواجهم، أي: ممتعاتٍ أو ذواتِ متاع، وهي حالٌ مقدَّرة إن كانتِ الوصيةُ من الأزواج.

وقرأ أُبَيّ:» متاعٌ لأزواجِهِم «بدلَ» وصيةٌ «، ورُوي عنه» فمتاعٌ «، ودخولُ الفاءِ في خبرِ الموصولِ لشبهِهِ بالشرطِ، وينتصِبُ» متاعـاً «في هاتين الروايتين علىٰ المصدرِ بهذا المصدر، فإنه بمعنىٰ التمتيع، نحو:» يعجبني ضربٌ لك زيداً ضربـاً شديداً «ونظيرُه: {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُوراً} [الإسراء: ٦٣] و» إلىٰ الحَوْلِ «متعلِّقٌ ب» مَتاع «أو بمحذوفٍ علىٰ أنه صفةٌ له..

حذف المبتدأ

قوله تعالىٰ: {الله لاَ إله إِلاَّ هُوَ [الحي] } : مبتدأٌ وخبرٌ. و «الحيّ» فيه سبعةُ أوجه، أحدُها: أن يكونَ خبراً ثانيـاً للجلالة. الثاني: أن يكونَ خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو الحيُّ. الثالث: أن يكونَ بدلاً من قوله: «لا إله إلا الله هو» فيكونَ في المعنىٰ خبراً للجلالةِ، وهذا في المعنىٰ كالأولِ، إلا أنه هنا لم يُخْبَرْ عن الجلالةِ إلاَّ بخبرٍ واحدٍ بخلافِ الأول. الرابع: أن يكونَ بدلاً من «هو» وحدَه، وهذا يبقىٰ من بابِ إقامةِ الظاهرُ مُقامَ المضمرِ، لأنَّ جملةَ النفي خبرٌ عن الجلالةِ، وإذا جعلتَه بدلاً حَلَّ محَلَّ الأولِ فيصيرُ التقدير: الله لا إله إلا اللهُ. الخامس: أن يكون مبتدأً وخبرُه {لاَ تَأْخُذُهُ سِنَةٌ} . السادس: أنه بدلٌ من «الله» السابع: أنه صفة لله، وهو أجودُها، لأنه قرئ بنصبِهما «الحيَّ القيومَ» علىٰ القطع، والقطعُ إنما هو في باب النعتِ، لا يقال في هذا الوجهِ الفصلُ بين الصفة والموصوفِ بالخبرِ، لأنَّ ذلك جائزٌ حسن [تقول: زيدٌ قائمٌ العاقلُ] .

ومفعـولُ «شـاء» محـذوفٌ تقـديرُه: إلا بمـا شـاء أن يُحيطـوا بـه، وإنمـا قَدَّرتُـه كـذلك لدلالةِ قوله: {وَلاَ يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ} .

حذف الفعل

قوله: {وَلِنَجْعَلَكَ} فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحـدُها: أنـه متعلـقٌ بفعـلٍ محـذوف مقـدَّرٍ بعـده، تقديرُهُ: ولنجعلكَ فَعَلْنا ذلك. والثاني: أنه معطوفٌ علىٰ محذوف تقديرُهُ: فَعَلْنا ذلـك لـتعلَمَ قـدرتَنا ولنجعلَـكَ. الثالـث: أن الـواوَ زائـدةٌ، والـلامُ متعلقـةٌ بالفعـلِ قبلَهـا أي: وانظُرْ إلىٰ حمارِك لنعجلَكَ. وليس في الكلامِ تقديمٌ وتأخيرٌ كما زعـم بعضُـهم فقـال: إنَّ قولـه:[ولنجعلَـكَ] مـؤخر بعـد قولِـهِ:[وانظُـرْ إلـىٰ العظـامِ]، وأَنْ الأنظـارَ الثلاثـةَ منسوقةٌ بعضُها علىٰ بعضٍ، فُصِل بينها بهذا الجار، لأنَّ النظـرَ الثالـثَ مـن تمـامِ الثـاني، فلـذلك لـم تُجْعَـل هـذه العلـةُ فاصـلةً معترضـةً. وهـذه الـلامُ لامُ كـي، والفعـلُ بعـدها منصوبٌ بإضمار» أَنْ «وهي وما بعدَها من الفعلِ في محلِّ جرٍ علىٰ مـا سـبَقَ بيانُـهُ غيـرَ مرةٍ. و» آية «مفعولٌ ثانٍ لأنَّ الجَعْلَ هنا بمعنىٰ التصيير. و[للناس] «صفةٌ لآيـة، و» أل «في الناسِ قيل: للعهدِ إنْ عَنَىٰ بهم بقيةَ قومِهِ. وقيل: للجنس إنْ عَنَىٰ جميعَ بني آدم. ٢ / ٥٦٥.

قولُـه تعـالىٰ: {الـذين يُنْفِقُـونَ} : فيـه وجهـان، أحـدُهما: أن يكـونَ مرفوعـاً بالابتـداءِ وخبرُهُ الجملةُ من قولِه: «لهم أجرُهم» ، ولـم يُضَمَّن المبتدأُ هنا معنـىٰ الشـرطِ فلـذلك لم تَدْخُلَ الفاءُ في خبره، لأنَّ القصدَ بهذهِ الجملـةِ التفسيرُ للجملـةِ قبلَهـا، لأنَّ الجملـة قبلَهـا أُخْرِجَـتْ مُخْـرَجَ الشـيءِ الثابـت المفـروغِ منـه، وهـو تشـبيهُ نفقـتِهم بالحَبَّـةِ المذكورة، فجاءَتْ هذه الجملةُ كذلك، والخبرُ فيها أُخرج مُخْرَج الثابتِ المستقرِّ غيرِ المحتاجِ إلىٰ تعليقِ استحقاقٍ بوقوعِ غيرِهِ ما قبله.

والثاني: أنَّ «الذين» خبرٌ لمبتدأٍ محـذوفٍ أي: / هـم الـذين يُنْفقـون، وفي قولـه: «لهـم أجرُهم» علىٰ هذا وجهان، أحدُهما: أنَّها في محل نصبٍ علىٰ الحال. والثـاني: - وهـو الأَوْلَىٰ - أن تكونَ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعرابِ، كأنها جوابُ سائِلٍ قال: هل لهم

أَجْرٌ؟ وَعَطَفَ ب «ثم» جرياً علىٰ الأغلبِ، لأنَّ المتصدِّقَ لغيرِ وجهِ اللهِ لا يَحْصُل منه المَنُّ عقيبَ صدقَتِهِ ولا يؤذِي علىٰ الفور، فجرىٰ هذا علىٰ الغالب، وإنْ كان حكمُ المنِّ والأذىٰ الواقِعَيْن عقيبَ الصدقةِ كذلك.

وقال الزمخشري: «ومعنىٰ» ثُمَّ «إظهارُ التفاوتِ بين الإنفاقِ وتَرْكِ المنِّ والأذىٰ، وأنَّ تَرْكَهما خيرٌ من نفسِ الإنفاقِ، كما جَعَلَ الاستقامَةَ علىٰ الإيمانِ خيراً من الدخولِ فيه بقولِهِ: {ثُمَّ استقاموا} [فصلت: ٣٠] ، فَجَعَلَهَا للتراخي في الرتبةِ لا في الزمانِ، وقد تكرَّر له ذلك غيرَ مرةٍ. و» ما «مِنْ قولِهِ:» ما أَنْفَقُوا «يجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً فالعائدُ محذوفٌ، أي: ما أنفقوه، وأن تكونَ مصدريةً فلا تحتاجُ إلىٰ عائدٍ، أي: لا يُتْبِعُون إنفاقَهم. ولا بُدَّ من حذفٍ بعد [مَنًّا]أي: مَنًّا علىٰ المُنْفِقِ عليه ولا أذىٰ له، فَحُذِفَ للدلالة. ٢ / ٥٨٣.

والثاني: أنَّ «قولٌ معروفٌ» مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ أي: أمثلُ أو أَوْلَىٰ بكم، و «مغفرةٌ» مبتدأٌ، و «خيرٌ» خبرُها، فهما جملتان، ذَكَرَهُ المهدويّ وغيرُهُ. قال ابن عطية: «وهذا ذهابٌ برونقِ المعنىٰ» . والثالث: أنه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ تقديرُهُ: المأمورُ به قولٌ معروفٌ. ٢ / ٥٨٥.

قولُهُ تعالىٰ: {كالذي} : «كالذي» الكاف في محلِّ نصبٍ، فقيل: نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: لا تُبْطِلُوها إبطالاً كإبطالِ الذي يُنْفِقُ رئاءَ الناسِ. وقيل: في محلِّ نصبٍ علىٰ الحالِ من ضمير المصدرِ المقدَّرِ كما هو رأيُ سيبويه، وقيل: حالٌ من فاعِلِ «تُبْطِلُوا» أي: لا تُبْطِلُوهَا مُشْبِهين الذي يُنْفِقُ رياءَ. ٢ / ٥٨٥.

قوله تعالىٰ: {لِلْفُقَرَآءِ} : في تعلُّقِ هذا الجارِّ خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: - وهو الظاهر - أنه متعلِّقٌ بفعلٍ مقدرٍ يدلُّ عليه سياقُ الكلامِ، واختلفت عباراتُ المُعْربين فيه، فقال مكي - ولم يذكُرْ غيرَه -: «أَعْطُوا للفقراءِ» وفي هذا نظرٌ، لأنه يلزمُ زيادةُ اللامِ في أحدِ مفعولَي أعطىٰ، ولا تُزادُ اللامُ إلا لضعفِ العامل: «إمَّا بتقدُّمِ معمولِهِ كقولِهِ تعالىٰ: {لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} [يوسف: ٤٣] ، وإمَّا لكونِه فرعاً نحو قولِهِ تعالىٰ: {فَعَّالٌ لِّمَا

يُرِيدُ} [هود: ١٠٧] ويَبْعُد أن يُقالَ: لمَّا أُضْمِرَ العاملُ ضَعُفَ فَقَوِيَ باللامِ، علىٰ أنَّ بعضَهم يُجيز ذلك وإنْ لم يَضْعُفِ العاملُ، وجَعَلَ منه {رَدِفَ لَكُم} [النمل: ٧٢]، وسيأتي بيانُهُ في موضعه

إن شاء الله تعالىٰ: وقَدَّرَهُ أبو البقاء: اعجبوا للفقراء وفيه نظرٌ، لأنه لا دلالة من سياقِ الكلامِ علىٰ العَجَبِ، وقَدَّرَهُ الزمخشري:» اعْمدوا أو اجعَلوا ما تُنْفقون «والأحسنُ من ذلكَ ما قدَّره مكي، لكنْ فيه ما تقدَّم.

الثاني: أنَّ هذا الجارَّ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، تقديرُهُ: الصدقاتُ أو النفقاتُ التي تُنْفِقُونَهَا للفقراء، وهو في المعنىٰ جوابٌ لسؤالٍ مقدَّرٍ، كأنهم لَمَّا حُثُّوا علىٰ الصدقاتِ قالوا: فلمَنْ هي؟ فَأُحِثُّوا بأنها لهؤلاء، وفيها فائدةُ بيانِ مَصْرِفِ الصدقاتِ. وهذا اختيارُ ابنِ الأنباري قال:» كما تقول: «عاقل لبيب» ، وقد تقدَّم وصفُ رجل، أي: الموصوفُ عاقلٌ، وتكتبون علىٰ الأكياس: «ألفان ومئتان» ، أي: الذي في الكيس ألفان. وأنشد:

١٠٨١ - تسأَلُنِي عن زوجِها أيُّ فتىٰ ... خَبٌّ جَروزٌ وإذا جاعَ بكىٰ

يريد: هو خَبّ.

الثالث: أنَّ اللامَ تتعلَّقُ بقولِهِ: {إِن تُبْدُواْ الصدقات} [البقرة: ٢٧١] وهو مذهبُ القَفَّال، واستبعَدَه الناسُ لكثرةِ الفواصِلِ.

الرابع: أنه متعلِّقٌ بقولِه: {وَمَا تُنفِقُواْ مِنْ خَيْرٍ} وفي هذا نظرٌ من حيث إنه يلزمُ فيه الفصلُ بين فعلِ الشرطِ وبين معمولِهِ بجملةِ الجوابِ، فيصيرُ نظيرَ قولِك: «مَنْ يُكْرِمْ أُحْسِنْ إليه زيداً. وقد صَرَّح بالمنع من ذلك - مُعَلِّلاً بما ذَكرتُه - الوَاحديُّ فقال:» ولا يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ في هذه اللام «تنفقوا» الأخيرَ في الآيةِ المتقدمةِ، لأنه لا يُفْصَلُ بين العاملِ والمعمولِ بما ليس منه كما لا يجوزُ: «كانت زيداً الحُمَّىٰ تأخُذُ» .

الخامس: أَنَّ «للفقراء» بدلٌ من قولِه: «فلأنفسِكم» ، وهذا مردودٌ قال الواحدي وغيرُه: «لأنَّ بدلَ الشيءِ من غيرِهِ لا يكونُ إلا والمعنىٰ مشتملٌ عليه، وليس كذلك ذِكْرُ النفسِ ههنا، لأنَّ الإنفاقَ من حيث هو عائدٌ عليها، وللفقراءِ من حيث هو واصلٌ

إليهم، وليس من بابِ {وَلِلَّهِ عَلَىٰ النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} [آل عمران: ٩٧] لأنَّ الأمرَ لازمٌ للمستطيع خاصةً» قلت: يعني أنَّ الفقراءَ ليسَتْ هي الأنفسَ ولا جزءاً منها ولا مشتملةً عليها، وكأن القائلَ بذلك توهَّم أنه من بابِ قولِه تعالىٰ:

{وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ} [النساء: ٢٩] في أحدِ التأويلين.

قوله: {مِنَ التعفف} في «مِنْ» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها سببية، أي: سَبَبُ حُسْبانِهم أغنياءَ تعفُّفُهم فهو مفعولٌ من أجله، وجَرُّه بحرفِ السبب هنا واجبٌ لفَقْدِ شرطٍ من شروطِ النصبِ وهو اتحادُ الفاعلِ، وذلك أنَّ فاعلَ الحُسْبان الجاهلُ، وفاعلَ التعفف هم الفقراءُ، ولو كان هذا المفعولُ له مستكملاً لشروطِ النصبِ لكان الأحسنُ جَرَّه بالحرف لأنه معرَّفٌ بأل، وقد تقدَّم أنَّ جَرَّ هذا النوعِ أحسنُ من نصبِه، نحو: جئت للإكرام، وقد جاء نصبُه، قال:

١٠٨٤ - لا أقعدُ الجُبْنَ عن الهيجاءِ ... ولو توالَتْ زُمَرُ الأعداءِ

والثاني: أنها لابتداءِ الغايةِ، والمعنىٰ أنَّ مَحْسَبَةَ الجاهلِ غِناهم نَشَأَتْ من تعفُّفهم لأنه لا يَحْسَب غناهم غنىٰ تعففٍ، إنما يحسَبُه غنىٰ مالٍ، فقد نشأَتْ مَحْسَبَتُه مِنْ تعفُّفِهم، وهذا علىٰ أنَّ تعفَّفَهم تعففٌ تام. والثالث: أنها لبيانِ الجنس، وإليه نحا ابن عطية، قال: «يكونُ التعففُ داخلاً في المَحْسَبة، أي: إنه لا يظهرُ لهم سؤالٌ بل هو قليلٌ، فالجاهلُ بهم مع علمِه بفقرِهم يحسَبُهم أغنياءَ عنه، فـ[مِن]لبيانِ الجنس علىٰ هذا التأويلِ، قال الشيخ:» وليس ما قالَه من أنَّ «مِنْ» هذه في هذا المعنىٰ لبيانِ الجنس المصطلحَ عليه، لأنَّ لها اعتباراً عند القائل بهذا المعنىٰ وهو أن تتقدّرَ «مِنْ» بموصولٍ، وما دَخَلَت عليه يُجْعَلُ خبرَ مبتدأ محذوفٍ كقوله: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ} [الحج: ٣٠] يَصِحُّ أَنْ يُقال: الذي هو الأوثان، ولو قلت هنا: «يَحْسَبهم الجاهلُ أغنياءَ الذي هو التعفف» لم يَصِحَّ هذا التقديرُ، وكأنه سَمَّىٰ الجهةَ التي هم أغنياءُ بها بيانَ الجنسِ أي: بَيَّنَتْ بأيِّ جنسٍ وَقَع غناهم، أي غناهم بالتعففِ لا غنىٰ

بالمالِ، فَسَمَّىٰ «مِنْ» الداخلةَ علىٰ ما يبيِّن جهة الغنىٰ ببيانِ الجنس، وليس المصطلحَ عليه كما قَدَّمناه، وهذا المعنىٰ يَؤُول إلىٰ أنَّ «مِنْ» سببية، لكنها تتعلق بأغنياء لا بيحسَبهم. انتهىٰ.

وتتعلَّقُ[مِن]علىٰ الوجهين الأوَّلَيْنِ بيَحْسَبهم. قال أبو البقاء: ولا يجوزُ أَنْ تتعلَّقَ بمعنىٰ «أغنياء» لأنَّ المعنىٰ يَصيرُ إلىٰ ضد المقصود وذلك أنَّ معنىٰ الآية أنَّ حالَهم يَخْفَىٰ علىٰ الجاهلِ بهم فيظنُّهم أغنياءَ، ولو عُلِّقَتْ «مِنْ» بأغنياءَ صار المعنىٰ أنَّ الجاهلَ يَظُنُّ أنهم أغنياءُ ولكن بالتعفف، والغنيُّ بالتعفف فقيرٌ في المال.

انتهىٰ، وما قاله أبو البقاء يحتملُ بحثًا.

وأما علىٰ الوجه الثالث - وهو كونُها لبيانِ الجنس - فقد صَرَّح الشيخ بتعلُّقها بأغنياء، لأن المعنىٰ يعودُ إليه، ولا يجوزُ تعلُّقها في هذا الوجهِ بالحُسْبان، وعلىٰ الجملةِ فكونُها لبيانِ الجنسِ قَلِقُ المعنىٰ.

والتعفُّفُ: تَفَعُّل من العِفَّة، وهي تَرْكُ الشيء، والإعراضُ عنه مع القدرةِ علىٰ تعاطِيه، قال رؤبة:

١٠٨٥ - فَعَفَّ عن أسرارِها بعد الغَسَقْ ... ولم يَدَعْها بعد فَرْكٍ وعَشَقْ

وقال عنترة:

١٠٨٦ - يُخْبِرْكَ مَنْ شهدَ الوقيعةَ أنني ... أغشىٰ الوغَىٰ وأعِفُّ عند المَغْنَمِ

ومنه: «عفيفُ الإزار» كنايةٌ عن حصانته. / وعَرَّف التعففَ لأنه سَبق منهم مراراً فصار كالمعهود، ومتعلَّقُ التعففِ، محذوف اختصاراً. أي: عن السؤالِ، والأحسنُ ألاَّ يُقَدَّرَ.

حذف جواب الشرط

قوله: {إِن كُنْتُمْ} شرطٌ وجوابُه محذوفٌ عند الجمهورِ أي: فاتَّقُوا وذَروا، ومتقدِّمٌ عند جماعةٍ. وقيل: «إنْ» هنا بمعنىٰ إذ، وهذا مردودٌ مرغوبٌ عنه. وقيل: يُراد بهذا الشرطِ هنا الاستدامةُ. ٢ / ٦٣٩.

و {إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} جوابُهُ محذوفٌ. و» أَنْ تَصَدَّقُوا «بتأويل مصدرٍ مبتدأٌ، و» خيرٌ لكم «خبرُهُ. ٢ / ٦٤٨.

قوله: {أَنْ يَكْتُبَ} مفعولٌ به أي: لا يأبَ الكتابَةَ.

و (كما عَلَّمه الله) يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بقولِهِ:(أَنْ يَكْتُبَ) علىٰ أنه نعتٌ لمصدرٍ محذوف ، أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ علىٰ رأيِ سيبويه، والتقدير: أَنْ يكتبَ كتابةً مثلَ ما عَلَّمه الله، أو أَنْ يكتبَهُ أي: الكَتْبَ مثلَ ما عَلَّمه الله. ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بقوله (لْيَكْتُبْ) بعدَه.

قال الشيخ: «والظاهرُ تعلُّق الكافِ بقولِهِ:» فَلْيَكْتُب «وهو قَلِقٌ لأجلِ الفاءِ، ولأجلِ أنه لو كانَ متعلِّقًا بقولِهِ:» فَلْيكتب «لكان النظمُ فَلْيكتب كما عَلَّمه الله، ولا يُحتاج إلىٰ تقديمِ ما هو متأخرٌ في المعنىٰ» .

وقال الزمخشري: - بعد أَنْ ذكرَ تعلُّقَهُ بِأَنْ يكتُبَ، وب «فليكتب» - «فإنْ قلت: أيُّ فرقٍ بين الوجهين؟ قلت: إنْ عَلَّقْتَه بأَنْ يكتب فقد نَهَىٰ عن الامتناعِ من الكتابةِ المقيَّدةِ، ثم قيل له: فَلْيَكْتُب تلك الكتابةَ لا يَعْدِلُ عنها، وإنْ عَلَّقْته بقوله:» فَلْيكتب «فقد نَهَىٰ عن الامتناعِ بالكتابة علىٰ سبيلِ الإطلاق، ثم أَمَرَ بها مقيدةً» ويجوزُ أن تكونَ متعلقةً بقولِهِ: لا يَأْبَ، وتكونُ الكافُ حينئذٍ للتعليل. قالَ ابنُ عطية: «ويُحْتَمل أن يكونَ» كما «متعلقًا بما في قولِه» ولا يأْبَ «من المعنىٰ أي: كما أَنْعَمَ الله عليه بعلمِ الكتابةِ فلا يَأْبَ هو، وَلْيُفْضِل كما أُفْضِلَ عليه» . قال الشيخ: «وهو خلافُ الظاهِرِ، وتكونُ الكافُ في هذا القولِ للتعليل» قلت: وعلىٰ القولِ بكونِها متعلقةً بقوله: «فَلْيكتب» يجوزُ أَنْ تكونَ للتعليلِ أيضًا، أي: فلأجلِ ما عَلَّمه اللهُ فليكتبْ.

القراء علىٰ ثلاث مراتب: فحمزة وحده: «إن تضل فتذكر» بكسر «إن» وتشديد الكاف ورفع الراء، وأبو عمرو وابن كثير بفتح «أن» وتخفيف الكاف الراء، والباقون كذلك، إلا أنهم يشددون الكاف.

والمفعول الثاني محذوف أيضا في هذه القراءة كما في قراءة ابن كثير وأبي عمرو،

وفعل وأفعل هنا بمعنىٰ، [نحو] : أكرمته وكرمته، وفرحته وأفرحته. قالوا: والتشديد في هذا اللفظ أكثر استعمالا من التخفيف، وعليه قوله:

١١٢٧ - علىٰ أنني بعد ما قد مضىٰ ... ثلاثون للهجر حولا كميلا

يذكرنيك حنين العجول ... ونوح الحمامة تدعو هديلا

وقرأ عيسىٰ بن عمر والجحدري: «تضل» مبنيا للمفعول، وعن الجحدري أيضا: «تضل» بضم التاء وكسر الضاد من أضل كذا أي: أضاعه، والمفعول محذوف أي: تضل الشهادة. وقرأ حميد بن عبد الرحمن ومجاهد: «فتذكر» برفع الراء وتخفيف الكاف، وزيد بن أسلم: «فتذاكر» من المذاكرة.

حذف حرف الجر

قوله: {ألا ترتابوا} أي: أقرب، وحرف الجر محذوف ، فقيل: هو اللام أي: أدنىٰ لئلا ترتابوا، وقيل هو» إلىٰ «وقيل: هو(من)أي: أدنىٰ إلىٰ أن لا ترتابوا وأدنوىٰ من أن لا ترتابوا. وفي تقديرهم» من «نظر، إذ المعنىٰ لا يساعد عليه. و» ترتابوا «: تفتعلوا من الريبة، والأصل: ترتيبوا ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. والمفضل عليه محذوف لفهم المعنىٰ، أي: أقسط وأقوم وأدنىٰ لكذا من عدم الكتب، وحسن الحذف كون افعل خبرا للمبتدأ بخلاف كونه صفة أو حالا. وقرأ: {أن لا يرتابوا] بياء الغيبة كقراءة: {ولا يسأموا أن يكتبوه} وتقدم توجيه ذلك.

قوله: {إذا تبايعتم} يجوز أن/ تكون شرطية، وجوابها: إما متقدم عند قوم، وإما محذوف لدلالة ما تقدم عليه تقديره: إذا تبايعتم فأشهدوا، ويجوز أن تكون ظرفا محضا أي: افعلوا الشهادة وقت التبايع.

قوله تعالىٰ: {فيغفر} قرأ ابن عامر وعاصم برفع «يغفر» و «يعذب» ، والباقون

من السبعة بالجزم. وقرأ ابن عباس والأعرج وأبو حيوة: «فيغفر» بالنصب.

فأما الرفع فيجوز أن يكون رفعه علىٰ الاستئناف، وفيه احتمالان، أحدهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف أي: فهو يغفر. والثاني: أن هذه جملة فعلية من فعل وفاعل عطفت علىٰ ما قبلها. وأما الجزم فللعطف علىٰ الجزاء المجزوم.

قوله تعالىٰ: {والمؤمنون} : يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه مرفوع بالفاعلية عطفا علىٰ «الرسول» فيكون الوقف هنا، ويدل علىٰ صحة هذا ما قرأ به أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب: «وآمن المؤمنون» ، فأظهر الفعل، ويكون قوله: «كل آمن» جملة من مبتدأ وخبر يدل علىٰ أن جميع من تقدم ذكره آمن بما ذكر. والثاني: أن يكون «المؤمنون» مبتدأ، و «كل» مبتدأ ثان، و «آمن» خبر عن «كل» وهذا المبتدأ وخبره خبر الأول، وعلىٰ هذا فلا بد من رابط بين هذه الجملة وبين ما أخبر بها عنه، وهو محذوف تقديره: «كل منهم» وهو كقولهم: «السمن منوان بدرهم» تقديره: منوان منه. قال الزمخشري: «والمؤمنون إن عطف علىٰ الرسول كان الضمير الذي التنوين نائب عنه في (كل) راجعا إلىٰ (الرسول) (و لمؤمنون)أي: كلهم آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله من المذكورين ووقف عليه، وإن كان مبتدأ كان الضمير للمؤمنين» .

فإن قيل: هل يجوز أن يكون «المؤمنون» مبتدأ، و «كل» تأكيد له، و «آمن» خبر هذا المبتدأ، فالجواب أن ذلك لا يجوز لأنهم نصوا علىٰ أن «كلا» وأخواتها لا تقع تأكيدا للمعارف إلا مضافة لفظا لضمير الأول، ولذلك ردوا قول من قال: «إن كلا في قراءة من قرأ: {إنا كل فيهآ} [غافر: ٤٨] تأكيد لاسم إن.

قوله: {لا نفرق} هذه الجملة منصوبة بقول محذوف تقديره: يقولون لا نفرق، ويجوز أن يكون التقدير: يقول، يعني يجوز أن يراعىٰ لفظ «كل» تارة ومعناها

أخرىٰ في ذلك القول المقدر، فمن قدر «يقولون» راعىٰ معناها، ومن قدر «يقول» راعىٰ لفظها، وهذا القول المضمر في محل نصب علىٰ الحال ويجوز أن يكون في محل رفع لأنه خبر بعد خبر، قاله الحوفي.

قوله تعالىٰ: {لا يكلف الله نفسا إلا وسعها} : «وسعها» مفعول ثان. وقال ابن عطية: «يكلف» يتعدىٰ إلىٰ مفعولين، أحدهما محذوف ، تقديره: عبادة أو شيئا «. قال الشيخ:» إن عنىٰ أن أصله كذا فهو صحيح، لأن قوله: «إلا وسعها» استثناء مفرغ من المفعول الثاني، وإن عنىٰ أنه محذوف في الصناعة فليس كذلك، بل الثاني هو «وسعها» نحو: وما أعطيت زيدا إلا درهما «و» ما ضربت إلا زيدا «هذا في الصناعة هو المفعول وإن كان أصله: ما أعطيت زيدا شيئا إلا درهما» . والوسع: ما يسع الإنسان، ولا يضيق عليه، ولا يخرج منه.

وقرأ ابن أبي عبلة: «إلا وسعها» جعله فعلا ماضيا، وخرجوا هذه القراءة علىٰ أن الفعل فيها صلة لموصول محذوف تقديره: «إلا ما وسعها».

المراجع

[١] الصحاح في اللغة ١ / ١٢٠.

[٢] لسان العرب: ٩ / ٤٠.

[٣] أبو حيّان الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥هـ ١٢٥٦ - ١٣٤٤م)، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان، الإمام أثير الدين الأندلسي الغرناطي، نحويٌ عصره ولغويُه ومفسّره ومحدّثه ومقرؤه ومؤرخه وأديبه، ولد في حاضرة غرناطة. وأخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع، والعربية عن أبي الحسن الأبذي وجماعة. وتقدم في النحو، وأقرأ في حياة شيوخه بالمغرب، وسمع الحديث بالأندلس وأفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو خمسين وأربعمائة شيخ، من تصانيفه: "البحر المحيط" في التفسير، ومختصره "النهر"؛ و"التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، و"ارتشاف الضَّرَّب"، وتُعَدُّ هذه الكتب من أجمع الكتب وأحصاها في موضوعاتها.

[٤] انظر البحر المحيط: ١/ ٦٤٣.

[٥] الشهاب الخفاجي (٩٧٧ - ١٠٦٩ هـ = ١٥٦٩ - ١٦٥٩ م)، أحمد بن محمد بن عمر، شهاب الدين الخفاجي المصري: قاضي القضاة وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، ولد ونشأ بمصر، ورحل إلى بلاد الروم، واتصل بالسلطان مراد العثماني فولاه قضاء سلانيك، ثم قضاء مصر، ثم عزل عنها؛ فرحل إلى الشام وحلب وعاد إلى بلاد الروم؛ فنفي إلى مصر وولي قضاء يعيش منه فاستقر إلى أن توفي، من أشهر كتبه "شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل" و "شرح درة الغواص في أوهام الخواص للحريري" و "طراز المجالس".

[٦] حاشيته على تفسير البيضاوي تسمى "عناية القاضي وكفاية الراضي"، وتقع في ثمانية مجلدات.

[٧] ابن مضاء القرطبي (٥١١ - ٥٩٢ هـ = ١١١٨ - ١١٩٦ م)، أحمد بن عبد الرحمن

بن محمد، ابن مضاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس: عالم بالعربية، لـه معرفـة بالطـب والهندسة والحساب، وله شـعر، أصـله مـن قـرى شـذونة Sidona ومولـده بقرطبـة، ووَلـي القضـاء بفـاس وبجايـة، ثـم بمـراكش سـنة ٥٧٨ هـ وتـوفي باشـبيلية.

[٨] انظر الرد على النحاة:١٣٠.

[٩] انظر أسرار البلاغة ٣٧٩/٣٨٠.

[١٠] عبدالقاهر الجرجاني (٤٠٠ - ٤٧١هـ ١٠١٠ - ١٠٧٨م)، "دلائل الإعجاز

[١١] دلائل الإعجاز ج١/ص١٢١

[١٢] انظر المخصص ٤ / ٢٦٣.

[١٣] انظر كتاب سيبويه ١ / ٤٤.

[١٦] الأشباه (١ /٥١، ٥٢)، المثل السائر (٢ /٢٣٢.(

[١٧] المثل السائر، لابن الأثير (٢ /٧٧.(

[١٨] سورة يوسف، الآية (٨٢.(

[١٩] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة (١ /١٧٧.(

[٢٠] الرد علي النحاة، (ص٦٩. (

انظر: إعـراب القـرآن؛ الزجـاج؛ تحقيـق إبـراهيم الأبيـاري، دار الكتـاب اللبنـاني، بيروت، لبنان، القسم الثاني، ص ٧٤٣.

[٢١]شرح المفصل؛ لابن علي بن يعيش النحوي، المطبعـة المنيريـة، مصـر، ط ١، ج١، ص ٩٤.

[٢٢]شرح المكودي على الألفية في عِلْمَيِّ الصرف والنحو، أبي زيد عبـدالرحمن بن صالح المكودي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص٣٥.

[٢٣]قوله: "دَنِفٌ" بمعنى مريض؛ قال صاحب اللسان: "الدنِف: المَرِّضُ"، ورجل دَنِـفٌ؛ أي: ثقيل من المرض؛ انظر: اللسان، وأساس البلاغة؛ للجوهري"، مادة "دَنَفٌ."

[٢٤]جامع الدروس العربية؛ مصطفى الغلاييني؛ تحقيق عبدالمنعم خليـل إبـراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ٢٠٠٩، ط٩، ج٣، ص ١١٠.

[٢٥]النحو الوافي؛ عباس حسن، مطبعة المعـارف، مصـر، الطبعـة الثالثـة، ج٤، ص

.١٢٧

[٢٦]انظر: شرح المكودي على الألفية في عَلْمَّي الصرف والنحو، أبي زيد عبدالرحمن بن صالح المكودي، ص ١٥٨ - ١٥٩.

[٢٧]انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ ابن هشام الأنصاري؛ تحقيق عبداللطيف محمد الخطيب، مكتبة التراث العربي، الكويت ج٥، ص٦٠.

[٢٨]هذا الشعر لهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الإيادي، قالتْه حين لَقّيت إياد جيش الفرس في الجزيرة، وقد تمثَّلت به هند بنت عتبة يوم أُحَد، مَحرَّضة المشركين على قتال النبي - صلى الله عليه وسلم - وهند بنت عتبة هي أُمَّ معاوية، أسْلَمت يوم الفتح - رضي الله عنها - وعن معاوية.

[٢٩]يَنظر: حذف الفاعل واستتاره بين التنظير والواقع الاستعمالي، بحث من إعداد الدكتور: خالد بن عبدالكريم بسندي، المملكة العربية السعودية الرياض، جامعة الملك سعود - قسم اللغة العربية، ص ٥.

[٣٠]يَنظر: البرهان في علوم القرآن؛ الزركشي، والذي قدِم له وعلَّق عليه: مصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

[٣١]يَنظر: النحو الوافي ج١، ص ١١٩ - ١٢٠.

[٣٢]يَنظر: حذف الفاعل واستتاره بين التنظير والواقع الاستعمالي، بحث من إعداد الدكتور: خالد بن عبدالكريم بسندي المملكة العربية السعودية الرياض، جامعة الملك سعود - قسم اللغة العربية، ص٦.

[٣٣]النحو الوافي؛ عباس حسن، ج٢، ص ٦٦.

[٣٤]النحو الوافي، عباس حسن، ج٢، ص ٦٩-٧٠.

[٣٥]يَنظر: البرهان؛ للزركشي، ج٣، ص ١٤٤.

[٣٦]حذف الفاعل واستتاره بين التنظير والواقع؛ خالد بن عبدالكريم بسندي، ص٩.

[٣٧]حَذّفت نون الرفع، فصار الفعل تَهُزم - و- نٍ، فالتقى ساكنان: وواو الجماعة، والنون الأولى من التوكيد؛ لدلالة الضمة السابقة عليها، فصار تَهُزِمَنٍ؛ انظر: التطبيق

النحوي؛ لعبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط١، سنة: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٤م

دلائل الإعجاز؛ الإمام عبدالقاهر الجرجاني؛ شرح وتعليق د. محمد عبدالمنعم خفاجي، دار الجيل، ط١، ٢٠٠٤م -١٤٢٤هـ ص١٣١.

[٣٨]نفسه، ص ١٣٤.

[٣٩]انظر: فقه اللغة وسر العربية؛ أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي؛ تحقيق ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية ط: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

[٤٠]جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع؛ السيد أحمد الهاشمي؛ ضبُط وتحقيق وتعليق: د يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، ط١، سنة ١٩٩٩، ص ١٠٣.

[جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع؛ السيد أحمد الهاشمي، ص ١٠٣.

[٤١]جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، السيد أحمد الهاشمي، ص ١٠٣.

[٤٢]انظر: دلائل الإعجاز؛ للجرجاني ص ٢١٢، وقد ذكَره في فصل: هذا فن من المجاز لَم نَذكره فيما تقدِم، وانظر: كذلك البَرهان؛ للزركشي، ج٣، ص١٠٢.

[٤٣]أسرار البلاغة؛ عبدالقاهر الجرجاني، قرَّأه وعلَّق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، ط١، سنة ١٩٩١، ص ٤٢٠.

[٤٤]ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي؛ طاهر سليمان حمودة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، طبع ونشر الدار الجامعية، ١٩٩٨، ص ٤.

[٤٥] جمال الدين ابن هشام (٧٠٨ - ٧٦١ هـ = ١٣٠٩ - ١٣٦٠ م)، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية، مولده ووفاته بمصر. قال ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه". من تصانيفه: "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب" و "عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب" مجلدان، و "رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة" أربع مجلدات، و "الجامع الصغير" نحو، و " الجامع الكبير" نحو، و "شذور الذهب" و

"قطر الندى" و "التذكرة" خمسة عشر جزءاً، و "التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل" كبير، و "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" و "نزهة الطرف في علم الصرف" و "موقد الاذهان" في الألغاز النحوية.

[٤٦] انظر مغني اللبيب ١٥٦/٢- ١٧٠.

[٤٧] سيبويه (١٤٨ - ١٨٠ هـ = ٧٦٥ - ٧٩٦ م)، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بـ (سيبويه): إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو، ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه، وصنف كتابه المسمى " كتاب سيبويه" في النحو، لم يصنع قبله ولا بعده مثله، ورحل إلى بغداد، فناظر الكسائي، وأجازه الرشيد بعشرة آلاف درهم، وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل: وفاته وقبره بشيراز، وكانت في لسانه حبسة، توفي شابًّا. وفي مكان وفاته والسنة التي مات بها خلاف.

[٤٨] انظر الكتاب ج٢/ص٣٤٦.

[٤٩] انظر الكتاب ج١/ ص٥٩٢.

[٥٠] رواه الحاكم والبيهقي.